عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

العلاقات العربية – الصينية (1990-2017)

دراسة حالة السعودية

خضر طه حسن أبوديه

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1441هـ – 2020م

العلاقات العربية الصينية (1990-2017)

دراسة حالة السعودية

إعداد:

خضر طه حسن أبوديه

بكالوريوس محاسبة من جامعة بيت لحم – فلسطين

إشراف:

د. رمزي فتحي أحمد عودة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الدراسات الدولية/ قسم الدراسات الآسيوية/ عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس

القدس – فلسطين

1441هـ – 2020م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات العالمية

إجازة الرسالة

العلاقات العربية الصينية (1990-2017)

دراسة حالة السعودية

اسم الطالب: خضر طه حسن أبوديه

الرقم الجامعي: 21612977

المشرف: د. رمزي فتحي أحمد عودة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2020/1/11 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم وتواقيعهم.

1. رئيس لجنة المناقشة: د. رمزي عودة التوقيع: .....
2. ممتحناً داخلياً: د. محمد أبو كوش التوقيع: .....
3. ممتحناً خارجياً: د. نايف جراد التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1441هـ – 2020م

إقرار

أقر أنا معدّ هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرّسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا في أي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: خضر طه حسن أبوديه

التاريخ: 2020/1/11

التّوقيع: 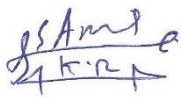

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الغالي الذي لم يبخل عليّ يوماً بشيء، والذي علمني الصبر والعزيمة والاصرار.

إلى روح أمي التي فقدت حنانها منذ الصغر والتي رافقتني في كل مراحل حياتي.

إلى زوجتي الحبيبة التي تحملت معي العناء ورافقتني نحو الحلم الذي زرعناه معاً.

إلى مرشدي في هذه الرسالة، والذي أنار لي الطريق وأوصلني إلى بر الأمان.

إلى بناتي.. وإلى إخوتي وأخواتي.. وإلى أصدقائي.. وإلى أساتذتي.. وإلى كل أفراد عائلتي.. وإلى كل أحرار العالم، أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

في البداية، أحمد الله عز وجل على نعمه العظيمة وعلى ما مَنَّ عليّ به من واسع فضله في أن سهل طريقي لإتمام هذه الرسالة، كما ولا يسعني وقد انتهيت من إنجازها أن أشكر أستاذي الفاضل الدكتور رمزي فتحي أحمد عوده الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل عليّ بالنصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد.

والشكر موصول لكافة الأساتذة الكرام في جامعة القدس وخاصة معهد الدراسات الدولية، وللطلبة زملائي والإداريين العاملين في الجامعة، وإلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة. كما وأشكر جميع من دعمني في رحلتي هذه من أصدقاء وأقرباء وأخص بالذكر أبي وروح أمي وزوجتي واخوتي واخواتي، الذين زودوني بالأمل وذللوا لي المصاعب.

فهرس الجداول

1.1 الناتج القومي الإجمالي لكل من الصين والولايات المتحدة واليابان والمانيا.....8

1.4 حجم التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية في الفترة (1990-2011).....75

2.4 الاتفاقيات الثنائية بين الصين والمملكة العربية السعودية في الفترة (1990-2011).....78

3.4 حجم التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية في الفترة (2012-2017).....81

4.4 حجم التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية قبل وبعد الثورة المصرية 93

5.4 : حجم التبادل التجاري والاتفاقيات الموقعة بين الصين والمملكة العربية السعودية قبل وبعد الثورة اليمنية.....98

فهرس الاشكال

1.4 معدل النمو الاقتصادي للصين (1990-2011).....74

2.4 حجم التبادل التجاري بين الصين والسعودية في الفترة (1992-2017).....87

فهرس المحتويات

إقرار .....أ

الإهداء.....ب

شكر وتقدير.....ت

فهرس الجداول.....ث

فهرس الأشكال.....ج

فهرس المحتويات.....ح

الملخص.....ز

Abstract.....ش

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة 1

مراحل تطور العلاقات الصينية–السعودية 2

مشكلة الدراسة 4

أسئلة الدراسة.....10

أهداف الدراسة 10

أهمية الدراسة 11

تحديد المفاهيم 11

منهجية الدراسة.....13

مصادر البيانات 14

حدود الدراسة 15

تقسيم الدراسة.....16

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

المقدمة 17

المبحث الأول: العلاقات الدولية في النظام الدولي الجديد 18

المطلب الأول :مفهوم العلاقات الدولية.....18

المطلب الثاني: نظريات العلاقات الدولية 19

المطلب الثالث: شكل النظام الدولي الجديد.....25

المبحث الثاني : السياسة الخارجية للدول العظمى 27

المطلب الأول : مفهوم وأهداف السياسة الخارجية 27

المطلب الثاني : السياسة الخارجية للصين 29

المطلب الثالث : أثر التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول 31

المبحث الثالث : التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث.....32

المطلب الأول : مفهوم التحول الديمقراطي 32

المطلب الثاني : أنماط التحول الديمقراطي 33

المطلب الثالث : التحول الديمقراطي في الدول العربية (ثورات الربيع العربي).....34

المطلب الرابع: أثر النظام الدولي على التحول الديمقراطي.....36

المبحث الرابع : الدراسات السابقة 37

الفصل الثالث : العلاقات الصينية – العربية للفترة (1990-2017)

المقدمة 45

المبحث الأول : مجالات العلاقات الصينية – العربية.....46

المطلب الأول : التبادل التجاري بين الصين والدول العربية.....47

المطلب الثاني : التعاون العسكري بين الصين والدول العربية.....50

المطلب الثالث :التعاون الثقافي بين الصين والدول العربية.....52

المطلب الرابع :التعاون السياسي بين الصين والدول العربية.....54

المبحث الثاني: محددات العلاقات الصينية – العربية.....57

المطلب الاول : المحددات الداخلية للعلاقات الصينية العربية 57

المطلب الثاني : المحددات الخارجية للعلاقات الصينية العربية 62

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه المملكة العربية السعودية 63

المطلب الاول : المحددات الداخلية المؤثرة في السياسية الخارجية الصينية تجاه السعودية.....63

المطلب الثاني : المحددات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية تجاه السعودية.....66

الفرع الأول: النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية.....66

الفرع الثاني: إيران والعلاقات الصينية السعودية.....67

الفرع الثالث: ظاهرة القرصنة.....68

الفصل الرابع : أثر النظام الدولي والاقليمي على العلاقات الصينية – السعودية

المقدمة 70

المبحث الأول : أثر التغير في النظام الدولي على العلاقات الصينية السعودية 71

المطلب الأول : تحولات القطبية في النظام الدولي 71

المطلب الثاني: التحولات في العلاقات الصينية السعودية في ظل تحولات نمط القطبية.....72

الفرع الأول: العلاقات الصينية السعودية في الفترة (1990-2011).....73

الفرع الثاني: العلاقات الصينية السعودية في الفترة (2012-2017).....80

الفرع الثالث: نتائج مقارنة العلاقات الصينية السعودية خلال فترتي الدراسة.....86

المبحث الثاني : أثر التغير في النظام الاقليمي على العلاقات الصينية السعودية.....90

المطلب الأول : الثورات العربية وموقف الصين منها 90

الفرع الأول: الثورة المصرية وموقف الصين منها.....91

الفرع الثاني: الثورة اليمنية وموقف الصين منها.....95

الفرع الثالث: الثورة السورية وموقف الصين منها.....100

المطلب الثاني : أثر الثورات العربية على العلاقات الصينية السعودية 104

الفصل الخامس : ملخص النتائج، النقاش والتوصيات

المقدمة 108

ملخص النتائج ونقاشها.....108

التوصيات.....113

قائمة المصادر والمراجع 115

Reference.....126

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتحليل العلاقات العربية الصينية من خلال دراسة حالة المملكة العربية السعودية منذ إقامة العلاقات الرسمية بين المملكة والصين عام 1990 حتى عام 2017، والتعرف على السياسة الصينية تجاه المملكة العربية السعودية؛ لمعرفة طبيعة العلاقات العربية الصينية ومدى تأثير تغيرات النظام الدولي والإقليمي على العلاقات الصينية السعودية، كما تناولت الدراسة ثورات الربيع العربي وتأثيرها على العلاقات الصينية السعودية، وموقف الصين من هذه الثورات.

تطلبت طبيعة هذه الدراسة إتباع عدة مناهج لتحليل موضوع الدراسة وهي: المنهج الوصفي؛ للكشف عن الحقائق المختلفة لموضوع الدراسة، ومنهج تحليل المضمون؛ لتحليل مضمون بيانات البنك الدولي ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، بالإضافة الى بيانات وزارة خارجية الدول المستهدفة في الدراسة، وكذلك، المنهج التاريخي؛ لتوضيح وعرض مراحل تطور العلاقات الصينية السعودية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج واستنتاجات، منها: أن العلاقات الصينية العربية هي علاقات تعاونية مقبلة على مزيد من الاتساع، وتقوم على أساس المبادئ الخمس للعلاقات الخارجية الصينية وهي: الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، المساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي. كما وجدت الدراسة أن العلاقات الصينية السعودية هي علاقات تعاونية في كافة المجالات، وقد قامت هذه العلاقات على محددات كان لها الأثر الواضح في ترسيخ وتقوية العلاقات بين البلدين. كما توصلت الدراسة الى أن التغير في نمط القطبية قد أثر إيجاباً على العلاقات التجارية والسياسية بين الصين والمملكة العربية السعودية، ولم يكن له تأثير على العلاقات العسكرية بين الجانبين، وهذا بالضرورة يشير الى أن التغير في نمط القطبية أدى الى تطور إيجابي في اتجاه العلاقات بين الصين والمملكة العربية السعودية إضافة إلى نموها وتعزيزها. وقد توصلت أيضاً الى أن العلاقات الصينية العربية تأثرت بثورات الربيع العربي، ولكن هذا التأثير كان أقل من تأثير تغيرات النظام الدولي؛ كون الأنظمة الهامشية تتأثر أكثر بالمركز من تأثرها في العلاقات المتبادلة فيما بينها، ولكن بشكل عام، توصلت الدراسة الى أن الثورة اليمنية والثورة السورية أثرتا سلباً على العلاقات التجارية والعسكرية بين الصين والمملكة العربية السعودية ولكن لم تحقق أي تأثير على التعاون السياسي بين البلدين، في الوقت الذي لم يكن هنالك تأثير على التعاون التجاري والعسكري بين الصين والسعودية بفعل الثورة المصرية، فيما تأثر التعاون السياسي إيجابياً بين البلدين بفعل الثورة المصرية.

قدمت الدراسة عدداً من التوصيات تمثلت في ضرورة زيادة الاستثمارات العربية وخاصة السعودية في مجال البترول، وضرورة انفتاح المملكة العربية السعودية على العالم الخارجي من خلال وضع قوانين تشجع على

استقطاب المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى تكثيف التبادل الثقافي بين المملكة العربية السعودية والصين من خلال فتح معاهد وكليات لتعليم اللغة الصينية.

وتوصي الدراسة أيضاً بضرورة تعزيز الأنظمة العربية لعلاقات تحالفها مع الصين عن طريق الانضمام لمشروع "طريق الحرير"، وزيادة التبادل التجاري لتكون شريك استراتيجي لها يقيها من تنامي النفوذ الأمريكي والإسرائيلي في بلدانها، خاصة بعدما أصبحت الصين دولة عظمى وبسبب السياسات الأمريكية المنحازة لإسرائيل. كما توصي الدراسة أيضاً للدراسات المستقبلية بضرورة دراسة اتجاهات العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية في شتى المجالات، ومقارنتها بنتائج هذه الدراسة؛ لتقريب المحصلة النهائية المتمثلة في السؤال التالي: إلى أين تتأثر العلاقات السعودية الخارجية بنمط القطبية الجديد؟ هل بالولايات المتحدة أكثر أم الصين؟ بمعنى الدراسة على مستوى دولي أوسع من أجل توضيح الصورة أكثر.

Arab-Chinese Relations (1990-2017)

Saudi Case Study

Prepared By: Khader Taha Hasan Abudayya

Supervisor: Dr. Ramzi Odeh

Abstract

The current study aims at understanding and analyzing the Arab-Chinese relations through studying the case of the Kingdom of Saudi Arabia since the establishment of the official relations between The Kingdom and China between the years 1990-2017. Besides, it is an introduction to the Chinese policy towards The Kingdom of Saudi Arabia which, in turn, aims to demonstrate the nature of the Arab-Chinese relations and to what extent these relations are affected by the changes in the regional and international system. In addition, this study tackled the revolutions of the Arab Spring and their influence on the Saudi-Chinese relations and China's position on these revolutions.

The nature of the current study required adopting a number of methods in order to analyze the topic of the study. First, the researcher used the descriptive method in order to uncover the different facts regarding the topic of the study. Second, the researcher adopted the content analysis methodology with the aim of analyzing the content of the statements of the World Bank, CIA, as well as the statements of the ministries of foreign affairs of the target counties in this study. Third, the historical methodology was employed in order to illustrate the stages through which the Arab-Chinese relations improved.

This study has reached to several conclusions and results. One of them is that the Arab-Chinese relations are defined as cooperative relations in all fields and moving to a stage of expansion. These relations are based on the five principles of the Chinese external relations which are; reciprocal respect of sovereignty and territorial integrity, non-reciprocal aggression, non-interference in internal affairs, equality, mutual benefit and peaceful coexistence. Moreover, the study concluded that the relations between China and Saudi Arabia are cooperative relations in all fields. These relations were based on determinants which were contributory factors to consolidating and strengthening the relations between the two countries. Furthermore, the study found that the change in the polar system has positively influenced the commercial relations between China and the Kingdom of Saudi Arabia. However, this did not affect the military relations between the two countries. This necessarily indicates that the change in the polar system led to a positive improvement in the direction of relations between the two countries.

Another finding is that the Chinese-Saudi relations were affected by the Arab revolutions. In addition, the study concluded that the changes on the international system are much more influential on the Arab-Chinese relations than the Arab Spring revolutions. The reason for this resides in the fact that the marginal states are more influenced by the center (big powers). But generally, the current study found that the Yemeni and Syrian revolutions negatively affected the trade relations between China and Saudi Arabia. At the same time, it did not affect the political cooperation between them. Regarding the Egyptian revolution, it was completely the opposite.

The current study suggested a number of recommendations. For example, it indicated the necessity of increasing investments in the Arab region especially in Saudi Arabia in the petroleum industry. Also, it stressed the fact that Saudi Arabia should be open to the outside world through promulgating laws and regulations that encourage foreigner investment. Another recommendation is to intensify the cultural exchange between the Kingdom of Saudi Arabia and China through opening institutes and colleges in order to teach the Chinese Language.

Moreover, the study emphasizes that the Arab systems should strive for making alliances with China and joining the Silk Road project in order to improve their international cooperation. This way, China could be a strategic ally to the Arab countries against the expansion of the influence of the U.S and Israel in the Arab World especially after China had become one of the world's major powers as well as the biased American policies towards Israel. Finally, for future studies, the current study recommends studying the directions of the relations between the U.S and Saudi Arabia in a variety of areas and compare it with the results of this study in order to see how similar or different they are. Where do the Saudi Arabian external relations get affected by the new polar system? Does that occur more in its relation with the U.S or with China. This is meant to study it deeply on an international level in order to have a clearer image.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة

منذ العام 1991م، شهد العالم تغيرا كبيرا في تاريخ العلاقات الدولية، حيث شكل انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع روسيا إلى دائرة الدول الكبرى منعطفا هاما في تغير هذه العلاقات، مما أدى الى بروز الولايات المتحدة كقطب مسيطر على العالم بدون منافس، وإعطائها القدرة على رسم مخططات جديدة ووضع خطط لإعادة هيكلة الكثير من مناطق العالم؛ لتتماشى مع سياستها وتكون تحت مظلتها.

أدركت بعض الدول العربية احتمالية تأثير الرؤية الامريكية على استقرار أنظمتها السياسية واستمراريته، مما أدى الى تصادم مواقف هذه الدول وخاصة المملكة العربية السعودية مع الرؤية الامريكية ولجوئها للبحث عن علاقات وتحالفات مع دول كبرى وعظمى غير الولايات المتحدة وذلك لضبط ميزان القوى، وخلق حالة من التوازن في العلاقات الخارجية، فكانت الأنظار تتجه شرقا لإقامة هذه العلاقات ولتقوية موقفها التفاوضي، ومحاولة منها لحماية مصالحها المهددة من الهيمنة الأمريكية.

إن العلاقات الدولية بين الدول تقوم على المصالح المتبادلة، فقد أدركت الدول العربية أن الاستقرار والأمن لا يقومان إلا على العلاقات الإيجابية المتبادلة بين الدول، والمتمثلة في التعاون والتفاهم والحوار، وهذا ما تصرف النظر عنه الولايات المتحدة بحكم تعاظم قوتها وشعورها أنها قادرة على تجاوز المصالح المتبادلة. من هذا المنطلق بدأت المملكة العربية السعودية بفتح قنوات الاتصال والتعاون مع جمهورية الصين الشعبية.

مراحل تطور العلاقات الصينية – السعودية

بدأت العلاقات الصينية السعودية عام 1939 عندما اعترف المملكة العربية السعودية بجمهورية الصين الشعبية، حيث سهل هذا الاعتراف الطريق نحو علاقات سياسية بين البلدين. وبعد ستة اعوام من هذا الاعتراف تم توقيع أول معاهدة صداقة بين الجانبين في عام 1946 في جدة (الخريف، 2016). وقد مرت العلاقات الصينية– السعودية بحالات تأزم وانفراج تمثلت في عدة فترات هي:

اولاً: مرحلة فتور العلاقات (1949– 1979)

شكلت هذه الفترة مرحلة غياب التواصل الدبلوماسي بين المملكة العربية السعودية والصين، حيث اقتصرت العلاقات في هذه الفترة على استمرار قوافل الحجاج الصينيين للمملكة العربية السعودية، وبقيت العلاقات في حالة فتور حتى عام 1985 عندما اتفق الجانبان على وضع أساس للتعاون العسكري بينهما بموجب اتفاق مكن السعودية من الحصول على صواريخ (سي اس اس 2) الصينية (سكوبيل، 2016، 38–40).

ثانياً: مرحلة استئناف العلاقات (1990 – 1991)

في 21 يوليو 1990 م، تم توقيع عقد تأسيس شراكة سياسية واتفاقية تفاهم بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية، وبالتالي شكل هذا عودة العلاقات الرسمية السياسية بين البلدين بعد أن توقفت هذه العلاقات عام 1949م. ازداد التفاعل بين البلدين على المستوى الرسمي والشعبي وساعد على ذلك وجود عوامل عدة ساعدت على هذا التقارب، منها التشابه في الأساس الذي قامت عليه الأنظمة السياسية، حيث ساعد التشابه بين النظامين السياسيين في كل من المملكة العربية السعودية والصين في التقارب بينهما، خاصة أن النظام السياسي في البلدين قائم على أسس عقائدية وأيدولوجية (العتيبي، 2005، ص 65–103).

ثانياً : مرحلة تعزيز الشراكة (1991 – 2000)

شهدت الفترة من عام 1991 الى العام 2000 تطورا ملحوظا في العلاقات بين المملكة العربية السعودية والصين تلخصت في 16 زيارة على مختلف المستويات نتج عنها اتفاقيات تعاون، كان من أهم هذه الزيارات وأولها زيارة وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل حيث تم خلالها توقيع اتفاقية شراكة سياسية تلاها زيارات لوزراء وأمراء سعوديين نتج عنها الكثير من اتفاقيات التعاون والشراكة خاصة في مجال الطاقة وتوجت هذه الفترة بزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حين كان وليا للعهد عام 1998، لتعد الزيارة الأعلى مستوى من الجانب السعودي للصين خلال هذه المرحلة حيث وصف فيها الملك عبد الله بن عبد العزيز الصين بأنها الصديق الأفضل للسعودية (عبد الله، 2018).

ثالثاً : مرحلة احداث سبتمبر 2001 وما بعدها

أثرت احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على طبيعة العلاقات الدولية، خاصة العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية مع الدول العظمى والمملكة العربية السعودية، فقد شرعت الصين بعد هذه الأحداث الى تبنى توجهات جديدة في علاقاتها الدولية معتمدة على فكرة أن الهيمنة الامريكية على العالم هي التي صنعت أحداث سبتمبر ومعتبرة أن هذه الأحداث رسمت ملامح العلاقات الدولية الجديدة.

أدخلت احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 العلاقات السعودية الأمريكية في حالة من التوتر خاصة وأن معظم منفذي الهجمات يحملون جنسيات سعودية، كما أن المخابرات الأمريكية قالت بعد الأحداث أنها شرعت في تحرير ملف مكون من 900 صفحة خاص بالهجمات، وقد أعلن البيت الابيض عام 2003 أن من ضمن هذا الملف يوجد 28 صفحة تدل على تورط المملكة العربية السعودية بهذه الهجمات وأوضح أنه تم حذف هذه الصفحات لدواعي أمنية، كما أن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن قد صرح في إحدى مؤتمراته

الصحفية عزم ادارته على حذف هذه الصفحات التي تخص المملكة في إشارة ضمنيه منه الى الصاق التهمة بالمملكة، والسؤال هنا: لماذا عمدت الولايات المتحدة الى التصريح علانية وعلى لسان رئيسها عن حذف هذه الأوراق، بالرغم من أنها لم تنشر الأوراق نفسها ؟! باعتقادي أن إحدى الأجوبة المحتملة هو رغبة الولايات المتحدة في امتلاك ورقة ضغط جديدة لاستثمارها في الصفقات السعودية الامريكية، خاصة صفقات النفط والصفقات الأمنية وتحقيق السياسات الأمريكية ببعد عالمي. وبقيت هذه الشكوك في تدخل الحكومة السعودية في الهجمات حتى جزم البيت الابيض عام 2016 على لسان الناطق باسمه "جوش ايرنست" أن الجزء السري من التقرير الخاص بهجمات 11 سبتمبر والمكون من 28 صفحة لا يظهر أي دور للمملكة السعودية في الهجمات أو حتى تواطؤ (النقر، 2004).

مشكلة الدراسة:

يعتبر الاقتصاد تاريخيا من أهم المحركات للصراعات الدولية، بدءاً من منافسة القبائل على الماء والكلأ، ومرورا بالحربين العالميتين الأولى والثانية، إلى الصراعات والحروب التجارية الحديثة بين الدول العظمى على النفط والمعادن (محركات الصناعة) والأسواق الاستهلاكية (الزبيدي، 2015).

يعد توقيع اتفاقية (الشراكة عبر المحيط الهادي) في حقبة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في 5 اكتوبر 2015 بين 11 دولة من الجوار الصيني وشرق إفريقية وأستراليا واليابان والولايات المتحدة، شرارة الحرب التجارية بين القوتين العظميين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث هدفت الولايات المتحدة من خلال هذه الاتفاقية إلى رسم سياسات لتحجيم علاقات الصين التجارية مع دول الجوار، خاصة وأن الدول المشاركة في هذه الاتفاقية تشكل حوالي 40% من اقتصاد العالم (Signoret, 2016, 47)

استمرت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وازدادت وتيرتها عندما قام الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية على الصلب الصيني، وفرض رسوم بنسبة 10% على

واردات صينية بقيمة 200 مليون دولار، الأمر الذي أدى الى تبادل أكبر اقتصادين في العالم فرض رسوم على واردات الآخر، مما زاد مخاوف كثير من الخبراء الدوليين من احتمال التباطؤ في الاقتصاد العالمي والطلب على النفط خلال العام القادم (KPMG Economics, 2018, 6).

بالمقابل، وعلى مدى حوالي ثمانية عقود كانت العلاقات الأمريكية السعودية في حالة حلف قوي، وصلت إلى درجة التحالف الاستراتيجي، بالرغم من التوترات التي المت بالعلاقات بينهما في بعض الأحيان، كحالة التوتر التي عقبت أحداث الحادي عشرة من سبتمبر 2001 عندما اتهم بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي المخابرات السعودية بدعم منفذي الهجمات، وبعد تجاوز هذه الأزمة، دخلت العلاقات حالة فتور في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما عندما تم توقيع الاتفاق النووي مع إيران العدو اللدود للمملكة. رغم هذه العقبات في العلاقات السعودية الأمريكية، إلا أن هذه العلاقات تعتبر استراتيجية خاصة في عهد الرئيس ترامب؛ حيث اختار المملكة وجهته الخارجية الأولى بعد توليه الحكم، وفي مايو 2017 أبرم ترامب مع السعودية أكبر صفقة أسلحة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 110 مليارات دولار و300 مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة تشمل التعاون الاقتصادي والتعاون في مجال الإرهاب وتدريب الجيش السعودي(Blanchard, 2018, 1-4) .

أما على صعيد العلاقات الصينية السعودية، فإنها امتازت بالنمو والتطور بشكل متسارع منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما عام 1990، حتى وصلت إلى ذروتها حديثا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2017 حوالي 54 مليار دولار، منها 32 مليار دولار صادرات سعودية للصين، ما نسبته 13.6% من حجم الصادرات السعودية، و22 مليار دولار واردات سعودية من الصين، ما نسبته 16.2% من حجم الواردات السعودية (CIA, 2017). وحسب إحصائيات وزارة التجارة والاستثمار السعودي (وكالة الانباء السعودية، 2019)، فإن الصين تحتل المرتبة الأولى من بين أكبر 10 دول مستوردة من المملكة، حيث بلغت نسبة ما تستورده الصين من المملكة 12.1% من إجمالي صادرات المملكة لدول العالم، كما وتحتل المرتبة

الأولى من بين الدول المصدرة للمملكة، حيث شكلت واردات المملكة من الصين ما نسبته 14% من إجمالي واردات المملكة من دول العالم.

وفيما يتعلق بتغيرات النظام الدولي، فبعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991، أعلن الرئيس الأمريكي بوش الأب عن بداية "النظام الدولي الجديد" القائم على إنفراد الولايات المتحدة بالقطبية الدولية، حيث استمر النظام الأحادي القطبية لعدة سنوات حتى ظهرت قوى كبرى دولية اقتصادية وعسكرية كان من أهمها الصين التي أدركت أنه من خلال النمو الاقتصادي الكبير يمكن للدولة أن تدخل مصافي الدول العظمى.

بين العديد من الخبراء والباحثين الدوليين أن الصين دخلت نادي الدول العظمى تزامناً مع صعودها الاقتصادي على هرم النظام الدولي. فقد وضح الدبلوماسي الأمريكي فريمان (Freeman, 2014) أن الصين أصبحت قوة عظمى عام 2012، مشيراً الى أن ثقل الصين المتزايد في الشؤون الاقتصادية العالمية لا يمكن انكاره، حيث أعلن صندوق النقد الدولي عام 2014 أن الناتج المحلي الاجمالي للصين تجاوز الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة لنفس العام وفقاً للقوة الشرائية، كما بين أن الاقتصاد الصيني ساهم بأكثر من ثلث النمو العالمي، وأن الانفاق الصيني على البحث والتطوير لنفس العام بلغ ثلثي انفاق الولايات المتحدة وانه ينمو بسرعة كبيرة. وبينت الباحثة حسين (2019) أن الصين أصبحت الآن قوة عظمى اقتصادية عالمية، مشيرة الى أنها تفوقت على اليابان باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم في عام 2010 من حيث القيمة الإسمية، وأن الاقتصاد الصيني أصبح الأكبر في العالم منذ عام 2014، كما بينت الدراسة أن الصين من عام 2015 الى عام 2017، كانت أكبر ثاني مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، وثاني أكبر متلق للاستثمار الداخلي. ومن جانبه بين خبير الاقتصاد السياسي ليمان (في لينج، 2016) أن الصين تعتبر اليوم ثاني أكبر قوة عظمى بعد الولايات المتحدة وأنها حققت صعودها هذا بطريقة سلمية بدون الحاجة لاستخدام العنف والحرب

كوسيلة للهيمنة وبلوغ هرم النظام الدولي، وبين أن الصين وصلت الى ما وصلت اليه اليوم بالتجارة والاقتصاد دون الحاجة للحرب.

تمتلك الصين مقومات قوة أهلتها لأداء دور فاعل في النظام الدولي، فهي تمتلك اقتصاد مستقر ومتقدم حقق نسبة نمو الأعلى في العالم، ففي الأعوام من 2012 الى 2015 ظلت نسبة النمو مستقرة نسبياً بحوالي 7%. كما زادت الصين عام 2012 ميزانيتها الدفاعية بنسبة 11.2% عن العام 2011 حتى أصبحت ميزانية دفاعها للعام 2012 حوالي 106.4 مليار دولار أمريكي، وبالرغم من تعتيم الصين حول حجم القدرات العسكرية الا أن الخبراء الدوليين يتوقعون بانها تنفق كميات كبيرة من ناتجها القومي على عمليات التحديث في الجيش الصيني. من جانب آخر، تشكل قوة النظام السياسي الصيني واستقراره حالة استقرار استثنائي مقارنة بعدد سكان يصل حوالى مليار واربعمائة نسمة (خضير، 2016). يرى الباحث أن هذه المقومات تعتبر مؤشر لرغبة الصين في لعب دور قيادي في النظام الدولي الجديد.

وفيما يلي جدول مقارنة الناتج القومي الإجمالي لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا في الفترة (2008-2017)، حيث بدأ في هذه الفترة الناتج القومي الإجمالي للصين بالاقتراب من رأس الهرم الاقتصادي العالمي، الأمر الذي يشير الى اقتراب الصين من نادي الدول العظمى.

جدول 1.1: الناتج القومي الإجمالي لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا

الناتج القومي الإجمالي (ترليون دولار)	الصين	الولايات المتحدة	اليابان	المانيا	الناتج القومي الإجمالي (ترليون دولار)	الصين	الولايات المتحدة	اليابان	المانيا
2008	10.18	14.79	4.57	3.51	**2013**	16.65	17.07	5.34	3.73
2009	11.17	14.49	4.35	3.01	**2014**	18.36	17.89	5.16	3.89
2010	12.43	15.52	4.59	3.27	**2015**	19.74	18.58	5.37	3.97
2011	13.83	15.08	4.47	3.51	**2016**	21.43	18.79	5.54	4.1
2012	15.3	16.6	4.87	3.58	**2017**	23.24	19.61	5.76	4.28

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (2017)

يتضح من خلال الجدول السابق أنه بحلول العام 2012 أصبح الناتج القومي الإجمالي للصين (15.3 ترليون دولار) قريب جداً من الناتج القومي الأمريكي لنفس العام (16.6) مما يشير الى أن الصين أصبحت دولة اقتصادية عظمى تنافس في اقتصادها الولايات المتحدة الأمريكية.

من جانب آخر، بلغ الإنفاق العسكري الصيني عام 2011 حوالي 8% من الإجمالي العالمي متجاوزاً الإنفاق العسكري الروسي الذي بلغ 4% من إجمالي الإنفاق العالمي والإنفاق الفرنسي الذي بلغ 3.5% من إجمالي الإنفاق العالمي، ولكنه أقل بكثير من الإنفاق العسكري الأمريكي الذي بلغ لنفس العام 40% من الإجمالي العالمي (المرهون، 2015). كما شكل العام 2012 نقلة نوعية في الاسطول العسكري للبحرية الصينية تمثل في تشغيل أول حاملة طائرات صينية "لياونينغ"، حيث بلغ طولها 300 متر وحمولتها نحو 60 ألف طن، وتستطيع أن تقل حوالي 50 طائرة مصممة لتشغيلها على متن الحاملة (Duplaix, 2016, P46).

اعلنت الصين عام 2013 عن مشروعها التاريخي (الحزام والطريق)، والذي رصدت له موازنة تقدر بحوالي 8 ترليون دولار أمريكي لربط الصين بالعالم، وقد وصف بانه أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية. يمر هذا المشروع برياً وبحرياً في معظم مرافئ وأراضي الشرق الأوسط، مخترقاً بذلك مناطق النفوذ الأمريكي؛ حيث المصدر الرئيسي للطاقة عالمياً. وقد رأى بعض الخبراء الدوليين أن الصين من خلال طرح هذا المشروع تتطلع الى التوسع وخلق المصالح المشتركة لتكون منافس قوي على خريطة القوى الاقتصادية العالمية؛ لفتح باب نادي الدول العظمى أمام قوتها (Wang, 2019).

يرى الباحث من خلال المعطيات السابقة أن الصين في عام 2012 دخلت نادي الدول العظمى سالكة بذلك طريق الصعود السلمي لهرم النظام الدولي الجديد، ودون الحاجة الى الطرق التقليدية للهيمنة مثل الحروب والغزوات.

وعلى جانب آخر، راقبت الصين التغيرات الإقليمية المتمثلة في الثورات العربية بحذر وتعاملت معها باهتمام واضح خوفا على المصالح الصينية في المنطقة العربية وذلك في ظل الاضطرابات التي صاحبت هذه الثورات والتي باتت تشكل تهديدا مباشرا على المصالح الصينية المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تنظر

الصين إلى المنطقة العربية بمنظور استراتيجي؛فهي تعتبر المنطقة العربية مصدرا رئيسيا لتزويدها بالطاقة وسوقا استهلاكيا هاما للبضائع والسلاح الصيني (حلمي، 2013).

في ضوء ما سبق من حقائق، يمكن الاستدلال على المشكلة البحثية من خلال السؤال المحوري التالي: **كيف ستتأثر سياسة الصين تجاه السعودية بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام في ظل تغيرات النظام الدولي والإقليمي وتوتر العلاقات الأمريكية الصينية؟**

أسئلة الدراسة

في سبيل الإجابة على المشكلة البحثية تم إثارة عدد من الأسئلة وهي كالآتي :

1. ماهي طبيعة العلاقات العربية – الصينية؟
2. ما هي محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه المملكة العربية السعودية؟
3. إلى أي مدى يؤثر النظام الدولي والإقليمي على العلاقات الصينية – السعودية؟
4. ما مدى تأثير ثورات الربيع العربي على العلاقات الصينية – السعودية؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق عدة أهداف، هي:

1. التعرف على طبيعة التقارب في العلاقات العربية–الصينية.
2. بيان محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه السعودية.
3. معرفة أثر النظام الدولي والإقليمي على العلاقات الصينية – السعودية.
4. توضيح مدى تأثير ثورات الربيع العربي على العلاقات الصينية–السعودية.

أهمية الدراسة

تفيد الدراسة الحالية في إبراز الدور الإيجابي والفاعل الذي تلعبه تنمية وتطوير العلاقات السعودية – الصينية في دعم المصالح المشتركة بين الجانبين، وتخفيف هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية في ظل الأهمية الاستراتيجية المتزايدة للصين على المستويين الدولي والعربي، كما أن هذه الدراسة سوف تساعد صانع القرار السعودي على إبراز أهمية تنمية العلاقات الصينية – السعودية ؛لتنويع القاعدة السعودية الاقتصادية، ولكسب السعودية للموقف السياسي الصيني في ظل التحولات الإقليمية. كما وقد تفيد هذه الدراسة أيضا الباحثين في مجال العلاقات الدولية وخاصة العلاقات العربية الصينية في الحصول على بعض المعلومات الخاصة بطبيعة العلاقات الصينية السعودية كون المكتبة العربية تفتقر إلى مثل هذه الدراسات.

تحديد المفاهيم

1. النظام الدولي: يعرف النظام الدولي بأنه شبكة علاقات تفاعلية تكون على شكل تعاون أو صراع يجري بين أعضاء المجتمع الدولي على المستويين العالمي والإقليمي، وتنظم وفق منظومة معينة للقيم، وتلعب القوة دورا رئيساً في التفاعل بين وحدات هذا النظام، كما ويتشكل عناصر النظام الدولي من الدول، والمنظمات الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات والأفراد (راضي وهاشم، 2016، ص:48).
2. النظام الإقليمي: عرف كنتوري وشبيغل (في سامية، 2008، ص21)، النظام الإقليمي بأنه النظام الذي يتألف من دولة واحدة أو اثنتين أو أكثر، وتكون هذه الدول متقاربة ومتفاعلة وبينها روابط أثنية، لغوية، ثقافية، اجتماعية، وتاريخية مشتركة، ويتزايد إحساسها بالهوية أحياناً بسبب أفعال ومواقف الدول الخارجة عن النظام (سامية، 2008، ص: 21).

3. السياسة الخارجية: عرف كورت فالدهايم (2016، ص107) السياسة الخارجية لدولة من الدول بأنها السياسة التي تحدد مسلكها تجاه الدول الأخرى، أي أنها البرنامج الذي يسعى لتحقيق أفضل الظروف الممكنة والمصالح للدول بالطرق السلمية التي لا تصل الى حد الحرب.
4. العلاقات الدولية: يعرف شارل ماكلوند (في الهاشمي، 2013، ص 31-33)، العلاقات الدولية بأنها دراسة التفاعلات بين أنواع معينة بين الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات.
5. التعاون الدولي: هو مصطلح يطلق على الجهود المبذولة بين الدول من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعاونة، وفي سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. كما يمكن للتعاون الدولي أن يتم على مستوى الأفراد بين الدول والمجتمعات والأعراق المختلفة، إضافة إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ويتم بصفة رسمية عبر الاتفاقيات والمعاهدات البينية أو الدولية كما يمكن أن يتجسد في المساعدات الإنسانية والتحركات المشتركة (عمارنة، 2017).
6. الصادرات: يُطلَق مصطلح الصادرات على جميع السّلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوّجهها إلى الأسواق الدوليّة الخارجيّة، ويأتي ذلك بعد أن تتأكدَ الدولة من بلوغها حالةَ الفائض في الإنتاج (الحياري، 2016).
7. الواردات: هو مصطلحٌ تجاريّ يُطلَق على كلّ ما يتمّ تزويد السوق المحليّ به من سِلَع وخدمات وأصول رأسمالية مستوردة أو قادمة من خارج الدولة الى داخلها؛ لتغطية حاجة السوق من نقصٍ في سلعة أو خدمة ما (الحياري، 2016).

8. الثورة: حسب ما جاء في كتاب "مقدمة في العلوم السياسية" لروسكن وكورد (في حمادة وآخرون، 2011، ص: 10)، فإن الثورة هي عملية تغيير جذري وسريع لنظام الدولة السياسي من خلال الإطاحة به وبنخبته للخروج عن الوضع القائم، وهذا التغيير قد يكون للأفضل أو الاسوأ.

منهجية الدراسة

تطلبت طبيعة هذا البحث إتباع عدة مناهج هي المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون والمنهج التاريخي.

1. المنهج الوصفي: هو المنهج الذي يدرس الظاهرة كما توجد في الواقع، ويقوم بوصفها وصفا دقيقا ويوضح خصائصها و يصف الموضوع المراد دراسته ،وذلك عن طريق منهجية علمية صحيحة، للتوصل إلى نتائج عملية فسرت بطريقة موضوعية (الحمداني، 2006، ص109). تم استخدام هذا المنهج من أجل الكشف عن الحقائق المختلفة لموضوع الدراسة وصولا إلى نتائج حول طبيعة العلاقات السعودية–الصينية.
2. منهج تحليل المضمون: حسب "برنارد بيرلسون" (في أنجرس، 2004، ص:278). فإن تحليل المضمون يشكل أحد اساليب البحث العلمي الذي يهدف إلى الوصف الموضوعي الكمي والمنظم للمحتوى الظاهر لمضمون الرسائل الاتصالية. كما عرف "اولي هوليستي" (في أنجرس، 2004، ص:278) تحليل المضمون بأنه وسيلة للقيام باستنتاجات عن طريق التحديد المنظم والموضوعي لسمات معينة في الرسائل الاتصالية.

يتضح من تعريف بيرلسون أن منهج تحليل المضمون يتسم بالموضوعية، فلا يجوز للباحث أن يتحيز لأي موقف خلال دراسته للظاهرة، حتى يتمكن غيره من الباحثين إلى الوصول إلى نفس النتائج إذا ما أعيد تطبيق

نفس المنهجية، كما أنه يجب تحليل مضمون المادة المستهدفة بطريقة منظمة وموضوعية تتماشى مع قواعد البحث العلمي، كما أن على الباحث أن يختار مادة تتماشى مع الدراسة وليس المادة التي تستهويه، وأن يكون تحليل المضمون محصورا في إطار النص محل الاهتمام والدراسة (أنجرس، 2004، ص:279). تطلب استخدام منهج تحليل المضمون في هذه الدراسة وذلك لأهمية تحليل مضمون البيانات الصادرة عن البنك الدولي ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA).

3. المنهج التاريخي: هو منهج يعتمد على وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والوقائع مع بعضها بطريقة منطقية والاعتماد عليها في تكوين نتائج تؤدي الى حقائق جديدة وتقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع الانسانية (جيدير، 2015، ص107). تطلب استخدام المنهج التاريخي في هذا البحث وذلك لأهمية عرض مراحل تطور العلاقات السعودية–الصينية للمساعدة في عملية التحليل.

مصادر البيانات

1. المصادر الأولية: هي المعلومات المنطوقة أو المكتوبة من قبل الناس الذين شهدوا أو عاصروا الحدث، أي تمكنوا من المشاهدة الشخصية أو المشاركة في الحدث. تعتبر هذه المصادر أصلية كونها أتت من العصر الذي حدثت فيه الظاهرة (الحمداني، 2006. ص 97). سوف تعتمد الدراسة في الحصول على هذه المعلومات من بيانات وزارة الخارجية لكلا البلدين، بالإضافة الى بيانات البنك الدولي ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) (https://www.cia.gov/index.html)
2. المصادر الثانوية: هي المعلومات والبيانات التي وثقها أناس لم يشهدوا ولم يعاصروا الأحداث، مثل: الكتب أو مصادر تتضمن تحليل لبعض المصادر الاولية، حيث تقدم هذه المصادر حقائق عن أحداث جاءت بعد الظاهرة موضوع البحث (الحمداني، 2006. ص98).

بالاعتماد على التعريفات السابقة، فإن المقالات والكتب والمراجع المختلفة التي تم الاعتماد عليها يعتبر بعضها أولية كونها صادرة عن اشخاص شهدوا فترة تطور العلاقات السعودية–الصينية، ويعتبر بعضها الآخر ثانوية كونها دونت من قبل أشخاص لم يشهدوا هذه الفترة ولكن تناولوا مستقبل العلاقات السعودية–الصينية وتنبؤوا بها.

حدود الدراسة

حدود الزمان

تبدأ فترة الدراسة منذ العام 1990م وهو العام الذي استؤنفت فيه العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الشعبية لغاية عام 2017م، حيث سيتم تناول فترتين خلال هذه الدراسة وهما، الفترة الأولى (1990–2011) وهي الفترة التي كانت فيها الصين دولة كبرى، والفترة الثانية (2012–2017) وهي الفترة التي أصبحت فيها الصين دولة عظمى.

حدود المكان

سنتناول في هذه الدراسة طبيعة العلاقات السعودية الصينية، ومدى تأثرها بالنظام الدولي والإقليمي والثورات العربية، وبالتالي فالمكان بالنسبة لموضوع الدراسة هو جمهورية الصين الشعبية، والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى بعض الدول المؤثرة في هذه العلاقات مثل اليمن، وسوريا، وإيران والولايات المتحدة الأمريكية.

تقسيم الدراسة

تقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول: الفصل الأول: الإطار العام للدراسة، والذي من خلاله سيتم تنظيم البحث وإظهار المشكلة البحثية وطرق جمع البيانات. الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة، حيث سيتم خلال هذا الفصل تناول العديد من المفاهيم كالعلاقات الدولية والنظام الدولي وثورات الربيع العربي والسياسة الخارجية واستعراض لبعض العلاقات الدولية والدراسات السابقة التي شكلت إطاراً مرجعياً لهذه الدراسة. الفصل الثالث: العلاقات العربية – الصينية، وسيتم خلال هذا الفصل تناول مجالات ومحددات العلاقات العربية الصينية. الفصل الرابع: أثر النظام الدولي والإقليمي على العلاقات الصينية–السعودية، وذلك من خلال تناول التحولات الدولية والإقليمية وتأثيرها على سير هذه العلاقات. الفصل الخامس: ملخص النقاش، النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة:

المقدمة

يتناول هذا الفصل عدداً من المفاهيم كالعلاقات الدولية، والنظام الدولي، وثورات الربيع العربي، كما سيتناول هذا الفصل السياسة الخارجية الصينية، خاصة تجاه الشرق الأوسط، وموقف الصين من الربيع العربي. ولكي نتعرف على ذلك لابد من دراسة سياسة الصين وعلاقاتها الدولية اولاً، ومن ثم محددات علاقاتها الدولية، وبالتالي سيتم استعراض العلاقات الدولية من حيث مفهومها، وعوامل نشوئها، وذلك بهدف الوصول إلى النتيجة النهائية لهذه الدراسة، والمتمثلة بفهم طبيعة تطور العلاقات الصينية العربية من 1990 – 2017 بدراسة حالة المملكة العربية السعودية.

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية، وهي: المبحث الأول: العلاقات الدولية في النظام الدولي الجديد، والمبحث الثاني: السياسة الخارجية للدول العظمى، والمبحث الثالث: التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث، والمبحث الرابع: الدراسات السابقة. وسيتم تناول هذه المباحث نظرياً؛ لوضع إطار نظري يساعد الباحث على حل المشكلة البحثية.

المبحث الأول: العلاقات الدولية في النظام الدولي الجديد

تمهيد وتقسيم:

إن دراسة العلاقات الدولية من منظور نظري يساعدنا في تفسير الأحداث الدولية ومحاولة التنبؤ بها، والتي بدورها تساعد الباحث والقارئ على فهم وتحليل المعلومات. وفي هذا المبحث سيتم تناول ثلاثة مطالب رئيسية، وهي: المطلب الأول: مفهوم العلاقات الدولية، والمطلب الثاني: نظريات العلاقات الدولية، والمطلب الثالث: شكل النظام الدولي الجديد؛ حيث يسعى الباحث من خلال هذا المبحث إلى فهم العلاقات التي تربط الصين بدول العالم وخاصة العظمى منها، والتوصل إلى شكل النظام الدولي الجديد وموقع الصين فيه، ومعرفة مدى المساحة المتاحة للصين للتحرك في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الاول: مفهوم العلاقات الدولية

تعد العلاقات الدولية إحدى الحقول الرئيسية للعلوم الانسانية، وإن دراستها كعلم يقوم بالأساس على دراسة مجمل الروابط والصلات التي تجمع بين الدول في الدرجة الأولى. حيث تبلور هذا المفهوم بشكل واضح خلال القرن العشرين، إلا أنه كان قائما منذ ظهور مفهوم الدولة ونشأتها؛ أي مروراً بالمدن اليونانية، وصولاً الى المدن الرومانية، وهو يحدد إطار الدولة ومعالمها الداخلية والخارجية. وبالتالي فإن دراسة العلاقات الدولية ليست محصورة في نطاق العلوم المعاصرة، وإنما تبلورت مع عدد من المفكرين القدماء مع تركيزها الدائم على دراسة الدولة؛ لأنها تمثل أعلى تنظيم سياسي واجتماعي توصل إليه الإنسان في تطوره المستمر. وهي أيضا تتطور وتزداد مع تزايد نطاق الأحداث والقضايا الدولية (الهاشمي، 2013، ص29).

تعددت المفاهيم المتعلقة بالعلاقات الدولية، فقد عرفها محمد طه بدوي، (في حسين، 2010، ص40) بأنها العلم الذي يهتم بواقع العلاقات الدولية من خلال استقرائها بالملاحظة والتجريب، أو من خلال مقارنتها

بالتفسير والتوقع. وعرفها الفرنسي بيار دي سيناركلنس (في حسين، 2010، ص:41) بأنها علم يدرس العلاقات بين الدول مع بعضها والتفاعلات الحاصلة بين سياساتها الخارجية، وعرفها باتيست ديروزيل (في الهاشمي، 2013، ص31)، بأنها تتكون عن طريق العلاقات السياسية لدولة ما مع دول أخرى، ومن ثم علاقات مجموعات أو أفراد مع بعضهم إلى علاقات عبر الدول بين مجموعات الأفراد. كما يعرفها ويلكينسون (2013، ص:1) بأنها مفهوم فضفاض للغاية ولا يشمل على العلاقات بين الدول فحسب، بل يشمل أيضاً على العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات غير الدول، مثل: الكنائس والشركات المتعددة الجنسيات ومنظمات الإغاثة الانسانية، والعلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الاوروبي. ويرى أحمد عباس بديع، (في الهاشمي، 2013،ص:33)، في كتابه العلاقات الدولية أصولها وقضاياها المعاصرة بأنها مجموعة من النشاطات والتفاعلات إضافة الى الأفعال وردود الأفعال التي تتم بين مختلف دول العالم، وترتبط ارتباطا وثيقا بكافة أُمور الحياة الانسانية، كما وتؤثر تأثيرا كبيراً على أمن العالم واستقراره، إذ أنها إذا بنيت على أسس من التعاون تؤدي إلى الازدهار والعكس صحيح.

يعرف الباحث مفهوم العلاقات الدولية إجرائياً بأنه شبكة من العلاقات التي تجمع إما الدول أو المنظمات الدولية والإقليمية أو المنظمات غير الحكومية مع بعضها، القائمة على عدة جوانب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وعسكرية وأيديولوجية، إضافة إلى جوانب التفاوض والدبلوماسية والحرب، وتعد السياسة الخارجية جزءاً هاماً لا ينفصل عنها اطلاقاً.

المطلب الثاني: نظريات العلاقات الدولية

تساعد دراسة نظريات العلاقات الدولية على توفير إطار مفاهيمي يسهل عملية تحليل العلاقات الدولية وفهمها. وفي هذا المطلب سيتناول الباحث عدة نظريات في العلاقات الدولية تساهم في وضع الإطار النظري للدراسة، ومنها النظرية الواقعية، ونظرية الأمن القومي، ونظرية توازن القوى ونظرية التصعيد.

1. النظرية الواقعية (القوة / المصلحة القومية)

تعد هذه النظرية من أهم النظريات التي فسرت العلاقات بين الدول، ومن أبرز روادها أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي هانس مورجانثو الذي بين أن النظرية تقوم على فكرتين أساسيتين، وهما القوة والمصلحة القومية / التأثير والسيطرة (مقلد، 1971، ص:16).

القوة وفقا لمفهوم هذه النظرية، تعني مدى التأثير الذي تمارسه الدول في علاقاتها مع بعضها، وبالتالي لا يمكن لمفهوم القوة أن يكون مرادفاً لمفهوم المصلحة القومية للدولة بأشكالها المادية والعسكرية فحسب، بل هي الناتج النهائي لعدد من المتغيرات المادية وغير المادية، والتفاعل الذي يتم بين هذه المتغيرات هو الذي يحدد حجم قوة الدولة في النهاية، ووفقا لهذا الحجم يتم تحديد قدرة الدولة في مواجهة غيرها من الدول. ويحرص الواقعيون لتحقيق المصالح والمكاسب السياسية على بناء قوة اقتصادية كبيرة فيما يخص التجارة الدولية (مقلد، 1971، ص:16).

صنف مورجانثو (في الخزرجي، 2005، ص:79) القوة بأنها عبارة عن عدد من المقومات التي تجعل الدولة تفرض سيطرتها على غيرها من الدول؛ ولذلك تسعى الدول دائما وبشكل مستمر إلى الحصول على هذه المقومات والعمل على تنميتها، واستعراضها من أجل فرض هيمنتها وسيطرتها على الدول الاخرى، وصنف أيضا المصلحة القومية إلى نوعين، وهما أولاً: المصالح الأساسية ،وتشمل ضروريات البقاء (الامن/ ضروريات الحياة) ثانياً: المصالح الثانوية ،وتحدد وفقا لظروف الدولة الداخلية.

ولذلك فإن كل دولة تسعى إلى الحفاظ على مصالحها القومية، وحماية وجودها كوحدة دولية ضد أي اعتداء خارجي قد تتعرض له؛ لتكون المصلحة القومية هي جوهر الفعل السياسي الخارجي للدولة، وغايته. وحتى يتم المحافظة على المصلحة القومية للدولة لا بد للدولة أن تمتلك قدراً كبيراً من القوة التي تمكنها من تحقيق ذلك،

وعليه فإن القوة والمصلحة القومية تحققان بعضهما بعضا. ولهذا يعد مورجانثو أن جوهر العلاقات الدولية هو الصراع من أجل الحصول على القوة، وأن القوة هي وحدها التي تحافظ على المصالح القومية للدول ضد أي اعتداء خارجي (فهمي، 2010، ص:90-91).

وفيما يلي أهم المبادئ التي قامت عليها النظرية الواقعية: (Viotti & kauppi, 1993, P61)

- لا يمكن للأخلاق أن تكون محددا للسياسة كما يقول المثاليون، بل إن المصلحة هي الأساس للعمل السياسي في العلاقات الدولية.
- تفترض النظرية الواقعية أن الإنسان شرير بطبيعته وسلوكه عدواني.
- الدولة هي اللاعب الأساسي في النظام الدولي، والتركيز عليها يساعد على عملية فهم التفاعلات في المجتمع الدولي.
- تعتبر الواقعية أن الأخلاق والقوانين الدولية هي ذات تأثير محدود جداً على العلاقات الدولية؛لأن هذا النظام يتسم بالفوضى التامة، وتعتبر أن المحدد في العلاقات هي القوة.

2. نظرية الأمن القومي

هي إحدى النظريات التي تفسر العلاقات بين الدول، وتقوم هذه النظرية على دعم قوة الدولة من أجل الحفاظ على سيادتها، واستقلالها، وحماية أراضيها من أي اعتداء خارجي وذلك من خلال دعمها سياسيا واقتصاديا وعسكريا. وتبنى هذه النظرية على أساسين، وهما: الأمن من خلال الصراع، والأمن من خلال التعاون (حسين، 2010، ص:95).

عرف كسينجر(في بنافي، 2016، ص5) الأمن بأنه التطور والتنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، وقال "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد

مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"، كما عرف باري بوزان، (في ثجيل، 2016، ص329)، الأمن القومي بأنه "العمل على التحرر من التهديدات"، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية. وقد اعتبر بوزان الدولة والمجتمع والفرد وحدات اساسية للأمن القومي. فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه أيضاً إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود. وقد قسم بوزان الأمن القومي الى خمس أنواع هي: (Buzan, 1991)

1. الأمن العسكري: وهو الأمن المتعلق بقدرات الدولة الدفاعية والهجوم المسلح، وكذلك إدراك الدول لنوايا بعضها البعض.
2. الأمن السياسي: وهو الاستقرار التنظيمي للدولة، ونظم الأيدولوجيات والحكومات التي تستمد منها شرعيتها.
3. الأمن الاقتصادي: وهو الأمن المتعلق بالموارد المالية في الدولة للحفاظ على مستوى مقبول من الرفاه واستقرار الدولة.
4. الأمن الاجتماعي: وهو الأمن المختص في تعامل المجتمعات مع اللغة والثقافة والهوية الدينية والوطنية والعادات والتقاليد لضمان تطورها.
5. الأمن البيئي: وهو الأمن المتعلق بالمحيط الحيوي والمحافظة عليه كونه يشكل عامل مهم تتوقف عليه انشطة الإنسان.

سياسيا تسعى الدولة إلى زيادة نفوذها من خلال الاعتماد على رسم سياسة خارجية نشيطة لها، وذلك من خلال جهازها الدبلوماسي، والمقصود به شبكة سفاراتها وقنصلياتها. وسيتم تناول موضوع السياسية الخارجية بشكل أكبر في المبحث الثاني من هذا الفصل. أما اقتصاديا، تسعى الدول إلى تطوير وسائل إنتاجها بهدف

زيادته وصولا إلى زيادة دخلها القومي. أي أنها تقوم بتوظيف اقتصادها بهدف دعم نفوذها السياسي، أما عسكريا فتلجأ الدولة إلى زيادة قدراتها التسليحية، واعتماد سياسة دفاعية لحماية نفسها ضد أي اعتداء ؛ولهذا تسعى الدول دائماً إلى توظيف قوتها العسكرية في حالة المفاوضات (حسين، 2010، ص:96)

3. نظرية توازن القوى

شكل نظام توازن القوى عاملاً مهماً في تحديد ورسم قواعد السلوك لوحدات النظام الدولي،وصياغة أنماط تفاعلاتها وعلاقاتها مع بعضها البعض. كما وتعتبر نظرية توازن القوى من أهم النظريات التي تشكل أحد المحاور الرئيسية في دراسة العلاقات الدولية، ويكمن جوهرها في تحديد أبعاد نظام القوى في العلاقات الدولية، حيث تسعى كل دولة إلى زيادة قوتها القومية على حساب تهديد استقلال وحرية غيرها من الدول، الأمر الذي يدفع الدول المهددة إلى التجمع لمواجهة هذا التهديد، وهو ما يعرف بتوازن القوى (Malhotra, 1998, P129)

ركز والتز في توازن القوى على الفوضى والقطبية، حيث رأى أن فوضوية النظام الدولي تدفع الدول للحفاظ على بقائها، مما يؤدي إلى ظهور توازن قوى بشكل غير متعمد (ليتل، 2009، ص300-301). ويرى والتز(في شيهان، 2015، ص97) أن "الدول تتوازن ولا تتقاطر". فبوجود الأنظمة الهيراريكية، ورغبة في الحصول على المكاسب وتجنب الخطر والخسارة، يتقاطر الفاعلون داخل النظام باتجاه الفاعل الأقوى داخله. ويرى أنه بوجود الأنظمة الإناركية، فإن التقاطر يزيد من قوة الآخرين وفرص التهديد الصادر منهم، خاصة في ظل عدم وجود حكومة عالمية، مما يؤدي إلى التوجه لحالة التوازن لخفض مستوى التهديدات والمخاطر الناتجة عن القوى الكبرى والصاعدة من خلال التوازن معها. ويرى والتز أن الفوضى داخل النظام الدولي تجعل الدول تعتمد على نفسها لحفظ أمنها، مما يؤدي إلى تشابه وظيفي بين الدول من خلال تبنيها جميعها نفس السلوك، الأمر الذي يتسبب بظهور توازن القوى داخل النظام الدولي، كما واعتبر والتز (في شيهان، 2015، ص98) أن

النظام الدولي ثنائي القطبية والذي يحافظ على التوازن الدولي القائم من قبل قطبي النظام، هو أكثر استقراراً من النظام متعدد الأقطاب لقلة عدد الأقطاب والضغوط الناجمة عن بنية النظام الدولي.

وفي نفس السياق، يعرف فهمي (2010، ص8)، توازن القوى بأنه الحالة التي تتعادل فيها القدرات الذاتية لدولة مقابل دولة أخرى، أو مجموعة دول ضمن محور في مواجهة دول اخرى يجمعها محور مضاد، وبالشكل الذي تضمنه حالة الدولة أو الدول المتحالفة على ردع التهديدات أو السياسات الرامية لتغير الأوضاع القائمة لغير صالحها وبما يحقق الأمن والاستقرار. ومن هذه الفكرة فان سياسة توازن القوى تمثل أداة لضمان الاستقرار والسلام بين الدول، حيث أن التوزيع المتكافئ لمصادر القوى يحول دون إثارة الحروب.

4. نظرية التعاون

أصبحت العلاقات الدولية تقوم على مفاهيم عدة من التعاون والمصالح المشتركة وعولمة الاقتصاد، حيث أن العلاقات الدولية لم تعد تبعية بالمفهوم السائد سابقاً، فظهور الفاعلين الدوليين مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وغيرها دلالة على أن التعاون هو بين عناصر النظام الدولي، وهو أفضل الطرق للتقدم؛فالدولة التي لا تستفيد من تقدم الدول المجاورة لها اقتصادياً وسياسياً هي دولة لا تسير مع الركب.

يرى ناي وكوهين (Keohane & Nay, 1977, P7) "أن التعاون هو الحل الوحيد لحل مشاكل العالم، وأنه لا يوجد أمة أو مجموعة من الأمم تستطيع أن تتقدم أو تكسب بعيداً عن حدود النمو الاقتصادي الدولي، ولا يستطيع أحد أن يكسب استناداً إلى اختبارات القوة". لذلك، إن الطريقة إلى الكسب (النمو الاقتصادي) والعلاقات الجيدة بين الدول هي التعاون والاعتماد المتبادل وليس علاقة الصراع التي تحكمها مقتضيات القوة ومتطلبات المصلحة القومية؛ فالمكانة والدور في عصرنا الحالي للاقتصاد.

كما بين هاس (في مصباح، 2002) أن التكامل هو العملية التي تضمن تحول النشاطات والولاءات لقوى سياسية في دول متعددة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة.

لحدوث عملية التكامل لا بد من توافر عدة شروط تتمثل في التجانس الاجتماعي، تشابه القيم، المصلحة المشتركة، أهمية التكامل، البيئة الخارجية للتكامل، العلاقات التاريخية الودية وقانون التكلفة. حيث ان اجتماع هذه الشروط لا يعني بالضرورة نجاح العملية التكاملية وغياب احدها لا يعني فشلها. كما يسعى التكامل لتحقيق عدة أهداف تتمثل في عدة جوانب هي اولاً: الجانب الاقتصادي، حيث لا تستطيع العديد من الدول الصغيرة المنافسة والاحتفاظ بموقع لها في ظل اقتصاد القوى الكبرى إلا من خلال عملية التكامل. ثانياً: الجانب السياسي، فبعض الدول تكون صغيرة وقوية سياسياً ولها تأثير كبير في النظام الدولي، وبعضها تكون ضعيفة سياسياً وتحتاج الى تكامل مع القوى الكبرى ليكون لها موقع سياسي في النظام الدولي. ثالثاً: حل النزاعات، حيث يعتبر هذا الجانب من أهم أهداف التكامل، فعندما يحدث صراع إقليمي ضمن إطار التكامل فإنه من السهل على القطاعات المنتمية لهذا التكامل احتواء هذا الصراع والتغلب عليه. ويعتبر التكامل من أفضل الطرق التي تساعد على بناء النظام الدولي والتقليل من علاقات الصراع فيه (رياض، 2019، ص3)

المطلب الثالث: شكل النظام الدولي الجديد

تميز النظام الدولي على مدى عدة قرون بتغير شكل الأنظمة التي كانت تتحكم في طبيعته، حيث كان نظام التعددية القطبية والذي استمر إلى فترة الحرب العالمية الثانية، وبعدها دخل النظام مرحلة الثنائية القطبية، بقطبيه الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وصولاً الى فترة الحرب الباردة، ثم التحول إلى نظام الأحادي القطبية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (القطراوي، 2014، ص:1).

إن أنظمة القطبية التي أثرت على طبيعة النظام الدولي، اعتمدت على معايير واضحة تمثلت في القوة العسكرية والاقتصادية؛ فالدولة التي كانت تمتلك النصيب الأكبر منها كان لها الأولوية في تسلم قيادة النظام الدولي والسيطرة عليه (غيلبين، 2009، ص94).

بالرغم من وجود عدة آراء حول شكل النظام الدولي، فإن الذين يجادلون في شكله "التعددية القطبية" رأيهم هو الراجح، إلا أن ظهور معايير أخرى أثرت على طبيعة هذا النظام مثل العولمة والتكنولوجيا والمعلومات والتقنيات، غيّر من المعطيات التي تقيس شكل النظام الدولي، وذلك بدوره أدى إلى تغيير في طبيعة النظام الدولي. مما أدى إلى ظهور "اللاقطبية"، وذلك بسبب وجود الفاعلين الدول والفاعلين غير الدول مثل الشركات المتعددة الجنسيات والأفراد والمافيا وغيرهم، فالآن جميعهم مؤثرون على النظام القائم، مما أفقد قوى "المركز" الانفراد بالتأثير، وبالتالي نصبح في عالم لا تهيمن عليه قوة واحدة أو أكثر، بل إن العديد من الفاعلين الذين يمتلكون عدة أنواع من القوى يؤثرون في شكل النظام الدولي (راضي، 2016، ص: 53).

بالمقابل، فإن غالبية منظري السياسية الخارجية مازالوا يصرون على كون الدولة هي المحور الأساسي في النظام السياسي الدولي، وبالضرورة فإن نمط توزيع القوة بين وحدات هذا النظام (الدول) هي التي تحدد شكل وطبيعة النظام الدولي. في هذا الإطار فقد اعتمد ناي (2012، ص:7-24) في النظر لطبيعة النظام الدولي على فكرة "الهرمية" ،وهي: النظر إلى النظام الدولي بطريقة عمودية بدلاً من الطريقة الأفقية التقليدية، حيث تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الفاعلة والمؤثرة في تشكيل النظام الدولي. وتقوم فكرة ناي على تقسيم النظام الدولي إلى ثلاثة مستويات أطلق عليها اسم "مستويات لعبة الشطرنج"، فكان المستوى الأول أحادي القطبية من حيث القوة العسكرية، ومن الممكن أن تحتفظ بها الولايات المتحدة لبعض الوقت، والمستوى الثاني متعدد القطبية من حيث القوة الاقتصادية، واللاعبون الرئيسيون هم الولايات المتحدة وأُوروبا واليابان والصين، والمستوى الثالث لا

قطبي من حيث القوة العابرة للحدود مثل: الإرهابيين الذين يتاجرون في الأسلحة، والمصرفيون الذين يحولون الأموال الكترونياً، وتجار السلاح والقراصنة وغيرهم من الجهات الفاعلة.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية للدول العظمى

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات العلاقات الدولية، فهي تساعد على فهم تبلور العلاقات بين الدول وفهم التوجهات الخارجية للدول فيما بينها والاستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئاتها الخارجية (محمد، 2016، ص1). وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية، وهي: الأول: مفهوم وأهداف السياسة الخارجية، والثاني: السياسة الخارجية للصين، والثالث: أثر التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية لوحدات هذا النظام.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف السياسة الخارجية

في هذا المطلب سيتم تناول بعض التعريفات التي تناولت مفهوم السياسة الخارجية لمحاولة كشف الغموض عن هذا المفهوم وكذلك سيتم التعرف على أهم أهداف السياسة الخارجية للدول.

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية

تعددت التعريفات التي قدمت للسياسة الخارجية، فلا يمكن حصر السياسة الخارجية بتعريف محدد، فقد عرفها كل من بلانو و وأولتون (في سليم، 1998، ص:9)، بأنها "منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية". كما يعرف مارسيل ميرل (في ريتشارد، 2007)، السياسة الخارجية بأنها جزء لا يتجزأ من النشاط الحكومي الموجه للخارج وهو على نقيض السياسة الداخلية يعالج مشاكل تطرح خارج حدود الدولة". ويعرف كارلسنيس (في زايد، 1999)، السياسة

الخارجية بأنها "تلك الأعمال المعبر عنها في شكل تعليمات منصوص عليها صراحة، وينفذها الممثلون الحكوميون بالنيابة عن مجتمعاتهم ذات السيادة، وموجهة بوضوح نحو أهداف وظروف وفاعلين حكوميين وغير حكوميين يقبعون فيما وراء مجال الشرعية الإقليمية لتلك المجتمعات".

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية

تتعدد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال سياستها الخارجية تجاه الدول الاخرى، ومن هذه الأهداف : (نور، 2015، ص : 1)

- الصيانة والحفاظ على مصالح الدولة الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية في الخارج والدفاع عنها.
- زيادة قوة الدولة للحفاظ على سيادتها وأمنها القومي، وتتكون قوة الدولة من مزيج مركب من العوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية والتكنلوجية، ومن خلال مزيج القوى هذا تتحدد قوة الدولة.
- تطوير اقتصاد الدولة، حيث أن وجود الدولة يعتمد على وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية.
- نشر ثقافة الدولة وأيدولوجيتها خارج حدودها والعمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي.

حدد جيمس روزيناو، (في حتى، 1985، ص: 18)، خمس متغيرات أساسية لتحديد السياسة الخارجية لدولة ما، وهي: النظام الدولي، عوامل مجتمعية، عوامل حكومية، عوامل متعلقة بالدول وعوامل فردية. وهي تتمثل في عوامل داخلية وعوامل خارجية. فالعوامل الداخلية تتمثل في العوامل المستقرة المتمثلة في العوامل

الطبيعية ،مثل: الموقع الجغرافي والتضاريس والمناخ والموارد الطبيعية والعوامل الحضارية كالدين والثقافة والتاريخ المشترك، والعوامل الغير مستقرة،مثل: العوامل الديمغرافية، والتركيبة الاجتماعية، وطبيعة النظام السياسي وبالتالي المؤسسات التي لها تأثير في القرار الخارجي كمؤسسات رسمية (رئاسة، برلمان، المؤسسة العسكرية) أو مؤسسات غير رسمية كالأحزاب، وجماعات الضغط، والشركات الاقتصادية الكبرى، هذا إلى جانب تأثير الرأي العام والاعلام. أما العوامل الخارجية، فيقول لويد جنسن، (في حتي، 1985، ص:19)، "إن لم تكن هناك محددات خارجية فلن تكون هاك سياسة خارجية"، حيث تتحدد العوامل الخارجية في الأفعال وردود الأفعال في السياسة العالمية وتأثر باقي الأطراف الدولية وثقافات الدول الاخرى، إضافة إلى طبيعة النظام الدولي وتوزيع القوة داخله.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية للصين

فيما يخص السياسة الخارجية الصينية، فقد واجهت الصين المتغيرات الخارجية والمتمثلة بشكل كبير في حصار الولايات المتحدة الامريكية عليها، وقامت من خلال المتغيرات الداخلية من تنمية اقتصادها حتى تمكنت من بناء قوة اقتصادية عظمى وعسكرية وثقافية، وعملت على استخدام القوة الناعمة كالإعلام في النشر في الشرق الأوسط حتى تكون مرتبطة به (همام، 2014، ص:9).

كما تنتهج الصين سياسة خارجية سلمية ومستقلة، وتعمل على بناء عالم متناغم يسوده السلام والرخاء المشترك، وتسعى إلى السلام والتنمية والتعاون من خلال تفعيل الغايات التالية: (شحادة، 2017، ص:58)

- تسعى الصين إلى الحفاظ على السلم الدولي وتعارض الهيمنة.
- العمل على إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد وعادل.

- تعمل الصين على إقامة علاقات صداقة وتعاون مع جميع دول العالم على أساس المبادئ الخمس وهي: الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، المساواة والمنفعة المتبادلة، عدم الاعتداء، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و التعايش السلمي.

من جانب آخر، تعتبر القوة الناعمة أحد العناصر الأساسية للسياسة الخارجية الصينية، حيث عرف جوزيف ناي (Nye, 2003) وهو من صاغ مصطلح القوة الناعمة: بأنها القدرة على جعل الطرف الآخر سواء كان دولة أو فرد يرغب بما ترغب فيه، دون التأثير عليهم بالقسرية أو الإغراء، أي أنها القدرة على الجذب بدلا من الإجبار على إتباع سياسات معينة، ويرى جوزيف أنه إذا كانت مصادر القوة الصلبة هي القوة العسكرية أو الاقتصادية او الإعلامية، فإن مصادر القوة الناعمة تتمثل في الثقافة والموروث الحضاري، إضافة إلى جاذبية المؤسسات والسياسات الموجودة في الدولة. كما حصر ناي (Nye, 2003) عناصر القوة الناعمة لأي دولة من الدول الفاعلة في النظام الدولي إلى ثلاث عناصر أساسية: اولاً: الثقافة العامة ومدى جاذبيتها للآخرين، ثانياً: القيم السياسية ومدى جدية الالتزام بها، ثالثاً: السياسة الخارجية للدولة ومدى مشروعيتها وقبولها في المجتمع الدولي.

يرى شين لو (في احمد، 2018) أن للدول الكبرى مصالح مهمة في الوطن العربي؛ ترتبط بأمن الطاقة والدور السياسي والتنمية الاقتصادية، وحيث أن القوة الناعمة أصبحت مجالاً تتنافس فيه هذه الدول، فإن المنطقة العربية وخاصة الخليج العربي تحتل مكانة مهمة بالنسبة للصين، لمواجهة المنافسة الدولية والتحديات في مسيرة تنميتها. ويعتقد "لو" أن الصين قد تكون أملاً للدول العربية لتغير وضعها، بالنسبة لها في موازين القوى في المنظمات الدولية، من خلال المساعدات والدعم المادي للدول العربية، مما يزيد من قوتها الناعمة وجاذبيتها للدول النامية وخاصة العربية.

يعتقد الباحث أن الصين بالرغم من محاولات زيادة قوتها الناعمة والمتمثلة بشكل كبير في إطلاق "مبادرة الحزام والطريق " وتوجهها نحو بناء قاعدة صلبة لبناء نفوذ في المناطق النامية وخاصة المنطقة العربية، إلا أنها في المستقبل القريب على الاقل، لن تتمكن من مجاراة الولايات المتحدة في هذه المنطقة، خاصة أن قوة الصين الناعمة من الناحية الثقافية ضعيفة جداً مقارنة بمثيلتها الامريكية.

المطلب الثالث: أثر التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول

إن التغيرات التي تطرأ على النظام الدولي تشكل مؤثراً ضاغطاً على السياسات الخارجية للدول العظمى فيه، الأمر الذي يجعلها تتبنى سياسات خارجية معينة تتماشى مع التغير الحاصل على هذا النظام، مما يؤثر بشكل كبير على الدول الإقليمية التابعة للأنظمة العظمى وانخراطها في سياسات هذه الدول (سليم، 2007).

تبقى الدول الإقليمية رهينة سياسات الدول العظمى التابعة لها، حيث أن هذه الدول تستطيع أن تتحرك سياسياً عندما تتزايد الصراعات بين الدول العظمى، مما يمكنها من لعب دور سياسي متحرر بعض الشيء عن السياسات الخارجية للدول العظمى على المستوى الاقليمي، فهي تسعى للحفاظ على استقلالها بالاعتماد على قوتها الذاتية والمعونات الدولية (توفيق، 2000، ص:55).

إن النظام الدولي الذي يتمتع بنمط توزيع قوة يتسم باستقطاب حاد يجعل من الصعب على دولة ما داخل هذا النظام من إتباع سياسة العزلة، وإذا كان يقوم على أساس تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية، يجبر واضعي السياسات في الدول الصغرى للدخول في هذه التكتلات والتحالفات لحماية أمنها القومي.

يجادل الباحث في التغير الذي حدث على بنية النظام الدولي وتأثيره على السياسة الخارجية، فكما ذكر سابقاً في هذا الفصل، يرى الباحث أن شكل النظام الدولي الجديد يشير إلى "النظام المركب" لوجود قوى أخرى فاعلة وعابرة للحدود في هذا النظام مثل قوى الإرهاب والمافيا والشركات متعددة الجنسيات وغيرهم، مما أوجب

على الدول العظمى تعديل سياستها الخارجية تماشياً مع هذا التطور. وبالتالي يرى الباحث أن أي تغير يطرأ على النظام الدولي يؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية للدول العظمى والتي بدورها تؤثر على سياسات الدول الإقليمية التابعة لها.

المبحث الثالث: التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث

إن عملية التحول الديمقراطي لا تحدث في فراغ، وإنما بفعل عدة عوامل تدفع مع بعضها البعض باتجاه هذا التحول كتدهور الوضع الاقتصادي واهتزاز شرعية النظام السياسي وبعض العوامل الخارجية، مثل: الضغوطات الدولية.

في هذا المبحث سوف يتم تناول أربعة مطالب رئيسية، وهي: المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي، المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي، المطلب الثالث: التحول الديمقراطي في الدول العربية، والمطلب الرابع،:أثر النظام الدولي على التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

يشكل التحول الديمقراطي أحد أهم الموجات الكبرى التي يشهدها العالم المعاصر، كما وأصبحت دول العالم الثالث تهتم بشكل كبير بقضية الديمقراطية، رغبة منها في التخلص من أنظمتها السلطوية والتحول إلى عالم الديمقراطية (ابراهيم، 2000، ص:8).

يرى "هنتنجتون" (Huntington, 1993, P 13)، أن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، وهو مسلسل تطويري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا تداول السلطة إلى نظام ديمقراطي مفتوح يسمح بالمشاركة السياسية.

كما يعرف "غليون" (في المري، 2006، ص: 27)، التحول الديمقراطي بأنه العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتخفيف درجة التوتر العالي الذي لا يمكن احتماله والذي يهدد المسيرة الديمقراطية قبل بدئها. وقد عرف بعض الباحثين التحول الديمقراطي بأنه التحول من نظام سياسي مغلق ولا يسمح بالمشاركة السياسية إلى نظام سياسي مفتوح يسمح بمشاركة المواطنين وتداول السلطة (المري، 2006، ص: 27-29).

المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي

تتمثل أنماط التحول الديمقراطي في الإجراءات التي يتم اتخاذها للتحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، وتعتبر الطريق التي يتم من خلالها الوصول للديمقراطية. وتمر عملية التحول بمسارات مختلفة تتراوح بين التدرج السلمي والانقلاب العنيف (حمدي، 2002، ص:11). وفيما يلي الأنماط الرئيسية التي توصل اليها هنتنجتون لعملية التحول الديمقراطي: (في ابو عامود، 2012)

- التحول من أعلى: حيث تقوم القيادة السياسية للنظام بتمويل النظام للتحول للديمقراطية؛ وذلك بدافع رغبة النظام بالإصلاح السياسي، وهذا في الغالب عندما يشعر النظام بوجود انشقاقات في صفوفه وأن استخدام القوة ضدهم أصبحت وشيكة، أو قد تكون الرغبة حقيقية من جهة القادة في التحول للديمقراطية أو للخروج من مأزق سياسي.
- التحول من خلال التفاوض: وذلك عندما تصبح نخبة النظام مهددة بالانهيار الداخلي، وتتعرض لضغوطات كبيرة خارجية، حيث يتم التحول الديمقراطي من خلال حوار مفتوح مع مختلف القوى السياسية والاجتماعية وبالاتفاق بين النظام والمعارضة.
- التحول من قبل الجيش: يأتي هذا التحول من قبل قادة الجيش على شكل انقلابات كما حصل في معظم الدول العربية.

- التحول من خلال الشعب: يقوم الشعب بفرض عملية التحول الديمقراطي ويأتي ذلك بعد الثورات والتمرد والعصيان المدني، رغبةً من الشعب في الخلاص من أنظمة الحكم التسلطية والتي تفرض عليه القيود وتسلب حريته، فنتيجة لذلك يتم خلع أنظمة الحكم القائمة أو إجبارها على التحول للديمقراطية لاحتواء غضب الشعب، وهذا النمط هو الغالب على عمليات التحول الديمقراطي التي حصلت أواخر العام 2010 في البلدان العربية.
- التحول من خلال التدخل الأجنبي: يحدث هذا التحول نتيجة لتدخلات وضغوط أطراف خارجية، وقد ينجح هذا النمط في التأثير على عملية التحول الديمقراطي لكن ليس على المدى الطويل، إلا في حالة توافر عوامل داخلية في الدولة لإنجاحه على المدى البعيد.

المطلب الثالث: التحول الديمقراطي في الدول العربية (ثورات الربيع العربي)

ظهر مصطلح الثورة منذ عصور ما قبل التاريخ، حيث أصبحت هذه الظاهرة محل اهتمام الباحثين والفلاسفة وتعدد المفاهيم المتعلقة بها؛ بسبب تعدد واختلاف الباحثين في هذه الظاهرة. ويستخدم مفهوم الثورة في كثير من الاحيان للتعبير عن الحياة الإنسانية وتطور الحياة البشرية، والتي عرفت باسم الثورات الحضارية: كالثورة الصناعية، والزراعية والمعلوماتية وغيرها (أبراش، 2011، ص:12).

تستمد الثورات السياسية أهميتها من اتساع وعمق مداها ومحتواها، وهي التي سعت إلى أحداث تحولات جذرية في حياة الشعوب وخاصة المضطهدة منها، وهي كانت محل اهتمام الباحثين في هذا المجال (كحيلة، 2005، ص:14).

يعرف كرين برينتون (في الحمداني، 2012)، الثورة في كتابه "تشريح الثورة" بأنها عملية حركية دينامية، تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر. كما عرفها مايكل روسكن و روبرت كورد

(في حمادة، 2011، ص:10) في كتابهما "مقدمة في العلوم السياسية"، بأنها عملية تغيير جذري وسريع للنظام السياسي القائم في الدولة من خلال الإطاحة به وبالنخبة التابعة له. ويعرف غوستاف لوبون (في طوطاو، 2012، ص:257) الثورة بأنها لفظ يشير إلى الانقلابات السياسية التي تؤدي إلى تغيير جذري للأنظمة القائمة في المجتمع ليحل محلها أنظمة أخرى معارضة لها.

في أواخر العام 2010 شهدت المنطقة العربية منعطفا سياسياً أطلق عليه مصطلح "الربيع العربي"، وهو المصطلح الذي أطلق على الثورات التي اندلعت في العالم العربي، والتي أطاحت بأنظمة أربعة دول عربية هي: تونس، وليبيا، ومصر واليمن، ولكنها لم تتمكن من الإطاحة بالنظام السوري؛ بسبب الدعم المادي والعسكري من روسيا. وقد كان الفساد السياسي والإداري داخل مؤسسات هذه الدول، وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية وانتشار الأجهزة البوليسية من أهم الأسباب التي أدت الى اندلاع هذه الثورات (الشافي، 2011، ص73).

سلكت الثورات العربية مسارين هما: المسار السلمي، والمسار المسلح؛ فقد اتسمت الثورة في كل من مصر، واليمن، وتونس بالطابع السلمي وقد خلت من أي مظاهر مسلحة، بينما اتسمت الثورة في ليبيا وسوريا بالطابع المسلح بين النظام من جهة والمعارضة من جهة أُخرى. كما أدت هذه الثورات إلى تغيير إصلاحات دستورية وسياسية في العديد من الدول العربية كالمملكة الأردنية الهاشمية، والمغرب والجزائر، الأمر الذي أدى إلى احتوائها وعدم اشتعال فتيل الثورات فيها (الشافعي، 2011، ص:79-80).

يرى الباحث أن عملية التحول الديمقراطي لابد وأن تتأثر بالبيئة الخارجية إلى جانب العوامل الداخلية في الدولة، لذلك كان لابد من فحص أثر النظام الدولي على عملية التحول الديمقراطي، وهذا ما سيتم فحصه في المطلب التالي.

المطلب الرابع: أثر النظام الدولي على التحول الديمقراطي

إن التغيرات التي حدثت على النظام الدولي نهاية الثمانينيات وكان نتيجتها انهيار النظم الشيوعية كما حدث في الاتحاد السوفييتي وبلدان شرق أوروبا، وتحول معظم هذه البلدان إلى نظم ديمقراطية، تعد انتصاراً للديمقراطية والقيم الغربية. ومن هنا بدأ الضغط الأمريكي والأوروبي على النظم غير الديمقراطية لإجراء إصلاحات سياسية، وتم دعم قوى المعارضة لهذه الأنظمة للمطالبة بحريتها وحقها في المشاركة السياسية والوصول إلى السلطة، وتنطبق هذه الصورة بشكل متفاوت على الأنظمة العربية التي أصبح معظمها يتبع الولايات المتحدة التي تنادي بالديمقراطية، وأصبحت القطب الأحادي للنظام الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي (مركز الدراسات الحضارية، 1993).

بالرغم من ضغط الولايات المتحدة على البلدان غير الديمقراطية؛ لتبني النظام الديمقراطي والمشاركة السياسية، إلا أنها بقيت قلقة من أن يتعارض نشر الديمقراطية في البلاد العربية مع المصالح الأمريكية، حيث أن الديمقراطية تسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة والتي من الممكن أن تفسح المجال أمام التيارات المتشددة من الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها؛ لذلك فإن القوى الفاعلة في النظام الدولي تؤثر تأثيراً مباشراً على عملية التحول الديمقراطي بما يتناسب مع مصالحها (حسنين، 2000، ص:27-28).

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقد برز دوره في عملية التحول الديمقراطي من خلال رغبة الكثير من الدول الانضمام إلى الاتحاد أو مشاركة أعضائه المستويات المعيشية العالية التي يتمتعون بها، حيث يطلب الاتحاد من هذه الدول للموافقة على طلب العضوية أو المشاركة أن تحول الدولة نظامها إلى نظام ديمقراطي إن كان نظامها سلطوي، أو أن يتحول إلى أكثر ديمقراطية ليتوافق مع باقي الأعضاء. ولا يختلف الموقف الأوروبي عن الموقف الأمريكي كثيراً، فالموقف من التحول الديمقراطي في المنطقة العربية يرتبط بمصالح دول الاتحاد والمتمثلة في

الاستثمارات الأوروبية في الدول العربية وفي الأمن الداخلي والاقليمي، خاصة بعد موجات الهجرة المتزايدة لدول الاتحاد (سلامة، 2001، ص: 31).

يرى الباحث أن الدول الغربية بالرغم من تبنيها للديمقراطية، إلا أنها لا تؤيد فكرة تطبيقها في الدول العربية إذا ما تعارضت مع مصالحها، فهي ترى أن تطبيقها يتيح المجال للتيارات المتشددة من اعتلاء السلطة وبالتالي تهديد مصالحها القومية. وبالرغم من أن الصين لم تتبنى الديمقراطية بشكل واضح وصريح، إلا أنها تؤيد وجهة النظر الغربية تجاه الإرهاب الصادر من المنطقة العربية.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

تقدم هذه الدراسة استعراضاً لأهم الأدبيات التي شكلت إطارا مرجعيا للدراسة وتم خلالها تسليط الضوء على أبرز ما جاء فيها من محاور ونتائج لبعض الكتب والمقالات العلمية المتعلقة بموضوع دراستي.

اولاً: الدراسات المتعلقة بطبيعة العلاقات العربية الصينية

- دراسة الأستاذ جواد الحمد (الحمد، 2005)، جاءت تحت عنوان (اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية – العربية). حيث بحثت الدراسة في التحولات التي طرأت في العلاقات بين الصين والدول العربية والمصالح المتبادلة بينهما، كما وتناولت الدراسة الإشكاليات القائمة في العلاقات بين الجانبين ومحددات السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط.

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

1. أن العلاقات العربية – الصينية تميزت على طول مراحلها بالتفاهم والتعاون المتبادل.

2. أصبحت الصين دولة عظمى ذات علاقات طيبة مع الدول العربية، ويزداد مدى التعاون مع مرور الوقت وهذا على حساب الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية.
3. أدرك كل من الصين والدول العربية أهمية أن يكون هنالك دور للصين في المنطقة العربية للحفاظ على المصالح المشتركة وتطويرها.
4. تتجه الصين بشكل متصاعد إلى الانفتاح على القضايا الإقليمية وإثبات وجود لها.
5. تتجه العلاقات العربية – الصينية بشكل متصاعد نحو التعاون المتبادل في كافة المجالات ويظهر ثقل هذا التعاون في المجال الاقتصادي.

- دراسة الباحثة جهاد عبد الحي (عبد الحي، 2016)، تحت عنوان (العلاقات العربية – الصينية في الفترة من "2001–2015م"(دراسة حالة مصر)). حيث سعت هذه الدراسة للتعرف على شكل ومضمون وطبيعة العلاقات العربية – الصينية في كافة المجالات المختلفة من عام 2001 الى عام 2014م.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، منها:

1. أن مستقبل العلاقات العربية – الصينية مرهون باستمرار التواصل الحضاري بين الصين والبلاد العربية، وتزايد الاتفاقيات والبيانات المشتركة الثنائية بين مختلف البلاد العربية وجمهورية الصين الشعبية.
2. هناك ضرورة للتعاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية والتقارب في وجهات النظر في مختلف القضايا الدولية.
3. هناك عدد من الفرص لدى الدول العربية تمكنها من تعميق التعاون العربي الصيني في مجالات عدة، منها: الفرص في المجال الثقافي والمجال السياسي والمجال الاقتصادي،

الفرص في مجال التعاون السياسي وخاصة مواقف الصين المؤيدة للعديد من القضايا العربية كرفضها للاحتلال الأمريكي للعراق، والفرص في مجال التعاون الاقتصادي.

- دراسة الأستاذ عبد الحفيظ محمد (محمد، 2013)، جاءت بعنوان (السياسة الصينية تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي الثوابت والمتغيرات). بحثت هذه الدراسة في السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط وتوصلت إلى نتائج أهمها: أن طبيعة العلاقة بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط معقدة ومتداخلة، بل تبدو متناقضة أيضاً؛ فالصين تقيم علاقات مع اسرائيل وتدعم الشعب الفلسطيني، وتقيم علاقات قوية مع إيران وفي الوقت نفسه علاقات قوية مع السعودية. وهذا يفتح المجال لعدد من السيناريوهات والاحتمالات لمسارات العلاقات العربية الصينية وخاصة الصينية–السعودية. كما توصلت الدراسة إلى أن وجود علاقات قوية بين الصين وإسرائيل من شأنه أن يضعف العلاقات العربية – الصينية.
- دراسة الدكتور أحمد البرصان (البرصان، 2012)، حملت عنوان (السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط). بحثت في العلاقات العربية–الصينية وتوصلت الدراسة إلى أن هذه العلاقات غلب عليها الطابع الاقتصادي والتجاري، وأن السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية تميزت بالحذر والتريث وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية لهذه الدول، كما توصلت الدراسة الى أن الصين تسعى جاهدة للمحافظة على علاقاتها وتجارتها مع الدول العربية وخاصة السعودية كونها أكبر شريك تجاري عربي للصين.
- دراسة هونغ (1999)، جاءت تحت عنوان (سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية). بحثت في طبيعة العلاقات العربية الصينية وتوصلت إلى مجموعة من النتائج مفادها أن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وخاصة السعودية من جهة والصين من جهة أُخرى ساعد بشكل كبير في تطوير علاقات التعاون والصداقة بين الجانبين، وأن تطوير هذه العلاقات يتم من خلال زيادة المعرفة بالصين وبناء الثقة المتبادلة والتأييد المتبادل للقضايا التي تهم الجانبين.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الصينية

- دراسة (Summers, 2014)، جاءت تحت عنوان (التغييرات في سياسة الصين الخارجية تتناسب مع تغيير المشهد العالمي). حيث بحثت هذه الدراسة في سياسة الصين الخارجية وتأثرها بتغيرات النظام الدولي، وبينت أن السياسة الخارجية للصين تمر بفترة من التقلبات؛ وذلك استجابة لتغيرات البيئة العالمية وإعادة التفاوض على نطاق أوسع لجوانب النظام الدولي. وقد توصلت الدراسة إلى أن تغيرات النظام الدولي أثرت بشكل مباشر على السياسة الخارجية الصينية خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط؛ فالصين تهدف من خلال سياستها الخارجية إلى زيادة نفوذها في منطقة الخليج العربي لتأمين حاجتها النفطية وذلك بدون احتكاك مباشر مع الولايات المتحدة.
- دراسة الباحث شريف شحاته (شحاته، 2007)، حملت عنوان (الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط). بحثت الدراسة في التحول الطارئ على السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية نتيجة للطلب الصيني المزايد على النفط لتأمين العملية التنموية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، نذكر منها:

1. بسبب الطلب الصيني المتزايد على النفط أصبح هنالك تغيراً كبيراً في سلوك السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية.
2. اتجهت السياسية الخارجية الصينية نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب دون الاحتكاك المباشر مع الولايات المتحدة لضمان الحفاظ على استمرار مصادر الطاقة والسيادة الإقليمية.
3. إتباع السياسة الخارجية الصينية سياسة "دبلوماسية الطاقة الصينية" والتي تقوم على إبرام اتفاقيات تسمح بدخول الشركات النفطية الصينية في استثمارات ضخمة في الدول الغنية

بالنفط مثل السعودية ومحاول ربط اقتصاد الدول المستهدفة بالإقتصاد الصيني لتأمين مصادر الطاقة.

- دراسة الدكتور زينب عبد الله (عبد الله، 2018)، جاءت بعنوان (السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (السعودية نموذجا)). بحثت هذه الدراسة في طبيعة العلاقات التي تربط الصين مع دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقات الصينية السعودية نمت بشكل قوي وخاصة في المجال الاقتصادي وأن السياسة الخارجية الصينية تسعى لتأمين إمدادات الطاقة من دول مجلس التعاون؛ لأهميتها الاستراتيجية. كما توصل الباحث إلى أن العلاقات السعودية الصينية تقوم على التعاون والاحترام المتبادل وتركز في مضمونها على الملفات الاقتصادية والسياسية ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط خصوصا أن الصين ترى أن السعودية تقوم بدور إقليمي ومحوري لحل النزاعات.

ثالثاً: الدراسات المتعلقة بتأثير التغير في النظام الدولي على العلاقات بين وحداته

- دراسة عبد الرؤوف (2011)، جاءت تحت عنوان (أثر التغير في البنيان الدولي على السياسية الخارجية الصينية تجاه السودان في الفترة 1989-2008). بحثت في فحص أثر التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية الصينية، وتوصلت إلى نتائج كان من أهمها أن السياسة الخارجية الصينية شهدت تحولا بعد الحرب الباردة من حيث المضمون وأجهزة صنعها وأدوات تنفيذها، فمن حيث المضمون أصبحت أكثر برجماتية وانفتاحا على العالم، ومن حيث أجهزة صنعها أصبحت لا تقتصر فقط على الأجهزة الرسمية وخاصة الرئيس، بل تخطت ذلك إلى المؤسسة والأجهزة غير الرسمية من حيث أدوات تنفيذها.

- دراسة الباحث علي الشرعة (2005)، جاءت تحت عنوان (أثر التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول العربية). بينت الدراسة أن التغيرات التي حدثت في النظام الدولي بعد عام 1990، مثل: سقوط الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج أثرت بشكل مباشر على السياسة الخارجية للدول العربية التي كانت تعتبر الاتحاد السوفيتي حليفاً استراتيجيا لها، وقد توصلت الدراسة إلى أن قدرة الدول العربية كانت محدودة في استثمار التحولات التي طرأت على النظام الدولي، الأمر الذي عطل من نمو العلاقات العربية مع وحدات النظام الدولي.
- دراسة الباحثة فاطمة عصام أحمد (2016)، تحت عنوان (أثر انتهاء الحرب الباردة في نظرية العلاقات الدولية). حيث بحثت الدراسة في تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة وتأثيرها على طبيعة العلاقات الدولية بين الدول وهل أدت هذه التحولات إلى تغيير أو إزالة النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية، وقد كان من نتائج هذه الدراسة: أن التحول الطارئ على النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة أدى الى فرض تحديات كبيرة للنظريات التفسيرية للعلاقات الدولية وأحداث ثورة منهجية وفكرية على كل نظريات العلاقات الدولية. كما توصلت الدراسة إلى أن التغير الذي حصل على النظام الدولي وما نتج عنه من ظهور فواعل كثيرة ذات فاعلية كبيرة، تباينت بين أفراد، وشركات وجماعات، ومنظمات حكومية وغير حكومية وغيرها، أثر بشكل مباشر على العلاقات بين عناصر هذا النظام.

رابعاً: الدراسات المتعلقة بعملية التحول الديمقراطي للأنظمة السياسية

- دراسة أحمد البرصان (2012)، تحت عنوان (السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط). تناولت هذه الدراسة موقف الصين من ثورات الربيع العربي وتوصلت إلى نتيجة مفادها :أن موقف الصين للثورات العربية معارض لأي تدخل عسكري خارجي لحسم هذه الثورات كما أنها لم تعارض التغيير، واتخذت موقفا حذرا ومتريثا حتى تتخذ هذه الثورات مسار واضح لها.

- دراسة أبو الحسن عمر (2014)، حملت عنوان (الثورات والانتفاضات الجماهيرية). حيث وجدت هذه الدراسة أن تدخل النظام الخارجي شكل عاملاً محفزاً على عملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية، لكنه ليس شرطاً لعملية الانتقال الديمقراطي؛ حيث تتوقف عملية التحول الديمقراطي على جهود مؤسسات الدولة والمجتمع المدني مع إرادة النخبة الحاكمة، وقد أثبتت الدراسة أن تأثير النظام الدولي في عملية التحول الديمقراطي يختلف من حالة الى أُخرى حسب اختلاف استراتيجيات ومصالح الفاعلين الدوليين، وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام الدولي يلعب دوراً هاماً في دعم وترسيخ النظم التسلطية بما يتماشى مع مصالحها وبعيداً عن مبادئ الديمقراطية.
- دراسة مصطفى بلعو (2010)، حملت عنوان (التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية "دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)"). وخرجت بنتائج حول أثر النظام الدولي على التحول الديمقراطي مفادها أنه إلى جانب العوامل الداخلية للدولة هنالك عوامل تفرضها البيئة الخارجية الدولية، مثل: ضغوط القوى الخارجية والتوجه العالمي نحو الديمقراطية يساعد على التحول الديمقراطي في النظام السياسي للدولة، وأن هذه العوامل تلعب دوراً فعالاً في صياغة التحول الديمقراطي نحو التعددية السياسية.
- دراسة مارينا أوتاواي (2006)، جاءت بعنوان (من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي، أوراق كارنيجي). توصلت الدراسة إلى أن نجاح الدولة في التحول والانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي أمر ممكن شريطة أن تتوافر العناصر الداخلية التي تهيأ البيئة الداخلية وأن البيئة الخارجية لها تأثير محدود على عملية التحول الديمقراطي، وهذا يختلف مع ما جاء في دراسة بلعور من أن البيئة الخارجية تلعب دوراً كبيراً وفعالاً في عملية التحول الديمقراطي للدولة.

التعليق على الدراسات السابقة

إن غالبية الدراسات السابقة تناولت محاور الدراسة وأسئلتها دون النظر إلى مدى حساسية انتقال الصين من مصافي الدول الكبرى إلى مصافي الدول العظمى؛ فالصين قد انتقلت في العام 2012 حسب تقدير الخبراء وعلماء السياسة إلى قطب سياسي واقتصادي مهم في النظام الدولي، وبات النظام الدولي الجديد والمتشكل بعد هذا التاريخ هو نظام متعدد القطبية تلعب الصين فيه دوراً مهماً. وبالضرورة، فإن ما تضيفه هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو معرفة إذا ما كان هنالك أي أثر لانتقال الصين وتحولها إلى قطب مهم في النظام الدولي الجديد على العلاقات الصينية العربية بشكل عام، وعلى العلاقات الصينية السعودية بشكل خاص.

لم تبحث الدراسات السابقة بشكل كبير في العلاقات السعودية – الصينية في الفترتين عندما كانت الصين دولة كبرى ومقارنتها بنفس العلاقات عندما اصبحت الصين دولة عظمى، بل قامت بعرض بسيط للتعاون التجاري والعسكري والثقافي بين الجانبين دون ذكر مفصل لتاريخ هذه العلاقات، وأثرها على ميزان القوى الدولية.

بالنسبة لهذه الدراسة فستتناول الموضوع من جوانب مختلفة لم تعرج عليها الدراسات السابقة، مثل: فحص العلاقات السعودية – الصينية عندما كانت الصين دولة كبرى، ومقارنتها بنفس العلاقات عندما أصبحت الصين دولة عظمى، وستعمل هذه الدراسة على التعمق أكثر في محددات سياسة الصين الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية في ضوء ثورات الربيع العربي والتي ترافقت مع انتقال الصين إلى مصافي الدول العظمى، كما وستقوم الدراسة بالبحث في تأثير النظام الدولي والإقليمي على العلاقات السعودية الصينية، وهذا ما لم تركز عليه الدراسات السابقة.

الفصل الثالث :

العلاقات الصينية – العربية للفترة (1990–2017)

المقدمة

تشير المعطيات الحالية والتوقعات المرتقبة إلى أن العلاقات العربية الصينية بالغة الاهمية ومقبلة على مرحلة تؤول إلى الاتساع، الأمر الذي قد يؤثر على مسيرة الأحداث الدولية وتغيير مراكز القوى، حيث أن المنطقة العربية تحتاج إلى وجود أكثر من قوة دولية متنافسة لتحقيق فائدة أكبر لها، وتقوية موقفها التفاوضي.

يتناول هذا الفصل العلاقات الصينية العربية من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، يتحدث المبحث الأول عن مجالات العلاقات الصينية العربية في الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2017 وما مرت به هذه العلاقات من حالات تأزم وانفراج. ويتحدث المبحث الثاني عن المحددات التي تحكم العلاقات الصينية العربية، كما ويتناول المبحث الثالث محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول : مجالات العلاقات الصينية – العربية

شكلت نهاية العام 1990 مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات الصينية العربية، حيث أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع كامل الدول العربية في كافة المجالات وكانت المملكة العربية السعودية آخر الدول العربية التي أقامت هذا النوع من العلاقات بسبب التناقض الحاد في الايدولوجيات، حيث اعتبرت هذه العلاقات محصلة تركيبة من العناصر التاريخية، والتي بدأت مع فتح طريق الحرير في القرن الخامس قبل الميلاد، الذي ربط بين الصين ودول الشرق الأوسط بما فيها الدول العربية، كما شكلت فترة التسعينيات منعطفا جديدا في تاريخ العلاقات الدولية، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، ونقل إرث هذا الاتحاد إلى جمهورية روسيا الاتحادية التي تخلت بدروها عن سياسة مواجهة الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما أدى إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي وحيد قائد للنظام الدولي ومسيطر عليه.

بعد انتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينيات من القرن الماضي، غيرت الصين من استراتيجياتها تجاه الدول العربية؛ حيث انتقلت من نمط "العزلة" إلى نمط "الانفتاح" فابتعدت عن الاعتبارات الإيديولوجية والاستراتيجيات العسكرية ،واتجهت إلى معالجة التركيز على قضية أزمة الطاقة والغذاء والانفجار السكاني وقضايا عالمية أخرى مثل قضية الانحباس الحراري والمناخ، كما تبنت الصين سياسة جديدة تجاه الدول العربية في هذه الفترة حيث تقوم على المصلحة المتبادلة والانفتاح إقليميا وعالميا؛ فهي تبنت إقليميا سياسة "حسن الجوار" لاحتواء محاولة عزل الصين والعقوبات التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة، وعلى المستوى العالمي عملت الصين على بناء علاقات طيبة مع كافة دول العالم (شرعان، 2017).

سيتم في هذا المبحث تناول أهم مجالات العلاقات العربية الصينية من خلال تناول أربعة مطالب، وهي: المطلب الأول: التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، المطلب الثاني: التعاون العسكري بين الصين والدول

العربية، المطلب الثالث: التعاون الثقافي بين الصين والدول العربية، والمطلب الرابع: التعاون السياسي للصين والدول العربية.

المطلب الأول: التبادل التجاري بين الصين والدول العربية

كانت التجارة من القواعد الأساسية ألتي أسست لإقامة علاقات دبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية والدول العربية، حيث نما التبادل التجاري بين الجانبين منذ قيام الصين بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي، وزاد بوتيرة عالية عند قيام العلاقات الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية عام 1990، فقد زاد حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية من 100 مليون دولار عام 1990 إلى 2 مليار دولار عام 1993، حتى وصل إلى 15 مليار دولار عام 2000 (ميتكيس، 2005)، ثم 107 مليار دولار عام 2009، وقد قفز حجم التبادل بين الجانبين إلى 180 مليار دولار عام 2011 إلى أن وصل 200 مليار دولار عام 2016 . (CIA, 2017)

هنالك العديد من العوامل ألتي ساهمت في زيادة التبادل التجاري بين الصين والدول العربية كان من أبرزها : (البرصان، 2011، ص:46)

- انخفاض أسعار البضائع الصينية مقارنة بالبضائع الأمريكية والأوروبية؛ مما زاد من صادرات البضائع الصينية للمنطقة العربية.
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي هزت الولايات المتحدة الأمريكية وزادت التوترات بين الجانبين الأمريكي والعربي، خاصة بعد الحملة العنصرية التي تعرض لها العرب والمسلمون في الولايات المتحدة؛ مما جعل المنطقة العربية تتجه شرقا لتأمين أي طارئ على العلاقات العربية الأمريكية.

- جملة العقوبات وتجميد الأموال التي قامت بها الولايات المتحدة ضد منظمات وجمعيات عربية بحجة دعمها للإرهاب.
- وجود نحو 130 مليون مسلم في الصين.

تركز ثقل العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية في علاقات الصين التجارية مع دول الخليج العربي وتجسد ذلك في زيارة قام بها نائب رئيس مجلس الدولة الصيني (لي لان تشنج) إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1993، حيث أصبحت فيها الإمارات شريك تجاري بعد أن كانت شريك عادي للصين. أما بالنسبة للسعودية، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين الصين لعام 2017م حوالي 53.61 مليار دولار، مقارنة مع 42.3 مليار دولار لعام 2016 وقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي خمسة مرات بعد العام 2004 والذي بلغ حجم التبادل التجاري فيه 10.3 مليار دولار امريكي. وفي عام 2017 بلغ حجم الصادرات السعودية إلى الصين حوالي 31.45 مليار دولار تركزت في حقل الطاقة وكان هذا بنسبة 13.6% من حجم الصادرات السعودية وبنسبة 1.8% من حجم الواردات الصينية. أما حجم الواردات السعودية من الصين بلغ حوالي 22.16 مليار دولار لنفس العام تركزت على السلع الاستهلاكية والالكترونية والكهربائية وبعض انواع الأسلحة والصواريخ، وبنسبة 16.2% من حجم الواردات السعودية (CIA, 2017)، مما يدل على أن نصيب السلع الصينية من حجم السوق السعودي لا يستهان به. لذلك يرى الباحث أن العلاقات التجارية بين الصين والمملكة العربية السعودية هي علاقات تعاون وشراكة.

بالنسبة لمصر فقد تطور التبادل التجاري بينها وبين الصين بشكل ملحوظ وذلك نتيجة للعلاقات القوية بين القاهرة وبكين والمتنامية بشكل طردي، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ومصر عام 2006 حوالي 3.19 مليار دولار، وزاد الى 4 مليارات دولار عام 2007، مرتفعاً الى 7 مليارات دولار عام 2010، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2016 حوالي 7.25 مليار دولار (CIA, 2017). كما بلغت الصادرات

المصرية للصين عام 2016 حوالي 420 مليون دولار، بنسبة 1.75% من حجم الصادرات المصرية، في حين بلغت حجم الواردات المصرية من الصين حوالي 6.83 مليار دولار بنسبة 13% من حجم الواردات المصرية. (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء المصري, 2017). وقد بلغ حجم المشروعات الاستثمارية التي أقامتها الصين في مصر حوالي 35 مشروع تتركز في الصناعات الكيماوية، والغزل والنسيج، الصناعات الغذائية والاحذية بالإضافة إلى مشروعات في قطاعات أُخرى، مثل: قطاع البترول وقطاع الصناعات المعدنية (عبد الحي، 2016، ص 35).

تسعى القاهرة للتعاون مع بكين في مجال السكك الحديدية والطيران والطاقة الجديدة، كما تتوقع مصر الاستفادة من مبادرة "الحزام والطريق" وذلك من خلال حصولها على مشاريع تنموية وبنية تحتية لتلبية المطالب المتبادلة والتكامل في الصناعات. ومن الجدير بالذكر أن مبادرة "الحزام والطريق" ومشروع تطوير قناة السويس يشتركان في العديد من أوجه التشابه، من حيث: أن كلاهما يعتبر رابط مهم للتعاون الاقتصادي بين مصر والصين، وكلاهما يهدف إلى إقامة موانئ ومشاريع بنى تحتية وإنشاء المجمعات الصناعية في قناة السويس (جبر، 2016، ص161-162).

من ناحية أُخرى، فقد تم توقيع اتفاق تعاون بين قطر والصين عام 1994، تم بموجبه تزويد الصين بنحو 2.5 مليون طن من الغاز القطري. كما وقعت الصين اتفاقية تعاون مع العراق والتي رفعت من وتيرة التعاون التجاري بين البلدين، انبثق عنها توقيع اتفاقيات في مجالات النفط، والري، والاتصالات وغيرها. فضلا عن اتفاقيات النفط، والمنتوجات البتروكيماوية والمعادن مع كل من عُمان، والسعودية واليمن (الزيدي، 2003، ص: 114).

يتضح من التحليل السابق أن التبادل التجاري بين الصين والدول العربية وخاصة السعودية ينمو بشكل مضطرد ويتطور في إطار تمتين العلاقات التعاونية بين البلدين؛ مما يؤشر على أن محور التبادل التجاري بين السعودية والصين يشير إلى متانة العلاقات بين البلدين في إطار تعاوني مشترك.

المطلب الثاني: التعاون العسكري بين الصين والدول العربية

تعتبر الصين الدولة الخامسة في مبيعات السلاح للدول العربية بعد كل من الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا وبريطانيا. ويعد التواجد العسكري الصيني في المنطقة العربية شبه معدوم مقارنة بالتواجد الأمريكي، ونظراً للصعود الصيني العالمي ونفوذها الاقتصادي عملت الصين مؤخراً على زيادة تعاونها العسكري والأمني مع العديد من الدول العربية، مثل: بناء قاعدة بحرية لها في جيبوتي على مدخل البحر الأحمر، وأخرى في ميناء غوادر الباكستاني المطل على بحر العرب والقريب من مضيق هرمز بهدف تأمين الملاحة (باكير، 2011).

تعتبر السعودية من أكثر الدول العربية التي تقوم بشراء السلاح من الصين، وكانت بدايات هذا التعاون بين الجانبين عام 1985 عندما اشترت السعودية صواريخ (سي اس اس 2) من الصين والتي تعرف بصواريخ (رياح الشرق)، وفي عام 1988 اشترت السعودية ما يقارب ال 50 صاروخ أرض أرض من طراز (دي أف-3)، وكانت هذه الصفقة سرية وقد أزعجت الولايات المتحدة الأمريكية، وعندما عارض اللوبي الإسرائيلي الولايات المتحدة بيع أسلحة متطورة للسعودية، قامت الأخيرة بالتوجه إلى الصين وعمل صفقات شراء أسلحة، ففي عام 2007 اشترت السعودية صواريخ بالستية متوسطة المدى من نوع (دي أف-21) وكان ذلك تحت إشراف الوكالة المركزية للاستخبارات الأمريكية (سي أي ايه)، ويصل مداها الى حوالي 2500 كلم، أي أنها قادرة على ضرب أهداف حيوية في إيران (عبد الحي، 2016، ص37). وفي العام 2016 اشترت السعودية من الصين طائرات بدون طيار تعرف باسم (الزاحف المجنح) ذات الاستشعار الليزري، والقادرة على حمل صواريخ أرض جو بحمولة تصل إلى 200 كغم (صحيفة الحياة، 2017).

وقد سبق للصين أن باعت دولة الإمارات العربية المتحدة صواريخ مضادة للدبابات من طراز HG8E، بالإضافة إلى مدافع من عيار 23 ملم، كما ساهمت الصين بعد غزو العراق للكويت بإعادة بناء الاسطول العسكري الكويتي (البرصان، 2011، ص48). أما فيما يخص التعاون العسكري بين مصر والصين، فقد بلغ حجم التعاون العسكري بين القاهرة وبكين حوالي بليون دولار؛ حيث كان ثقل هذا التعاون في سماح الصين لمصر بتجميع وتصنيع المقاتلة "كي-8-أي" الصينية في مصانع الجيش المصري وذلك تحت إشراف الجانب الصيني، كما قدمت الصين خبراء عسكريون لتدريب الجيش المصري وتقوية دفاعاته (عبد الحي، 2016، ص: 37).

حديثا، قامت الصين ببيع أسلحة لكل من الإمارات والسعودية في حربها مع جماعة الحوثي اليمينة، حيث أشارت تقارير صادرة عن مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية استهداف الإمارات للزعيم الحوثي صالح الصماد بطائرة بدون طيار صينية الصنع (صحيفة راي اليوم، 2018).

يرى الباحث أنه في ظل التغيرات التي حصلت على المنطقة العربية، سعت الصين جاهدة إلى حماية مصالحها في الشرق الأوسط والمتمثلة في الملاحة، وخطوط النفط التي تزود الصين من هذه المنطقة، والمشاريع الاستثمارية التي تقوم بها الصين في منطقة الشرق الأوسط، ولكن في الوقت الحالي لن تتمكن الصين من القيام بهذا الدور بشكل فعال، حيث أن تواجدها العسكري في المنطقة العربية ليس كبيرا بقدر قيامها بدور فعال في هذا الجانب، وأن الدور الأكبر والأهم في حماية طرق الملاحة هو للولايات المتحدة الأمريكية؛ فهي الوحيدة القادرة عسكرياً على حماية طرق الملاحة نظراً لتواجدها العسكري الكبير في المنطقة؛ فقد ركزت الصين على بيع السلاح للدول العربية، خاصة الاسلحة التي حظرت بيعها الولايات المتحدة للدول العربية، وهي بذلك سعت لحماية مصالحها الاستراتيجية المهددة من تزايد النفوذ الامريكي. كما يتضح مما سبق، أن التعاون العسكري بين الصين

والسعودية مُبهماً وضبابياً، وأن الصفقات المعلنة في الفترة (1990–2011) متساوية تقريباً مع الفترة (2012–2017).

يلاحظ الباحث أن السعودية تبحث في الصين عن أسلحة حظرت الولايات المتحدة بيعها لها، مثل: الصواريخ الباليستية، فبالرغم من تحالف الولايات المتحدة مع السعودية وبالرغم من التقارب الخليجي الإسرائيلي، إلا أن الولايات المتحدة تدرك أن السعودية لم تنضج بعد لمستوى امتلاكها صواريخ استراتيجية قادرة على حمل رؤوس نووية؛ فالسعودية تبحث عن قوة صاروخية رادعة للخطر الإيراني، وفي الوقت نفسه ترى الولايات المتحدة أن امتلاك السعودية مثل هذا النوع من الأسلحة يشكل تهديداً على حليفها الرئيس في الشرق الأوسط (إسرائيل).

المطلب الثالث: التعاون الثقافي بين الصين والدول العربية

تشكل مرحلة التعاون الثقافي بين الصين والمنطقة العربية محطة مهمة في تاريخ العلاقات الصينية العربية، وازدهرت هذه العلاقات بعد انتشار الإسلام في الصين عن طريق التجار العرب والمسلمين الذين حملوا مع بضائعهم نماذج عن الثقافة العربية والصينية؛ مما زاد من رغبة الصينيين في التعرف على الثقافة العربية والاسلامية ودراسة اللغة العربية. وقد تم في الفترة (1990–2011) ترجمة العديد من الكتب العربية للغة الصينية، كما تم فتح مراكز ومعاهد في مناطق مختلفة من الصين لتعليم اللغة العربية، وقامت الحكومة الصينية بدعوة العديد من المثقفين العرب لاطلاعهم على النهضة الصينية، وبالمقابل استضافة الكثير من المفكرين والأُدباء الصينين في كثير من الدول العربية (الزيدي، 2003، ص: 119). ويشمل التعاون الثقافي بين جمهورية الصين الشعبية والدول العربية عدة جوانب، أهمها: اللغة العربية ومعاهد تدريسها، والوفود الطلابية المتبادلة بين الجانبين، وترجمة الكتب.

اهتمت الصين باللغة العربية والآداب الشرقية؛ فقد انشأت قسم لتدريس اللغة العربية في جامعة بكين و جامعة بكين لدراسات اللغات الأجنبية و جامعة الدراسات الاجنبية في شنغهاي. وحسب إحصائيات هذه الجامعات فقد وصل عدد المتخصصين باللغة العربية حوالي 4000 خريج (ميتكس، 2005، ص:144)|، وقد تم تدريس الثقافة العربية والإسلامية في الصين بالإضافة الى إنشاء "مجمع اللغة العربية" ونشر العديد من البحوث والدراسات باللغة العربية في الكثير من الجامعات الصينية (الساكت، 1997، ص:42).

خلال الفترة من عام 1990 الى عام 2011، أوفدت وزارة التربية والتعليم الصينية عدداً من طلابها إلى الدول العربية، وقد كان أولها إلى جامعة القاهرة في مصر لدراسة اللغة العربية وآدابها، تبعها دفعات أخرى لمصر وسوريا والعراق، وقامت الصين بإنشاء معاهد لبحث القضايا العربية، مثل: معهد الشرق الأوسط لجامعة الدراسات الأجنبية بشنغهاي، ومعهد بحوث الاستشراق بجامعة بكين، وقد نشر خلال هذه الفترة اكثر من 500 كتاب عن أحوال منطقة الشرق الأوسط، و50 كتاب عن سياسة الشرق الأوسط، و 120 كتاب عن فلسفة العرب، و 40 كتاب عن تاريخ وجغرافية الشرق الأوسط، و40 كتاب عن ثقافة وفنون الشرق الأوسط، و10 كتب عن علاقات الشرق الأوسط الدولية، و50 كتاب عن الإسلام. وفي عام 2001 أقيمت حوارات بين جمعية الصداقة العربية الصينية وتم توقيع اتفاقيات تعاون ثقافي بين الصين وجميع الدول العربية كل على حدة، تتضمن تبادل البرامج الثقافية والخبرات الاكاديمية، فضلاً عن المنح الدراسية المتبادلة (عبد الحي، 2016، ص11)، وقد بلغ عدد الطلاب العرب الوافدين إلى الصين حوالي 14000 طالب حتى عام 2016 (الحماصي، 2017).

وفيما يخص الفترة (2012–2017)، فقد نشط التبادل الثقافي بين الصين والدول العربية، حيث تم إنشاء ما يقارب 100 معهد من معاهد كونفوشيوس لتعليم اللغة الصينية في 13 دولة عربية، كما بلغ عدد الطلاب العرب في الصين عام 2012 ما يقارب 10000 طالب، بزيادة قدرها 70% عن عام 2010 واستمر العدد بالتزايد بنسبة 30% سنوياً حتى العام 2017، كما أوفدت وزارة التعليم العالي السعودي حوالي 1500

طالب سعودي الى الجامعات الصينية بين العامين 2012 و2014، وذلك وفقاً لإحصائيات وزارة التعليم العالي الصينية (حلمي، 2016).

يتضح من التحليل السابق أن التبادل الثقافي بين الصين والدول العربية وخاصة السعودية في الفترة التي أصبحت فيها الصين دولة عظمى (2012–2017) ينمو بشكل أكبر منه في الفترة التي كانت الصين فيها دولة كبرى (1990–2011)، وذلك في إطار تمتين العلاقات التعاونية بين البلدين مما يؤشر على رغبة الطرفين في تقوية العلاقات التعاونية بينهما.

كما يرى الباحث أن حضور الصين في الثقافة العربية وخاصة السعودية بقي ضبابياً، ويعزى ذلك إلى ضعف القوة الناعمة الصينية؛ فقد ركزت الصين بشكل كبير في علاقاتها مع الدول العربية على المجال الاقتصادي والتجاري أكثر من المجال الثقافي، ويجادل الباحث في البيئة المغلقة للسعودية والتي لا تسمح بدخول ثقافات أخرى إليها، وعدم وجود قوانين تشجع التبادل الثقافي مع الدول الأخرى، كما أن تفرد الولايات المتحدة بقطبية النظام الدولي لفترة زمنية طويلة كانت بداياتها عام 1991، جعلها تشبع المنطقة العربية بالثقافة الغربية، مما أدى إلى عدم وجود رغبة عند المجتمعات العربية بالبحث في الثقافة الصينية، وعليه، يعتقد الباحث أن شكل النظام الدولي كان له تأثير واضح على التبادل الثقافي بين الصين والدول العربية.

المطلب الرابع: التعاون السياسي بين الصين والدول العربية

عند تناولنا للبعد السياسي للعلاقات العربية الصينية، نلاحظ اهتمام الدول العربية وحرصها على زيادة مستوى التعاون مع الصين ويظهر ذلك جليا في سعي الطرفين الى بلورة رؤى مشتركة تجاه القضايا الإقليمية والدولية، وذلك ضمن الأعراف والمعاهدات الدولية واحترام ميثاق الأمم المتحدة مع مراعاة الأمن والسلم الدوليين وخدمة مصالح الطرفين.

في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية مؤخراً، وما لها من صدى وانعكاسات كبيرة على الساحة الدولية، أصبح من الضرورة الملحة على كل من الدول العربية والصين زيادة التنسيق والدعم المتبادل بينهما لتحقيق التوافق حول إيجاد طرق لمعالجة الأزمات الحالية، ولمحاولة ملء الفراغ الذي حدث في المنطقة العربية وخاصة بعد تراجع دور الولايات المتحدة المهيمن، وبروز قوى إقليمية ودولية لها كلمتها في المنطقة. وللحفاظ على مستوى جيد من العلاقات العربية – الصينية، حرص الجانبان على التطبيق العملي لما يجمعهما من قواسم مشتركة وتعزيز التعاون السياسي بينهما؛ وذلك من خلال تأسيس منتدى التعاون العربي – الصيني عام 2004م وما تبع ذلك من زيارات رسمية متبادلة بين الطرفين على مختلف المستويات (Danish Institute for International Studies, 2016).

عملت الصين على زيادة مستوى التعاون السياسي مع الدول العربية؛ فقد عقدت لقاءات كثيرة مع جامعة الدول العربية عبر "المنتدى العربي الصيني"، كما شكلت "الحوار الاستراتيجي الخليجي الصيني" عن طريق عقد لقاءات مع مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى تحسين العلاقات مع كل من الجزائر والأردن ومصر. كما اهتمت الصين بالمنطقة العربية سياسياً لتحقيق الاستقرار في المنطقة العربية للعمل على تأمين خطوط النفط التي تمد الصين من هذه المنطقة (باكير، 2011).

ركزت الصين من خلال تعاونها السياسي مع الدول العربية منذ عام 1990 على تمسك كافة الدول العربية بمبدئ الصين الواحدة، أي اعتبار تايوان جزء لا يتجزأ من الصين مع السماح بإقامة علاقات تجارية واقتصادية معها ضمن إطار محدد، ولاحقاً عارضت الدول العربية إعادة تايوان الانضمام لهيئة الأُمم المتحدة بعد أن أخرجت منها، ولقي هذا الموقف ترحيباً من الجانب الصيني الذي بدوره أضاف هذا الموقف إلى رصيد العلاقات الصينية العربية. كما أن الدول العربية ساندت مواقف الصين في المحافل والقضايا الدولية مثل قضية حقوق الإنسان، وكان للدول العربية الدور الكبير في ثني الغرب وخاصة الولايات المتحدة عن استصدار أي قرار

من هيئة الأمم المتحدة يدين الصين في هذه القضية. وفي المقابل وقفت الصين بجانب الدول العربية في كثير من القضايا مثل مساندتها للقضية الفلسطينية والاعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني (ميتكس، 2005، ص 140).

من جانب آخر، شهدت الفترة من عام 1991 إلى العام 2000 تطورا ملحوظا في العلاقات بين المملكة العربية السعودية والصين تلخصت في 16 زيارة على مختلف المستويات نتج عنها اتفاقيات تعاون، كان من أهم هذه الزيارات وأولها زيارة وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عام 1998، حيث تم خلالها توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية تلاها زيارات لوزراء وأُمراء سعوديين نتج عنها الكثير من اتفاقيات التعاون والشراكة خاصة في مجال الطاقة وتوجت هذه الفترة بزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حين كان وليا للعهد عام 1998، لتعد الزيارة الأعلى مستوى من الجانب السعودي للصين خلال هذه المرحلة حيث وصف فيها الملك عبد الله بن عبد العزيز الصين بأنها الصديق الأفضل للسعودية (عبد الله، 2018).

يجادل الباحث في أن التعاون السياسي الذي يربط الصين مع الدول العربية أدى إلى تحسين مستوى العلاقات بين الجانبين وذلك لصفاء المزيج السياسي الذي يربط الجانبين وخلوه من أي شوائب أو رواسب تاريخية تعكر صفو العلاقات، الأمر الذي ولد قبولاً لدى قادة الجانبين إلى جانب القاعدة الشعبية بالمواقف السياسية لكل من الجانبين، وعليه فإن التعاون السياسي بين الصين من جهة، والدول العربية خاصة السعودية من جهة أخرى، لم يتأثر بدخول الصين نادي الدول العظمى، بل بقيت الصين ثابتة على نفس الموقف المتعاطف والمساند للقضايا العربية.

المبحث الثاني: محددات العلاقات العربية-الصينية

إن العلاقات الودية العربية – الصينية تعود إلى حوالي 2000 عام، حيث كان ذلك عند ربط طريق الحرير القديم الصين بالدول العربية ربطا تاريخياً. إن هذه العلاقات وفي ظل التطورات التي حصلت على النظام الدولي في العقدين الأخيريين، جعلت الصين تدرك هذه التغيرات واستطاعت أن تدخل البيئة الدولية وتفرض نفسها كقوة عظمى؛ فهي أدركت أنه لابد من لعب دور فعال وأساسي في القضايا الدولية وخاصة قضايا الشرق الأوسط والمنطقة العربية إلى جانب اللاعبين الدوليين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، مما سينعكس على واقع العلاقات الدولية وخاصة العلاقات العربية – الصينية وموازين القوى الإقليمية والدولية (عبد الحي، 2005، ص19).

إن العلاقات العربية – الصينية التاريخية قد تأثرت بعدد من القضايا والمصالح المتبادلة بين الجانبين، حيث أنها تأثرت سلباً وإيجاباً بحكم التغيرات التي طرأت على النظام الدولي وتداخل المصالح المشتركة بين الصين والدول العربية من جهة والصين وأعداء العرب من جهة اخرى. وسنحاول في هذه الدراسة التطرق الى أهم المحددات الداخلية والخارجية التي حكمت العلاقات العربية – الصينية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية للعلاقات الصينية – العربية

هناك الكثير من العوامل والمحددات الداخلية التي تشكل حدوداً للدور الصيني في النظام الإقليمي والدولي ومدى تأثيره في العلاقات العربية – الصينية، ومنها:

- المحدد الجغرافي والسكاني
- المحدد الاقتصادي
- المحدد المجتمعي والثقافي

اولاً: المحدد الجغرافي والسكاني

يلعب العامل الجغرافي والسكاني دوراً مهما في تحديد السياسة الخارجية للصين، لذلك من المهم استعراض المجال الجغرافي الصيني، حيث تغطي الصين ما يقارب 9.6 مليون كيلو متر مربع، وهي بذلك ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد روسيا وكندا، كما وتتمتع الصين بموقع استراتيجي في شرق آسيا، ويجاورها 14 دولة من أهمها: الهند، روسيا، باكستان وكوريا الشمالية (جواد، 2016). وهذا يستدعي من الصين أن تحسن علاقاتها مع دول الجوار؛ لحفظ أمنها وأمن حدودها كون وجود جيران بهذا العدد وهذه الأهمية على حدود الصين يؤثر مباشرة على أمنها القومي، كما وأن تجاور الصين مع آسيا الوسطى والجنوبية والتي فيها العديد من الدول الإسلامية، زاد مخاوف الصين من أن تؤثر الأفكار المتطرفة لمسلمي هذه الدول على مسلميها، وكون هذه الدول قريبة جغرافيا من المنطقة العربية، الأمر الذي أثر على سياسات الصين الخارجية تجاه المنطقة العربية. كما تتميز الصين بوضع استراتيجي دفاعي كبير؛ فهي ذات عمق استراتيجي كبير مما يمكنها من الدفاع عن أراضيها حتى في حال الهجوم النووي، حيث يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال للجنوب 4023 كم، ومن الشرق للغرب 6468 كم. وتشرف الصين على طرق برية وبحرية هامة؛ فهي تشرف على طريق الحرير وتطل على المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي ومضيق فرموزا والبحر الأصفر (جواد، 2016). إن هذا الموقع الاستراتيجي للصين وخاصة وجودها على بحر الصين الجنوبي يعد محدداً هاماً في العلاقات العربية الصينية؛ فبحر الصين الجنوبي ذو أهمية دولية كبيرة كونه أكبر بحر في العالم ويتحكم في منطقة ملاحة دولية حساسة، حيث تمر به حوالي 300 سفينة دولية يومياً معظمها ناقلات نفط من المنطقة العربية (الجزيرة نت، 2016).

أما فيما يتعلق بالجانب السكاني، فتعد الصين من أكثر بلدان العالم سكانا بتعداد وصل إلى حوالي 1.4 مليار نسمة حسب تقديرات الأمم المتحدة لعام 2017 (worldometers, 2018). يعتبر هذا العنصر البشري

الكبير للصين مصدر قوة هام لبناء الدولة، ولاعب هام في سياساتها الخارجية خاصة تجاه المنطقة العربية؛ فقد بلغ عدد المسلمين في الصين حوالي 130 مليون مسلم لعام 2015 حسب إحصائية مركز(Muslim) population. أدركت الصين أن هذا العدد الذي لا يستهان به ويشكل قنبلة موقوتة للصين في حال ساءت العلاقات الصينية مع المسلمين والعرب كون المنطقة العربية والإسلامية منبع إلهام لمسلمي الصين؛ لذلك فالصين التزمت بعلاقات طيبة مع العرب والمسلمين للحفاظ على هدوء مسلميها.

ثانياً: المحدد الاقتصادي

تعد التجربة الاقتصادية الصينية من التجارب الفريدة؛ حيث أنها حققت معجزة اقتصادية ونمواً اقتصادياً هو الأعلى في العالم والذي وصل إلى معدل نمو سنوي أكثر من 10% خلال الثلاثين عاماً الماضية، كما وتمكنت الصين من بناء هيكل اقتصادي سليم مكنها من تحقيق أهدافها وساعدها في بناء سياسات خارجية قوية مكنتها من الصعود إلى قمة هرم النظام الدولي (اوجانة، 2016، ص41-42)

اعتمدت الصين في بناء نظامها الاقتصادي على المبادئ الخمس للتعايش السلمي؛ حيث قامت بتوسيع تبادلاتها التجارية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية مع مختلف دول العالم على أساس المنفعة المتبادلة، كما أن العلاقات العربية – الصينية تتركز بثقلها على المجال الاقتصادي؛ حيث زاد اهتمام الطرفين المتبادل في تقوية العلاقات التجارية بينهما وهذا يرجع لعدة محددات منها: الصعود المستمر للعملاق الصيني واحتمال حدوث تغير في موازين القوى الإقليمية والدولية، والتغيرات الاقتصادية الضخمة التي شهدتها الصين وأهمية المنطقة العربية كسوق استهلاكي لمنتوجاتها، وأهمية الخليج العربي للصين كمصدر للطاقة وكونه بوابة اسيا للأسواق الأُوروبية. إن من القضايا المهمة والمؤثرة في الأبعاد الاقتصادية للعلاقات العربية – الصينية، هي مبادرة " الحزام والطريق " التي تم إطلاقها عام 2013م، لإعادة إحياء طريق الحرير القديمة (جبر، 2016). حيث تشغل الدول العربية حيزاً مهما في تنفيذ هذه المبادرة. كما إن اهمية المنطقة العربية في هذه المبادرة تشكل فرصة للبحث في النهوض

بالعلاقات العربية – الصينية في سبيل تنويع الشراكة بين المنطقة العربية والصين بدلاً من الاعتماد المفرط على الغرب.

من جانب آخر، تمتلك الدول العربية احتياطات غاز تقدر بحوالي 30% من احتياطي الغاز العالمي، وحوالي 57% من احتياطي النفط العالمي، ونتيجة للتقدم الكبير في الاقتصاد الصيني، أصبحت الصين من أكبر دول العالم استهلاكاً للنفط، وتستورد حوالي 50% من وارداتها النفطية من المنطقة العربية، كما بلغ حجم الناتج القومي العربي 2.64 ترليون دولار عام 2016م، بينما بلغ حجم الناتج المحلي الصيني حوالي 11.74 ترليون دولار حسب المكتب الوطني للإحصاء في الصين، فيما بلغ حجم التبادل التجاري بين الطريفين حوالي 200 مليار دولار عام 2016 (CIA, 2017). وبالضرورة، من السهل ملاحظة أن هذا التبادل لا يمثل الإمكانيات الهائلة لكل من الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية؛ مما يؤشر إلى إمكانية زيادة العلاقات الاقتصادية بين الجانبين وتطويرها وأهمية إزالة أي عوائق في طريقها وفتح وتعميق قنوات التبادل التجاري بينهما (صندوق النقد الدولي، 2016).

ثالثاً: المحدد المجتمعي والثقافي

يتعلق هذا المحدد المجتمعي بالعوامل الاجتماعية التي تتعلق بالتركيبة العرقية وقيم المجتمع السائدة ومدى تماسكه، أما المحدد الثقافي فهو يشكل الأنماط الثقافية في المجتمع، والتي تشكل هيكلة التوجهات الحضارية والقيم. تعتبر الكونفوشية من أهم ركائز الثقافة السياسية الصينية؛ فهي مصدر إلهام للصينيين عبر قرون عديدة، وتعتبر الكونفوشيوسية " الفلسفة الأخلاقية ذات النظرة الإجتماعية والكونية للحضارة الصينية، كما تمثل جوهر فكر الثقافة السياسية الصينية، وتعتبر أفضل طريقة لفهم الشعب الصيني. ويشكل الموروث الثقافي الصيني عامل مهم في توجيه السياسة الخارجية الصينية؛ فهنالك فكرة الصين التقليدية القائمة على أنها تتمتع

بتفوق وأنها الرائدة؛ مما جعل الصينيين تاريخياً يتصرفون وكأنهم دولة عظمى (عبد الحي، 2016، ص: 10-11).

يتكون المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة، وهذا أدى إلى تنازعات إقليمية وتناقضات ثقافية، لكن هذه النزاعات لم تظهر بشكل كبير وحاد، وهذا يرجع إلى تماسك المجتمع الصيني المعتز بهويته رغم مطالبة البعض بالانفصال، مثل: "التبت" وإقليم "كسين جيانغ" ذو الأغلبية المسلمة. كما أن تمازج الأعراق المختلفة في الصين داخل كيان حضاري وثقافي واحد أثبت أن الصينين أصحاب أعرق حضارة في التاريخ؛ مما جعلهم يشعرون بوجوب فتح علاقات إقليمية ودولية، ولعب دور عالمي يتماشى مع موروثها الحضاري والثقافي (جواد، 2016).

من جانب آخر، يوجد 10 قوميات صينية إسلامية في الصين، ضمن ال 56 قومية، وحسب الإحصائيات الصينية الرسمية لعام 2015 يوجد 130 مليون مسلم داخل الصين، هذا العدد غير المستهان به يشكل عامل ثقافي سياسي في العلاقات العربية – الصينية. إن علاقة الصين بالدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية متأثرة بشكل كبير بوجود الأقلية المسلمة داخل الصين، حيث تعتبر الصين الإسلام دين يهدد الدولة؛ فهي تعتبر قضية تركيتان الشرقية تنظيم إرهابي يهدد بانفصال "سيجيانج" عن الصين. كما أن وجود هذا العدد من المسلمين في الصين وهو ما نسبته 2.9% من مسلمي العالم زاد مخاوف الصين من انتشار الفكر المتطرف القادم من بعض الدول العربية، مما كان له الأثر الكبير في رسم سياسات الصين الخارجية تجاه المنطقة العربية (عبد الحي، 2016، ص: 11-12).

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للعلاقات العربية–الصينية

بعد التطرق للمحددات الداخلية المؤثرة في العلاقات العربية – الصينية والتي ساهمت في تحقيق نقلة نوعية في قدرات الصين الاقتصادية؛ فإن الصين التفتت إلى خارج الحدود وحاولت رسم سياسات خارجية تحقق لها لاستقرار الإقليمي وذلك من خلال المحافظة على بيئة خارجية مستقرة لمواصلة التنمية الاقتصادية، حيث كان للمنطقة العربية نصيب من هذه السياسات، فقد سعت الصين إلى رسم سياسات لعمل علاقات جيدة مع الدول العربية، وفيما يلي أهم المحددات الخارجية في العلاقات العربية – الصينية: (صحيفة الشرق الأوسط، 2014)

- دور الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية بشكل خاص؛ فالولايات المتحدة تقيد تحرك الصين في هذه المنطقة المحسوبة تاريخياً للنفوذ الأمريكي؛ لذلك تسعى الصين لتجنب أي صدام مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة العربية وخاصة بعد تطور العلاقات الصينية – الأمريكية وتزايد التبادل التجاري بينهما.
- تطور العلاقات الصينية – الإسرائيلية وزيادتها على حساب العلاقات العربية – الصينية؛ مما يؤثر سلباً على نمو العلاقات الصينية مع بعض الدول العربية التي تنظر إلى التعاون الصيني مع إسرائيل بأنه تهديد لأمنها القومي.
- تطور علاقات الصين مع إيران على حساب العلاقات العربية الصينية، الأمر الذي يعتبره بعض العرب تهديداً لأمنهم القومي.
- تحكم الولايات المتحدة بالنفط العربي، وعلاقة الولايات المتحدة بالصين، حيث أن هذه العلاقة تؤثر بالسلب والإيجاب على العلاقات العربية – الصينية، باعتبار وجود علاقات تحالف استراتيجية بين الولايات المتحدة والعديد من الدول العربية.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه المملكة العربية السعودية

بعد اكتمال العلاقات العربية الصينية وتتويجها بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية والصين في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، مرت العلاقات السعودية الصينية بعدة تطورات كان من أهمها: تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه المملكة؛ لما فيها من أهمية استراتيجية واقتصادية وأمنية بالنسبة للصين، فهي تقع في منطقة الشرق الأوسط والتي تعد من أهم المناطق التي تستهدفها السلع الصينية، كما أنها تشكل بوابة ساحلية للقارة الآسيوية ومصدر رئيس للطاقة.

في هذا المبحث سوف نعرض مطلبين رئيسيين هما، الأول: المحددات الداخلية المؤثرة في السياسة الصينية تجاه المملكة العربية السعودية، والثاني: المحددات الخارجية المؤثرة في السياسة الصينية تجاه المملكة العربية السعودية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية تجاه السعودية

على الرغم من أن العلاقات السعودية الصينية هي آخر العلاقات الصينية العربية، إلا أنها تعتبر العلاقة الأقوى بين الجانبين العربي والصيني. وتعتبر الصين الآن ثامن أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، كما وتعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط وثالث أكبر مستورد له، وهذا بدوره يفرض عليها وضع سياسات تحكم علاقتها مع المملكة العربية السعودية المصدر الأول للنفط في العالم؛ لتأمين ما أمكنها من مصادر الطاقة (شرعان، 2017).

هنالك العديد من العوامل الداخلية التي أثرت في السياسة الخارجية الصينية تجاه المملكة العربية السعودية، منها: اولاً: عامل الأيديولوجيا؛ ففي عهد الرئيس السابق "ماو تسي تنج" كان عامل الأيديولوجيا العامل الحاسم والمؤثر في سياسات الصين الخارجية؛ حيث كان الفكر المتبع هو فكر الماركسية وتم اعتباره الموجه

للسياسات الخارجية الصينية، ثانياً: عامل النظام السياسي، الذي يرى البعض أنه كان عاملاً مهماً في تحديد سياسة الصين الخارجية؛ حيث اعتبر "ديفيد باجمن" أن "ماو تسي تونغ" كان هو المسيطر الوحيد على عملية وضع السياسات الخارجية للصين دون تدخل أحد، كما اعتبر "دواك بارنيت" أن الرئيس "دينج تشاو بينج " كان هو صاحب القرار النهائي عند رسم السياسات الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، وهذا بدوره كان يؤثر على الانفتاح على دول الخليج العربي والتي تعتبر ذات مسافة جغرافية بعيدة عن الصين، حيث أن القرار لا يتأثر بأحد غير الرئيس الذي كان يستند على الفكر الماركسي المنفر للسعودية. ثالثاً: عامل التنمية الاقتصادية وسياسة الانفتاح الاقتصادي من أهم المحددات الداخلية لسياسة الصين الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية، حيث أن النمو الاقتصادي ومعدلات النمو العالية التي حققتها الصين، وإدراك الصين للأهمية الاستراتيجية للمكلة العربية السعودية التي تمد الصين بحوالي نصف احتياجاتها من النفط، جعل من علاقتها مع المملكة العربية السعودية موضوع استراتيجي، بل ويرقى إلى مستوى الأمن القومي، وهذا يفسر سياسات الصين الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية والتي تتطلع الى تأمين منطقة الخليج لوجود ممرات النفط فيها وكونها المصدر الرئيس للطاقة (هويدن، 2007).

إن جميع العوامل الداخلية السابقة كان لها دوراً في تحديد سياسة الصين الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية، إلا أن أكثرها بروزا كان عامل التنمية الاقتصادية؛ حيث ركزت الصين ثقلها على ثلاثة محاور اقتصادية في علاقتها مع المملكة العربية السعودية وهي، اولاً: كون المملكة مصدر للحصول على الطاقة؛ حيث يقدر احتياطي النفط فيها حوالي 266 مليار برميل وبنسبة 15.7% من الاحتياطي العالمي، كما بلغ متوسط انتاجها من النفط حوالي 12 مليون برميل يومياً عام 2017 (world bank, 2017)، ثانياً: كون المملكة سوق للبضائع الصينية، ثالثاً: كون المملكة مصدراً للحصول على الاستثمارات، من هنا أدركت الصين وجوب تطوير علاقتها مع المملكة العربية السعودية (هويدن، 2007).

ومن جانب آخر، يعد النفط محرك لتنامي العلاقات الصينية السعودية، باعتبار المملكة العربية السعودية المصدر الأساسي لتزويد الصين بالنفط؛ فهذه الأخيرة ترى في موضوع النفط مصلحة استراتيجية هامة، كما قامت شركة أرامكو التي تقودها السعودية باستثمار 3.5 مليار دولار في بناء مصفاة للنفط في مقاطعة "فوجيان" الصينية، ومصفاة في مقاطعة "شينغ داو" الصينية بقيمة 1.2 مليار دولار ،ووقع الطرفان عام 2005 اتفاقا للتنقيب المشترك عن الغاز في صحراء الربع الخالي بقيمة 300 مليون دولار (ابو طالب، 2008، ص144).

زادت الصين قوتها البحرية في المناطق المطلة على المنطقة العربية وطرق ناقلات النفط الصينية لحماية طرق الملاحة، وكثفت الصين من تواجدها العسكري في المحيط الهندي؛ بسبب خطورة تعرض أنابيب وناقلات النفط للقرصنة خاصة على سواحل القرن الافريقي (البرصان، 2011، ص43). كما توجهت الصين إلى روسيا وإيران لإنشاء خطوط نفط وغاز من البر الآسيوي وذلك لقلقها من القرصنة البحرية، وتشكيل ما يسمى بمحور "الصين – روسيا الاتحادية – إيران" لحماية مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، حيث انشأت خط "إكسبريس الشرق الجديد" والمتكون من عدة خطوط سكك حديدية بينها وبين دول الجوار وإيران؛ لتتمكن من الوصول إلى مشارف الشرق للخليج العربي وللحد من النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية بسبب ذلك ترفض الصين المساس بأمن واستقرار إيران؛ للحفاظ على هذه الخطوط. (البرصان ،2011، ص33)

مؤخراً، وفي ظل فرض العقوبات الأمريكية على إيران بعد الانسحاب الأمريكي أحادي الجانب من الاتفاق النووي مع إيران في مايو/أيار لعام 2018، أصبح من المحتمل أن تزيد صادرات النفط السعودي للصين على حساب صادرات النفط الإيراني لها؛ حيث فرضت وزارة الخزانة الامريكية عقوبات على أكثر من 700 شخص، وكيان وطائرة وسفينة تابعة لإيران، وحسب شبكة "آر تي" الاخبارية الروسية، قال وزير الخارجية الأمريكي "بومبيو" في بيان صحفي مع وزير الخزانة "ستيفن منوشين" : أن أكثر من 20 دولة توقفت نهائيا عن

استيراد النفط الإيراني، وأستثني 8 دول بشكل مؤقت من قرار حظر شراء النفط الإيراني وهي: الصين، والهند، واليونان، وايطاليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتركيا وتايوان، على أن تقوم هذه الدول بتقليص مشترياتها النفطية وقطعها نهائيا فيما بعد (Nephew, 2018, 4-7).

المطلب الثاني: المحددات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية تجاه السعودية

كغيرها من الدول العظمى، أولت الصين منطقة الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية أهمية بالغة بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للصين؛ لذلك كان لا بد من الحديث عن المحددات الخارجية المؤثرة في السياسات الصينية تجاه المملكة العربية السعودية والمتمثلة في مصادر التهديد لجمهورية الصين الشعبية، وعلاقة الصين مع الدول المؤثرة في هذه العلاقة؛ حيث سيتم في هذا المطلب تناول ثلاثة فروع هي: الفرع الأول: النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية، الفرع الثاني: إيران والعلاقات الصينية السعودية، والفرع الثالث: ظاهرة القرصنة.

الفرع الأول: النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية

تعتبر الصين الولايات المتحدة التهديد الأكبر على نظامها السياسي، وأحد العقبات الكبيرة التي تحول دون تحقيق الصين لأحد أهم أهدافها الوطنية وهي استعادة أراضيها الخارجة عن سيطرتها (تايوان) التي تقف إلى جانبها الولايات المتحدة، أما بالنسبة للمنطقة العربية وخاصة منطقة الخليج العربي؛ فإنه في المدى القصير على الأقل، لن تتمكن الصين من التدخل في شؤون هذه المنطقة كونها مناطق نفوذ أمريكية لا تسمح الولايات المتحدة لأحد من التحرك فيها (هويدن، 2007)؛ فالصين وضعت الأولوية في صراعها مع الولايات المتحدة في التصدي للتوجهات الأمريكية الجديدة تجاه المحيط الهادي، وهي الاستراتيجية الدفاعية الجديدة التي أعلن عنها وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (ليون بانيتا) حيث قال "سوف تعيد البحرية الأمريكية نشر قواتها من نسبة حوالي

50%–50% حاليًا بين المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي إلى نسبة 60% إلى 40% لصالح المحيط الهادئ بما يشمل ست حاملات طائرات ،إضافة إلى أكثرية سفننا وغواصاتنا" (كشك، 2016). لذلك يرى الباحث أن تنامي الدور الصيني في الوطن العربي سيتواجه مع النفوذ الأمريكي التقليدي في المنطقة ولن تسمح الولايات المتحدة بأن تحل الصين محلها في المنطقة العربية.

الفرع الثاني: إيران والعلاقات الصينية السعودية

تندرج العلاقات الصينية الإيرانية ضمن رؤية الصين لمصالحها في الشرق الأوسط، كما أن الصين تنظر الى النزاعات الإقليمية على أنها قضايا تخص الدول الإقليمية أطراف النزاع بعيداً عن التدخلات الخارجية وفرض العقوبات لتسوية النزاعات، على العكس من ذلك، تسعى إيران للتدخل والاستثمار في الأزمات الإقليمية لعمل نفوذ أكبر لها في المنطقة الإقليمية لتحقيق طموحاتها المتمثلة في أن تصبح قوة نووية بالإضافة إلى خلق ممر بري يوصلها بشواطئ البحر المتوسط عبر العراق وسوريا، كما نجحت إيران من خلال برنامجها النووي في ايجاد حلفاء لها مثل روسيا والصين لدعم خططها وطموحاتها، وبالمقابل خلق معارضين لطموحاتها، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وقد اعترضت الصين عدة مرات محاولات الولايات المتحدة إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن الدولي. وفي عام 2016، شكلت الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني لإيران نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين، حيث أسفرت الزيارة عن تشكيل علاقات استراتيجية بين الصين وإيران لمدة 25 عام، وتوقيع 17 اتفاق في مجال الطاقة والاستثمارات بين البلدين. وعلى الرغم من متانة العلاقات الصينية الإيرانية؛ فإن ذلك لم ينتقص من علاقات الصين مع المملكة العربية السعودية، حيث أن الصين تدرك الأهمية الاستراتيجية للسعودية كونها الدولة الأولى في إنتاج النفط العالمي، والأقرب إلى خطوط إمداد النفط في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فان تأمين خطوط النفط مسألة استراتيجية وقضية أمن قومي بالنسبة للصين، وهذا ما يفسر سياسات الصين تجاه منطقة الخليج العربي وخاصة السعودية (كشك، 2016).

من جانب آخر، شكل التنافس السعودي الايراني عاملاً مهماً لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط؛ وذلك بسبب اختلاف مصالحهما واجنداتهما؛ فإيران تسعى لنشر مذهبها الشيعي وضرب استقرار الدول العربية من خلال وكلائها كنظام الأسد وحزب الله اللبناني وميليشيا الحشد الشعبي العراقي وجماعة الحوثي اليمنية، الأمر الذي جعلها تسيطر على العديد من الدول العربية مثل سوريا والعراق ولبنان واليمن؛ وذلك لتوسيع نفوذها في المنطقة. كما إن مضي إيران في برنامجها النووي دفع السعودية إلى زيادة مشترياتها العسكرية؛ فحسب معهد ابحاث "استكهولم" ارتفع الانفاق العسكري للسعودية عام 2012 بنسبة 12%، كما وضح الخبير الألماني في شؤون الشرق الأوسط "شتاينبيرغ" أنه في حال امتلكت إيران القنبلة النووية فإن السعودية سترد على ذلك (دوزي، 2017)، كما بينت دراسة محمد (2013) أن الصين تقيم علاقات قوية مع إيران وفي نفس الوقت علاقات قوية مع السعودية وهذا يفتح المجال لعدد من السيناريوهات لمسار العلاقات الصينية السعودية؛ لذلك يرى الباحث أن التنافس السعودي الإيراني أوجب على الصين أن تضبط ميزان القوى بين إيران والسعودية، وأن تحافظ على مصالحها المتمثلة في امدادات الطاقة وفتح اسواق لمنتوجاتها من خلال المحافظة على علاقاتها مع الطرفين دون أن يكون أحدهما على حساب الآخر.

الفرع الثالث: ظاهرة القرصنة

شكلت ظاهرة القرصنة في بداية القرن الواحد والعشرون خطر كبير على حرية الملاحة العالمية؛ مما أثر سلباً على حركة التجارة الدولية وحركة نقل النفط العالمي، الأمر الذي جعلها تصنف من ضمن الجرائم الدولية. وقد نشطت ظاهرة القرصنة في بحر العرب وخليج عدن وجنوب البحر الأحمر بالقرب من السواحل الصومالية، الأمر الذي زاد من ارتفاع أسعار النفط والسلع، حيث إن عمليات القرصنة أدت الى زيادة بحوالي عشرة أضعاف في أسعار التأمين المترتبة على السفن التجارية مقارنة عما كانت عليه قبل اعمال القرصنة، وهذا بدوره شكل تهديد مباشر لمصالح كل من الصين والمملكة العربية السعودية (عطية، 2009، ص80)

من جانبها، رأت الصين في ظاهرة القرصنة تهديداً مباشراً لمصالحها في الشرق الأوسط وخاصة المحيط الإقليمي لدول الخليج العربي؛ فهي تعتبر ذلك تهديداً لطرق نقل النفط وهو ما يفسر بناء الصين قواعد عسكرية لها في المحيط والتي منها قاعدة "جوادر" البحرية غرب باكستان وقاعدتها في جيبوتي، وقد أرسلت الصين 59 سفينة حربية للمياه الصومالية ومضيق عدن للتصدي لمخاطر القرصنة، ودعت المجتمع الدولي الى محاربة القرصنة وأنها ستواصل تعزيز تعاونها مع الدول الأخرى لمكافحتها، كما أن الأزمات الإقليمية والتي اعتبرتها الصين بيئة جيدة لنمو القرصنة والإرهاب حتمت عليها التعامل ولو بشكل ضئيل مع تلك الأزمات (لينغ، 2017، ص440).

من جانب آخر، تراجعت ظاهرة القرصنة في بحر العرب وخليج عدن عام 2012 بفعل تحسين مستويات الحراسة، والأمن في السفن التجارية وزيادة عدد القطع العسكرية البحرية التي أرسلتها عدة دول منها: الاتحاد الاوروبي والصين وحلف شمال الأطلسي (القحطاني، 2015، ص46)

يرى الباحث أن السياسة الخارجية الصينية تجاه المملكة العربية السعودية تأثرت بشكل مباشر بعملية القرصنة؛ فبحكم المصالح الاستراتيجية للصين في منطقة الخليج العربي والمتمثلة في النفط والاستثمارات، كان حتماً عليها أن تعدل سياساتها الخارجية للتعامل مع تهديد القرصنة على طرق إمداد النفط من خلال بناء قواعد عسكرية ونشر سفن حربية في المنطقة.

الفصل الرابع:

أثر النظام الدولي والإقليمي على العلاقات الصينية – السعودية

المقدمة

أدت التحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة إلى تغيير في هيكل النظام الدولي والإقليمي؛ فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء النظام ثنائي القطبية، تشكل نظام دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة إلى جانب قوى دولية أُخرى أبرزها الصين، والتي سعت لفرض وجود لها في النظام الدولي الجديد اقتصادياً وسياسياً، وبالتالي احتلت المنطقة العربية وخاصة المملكة العربية السعودية مكانة استراتيجية مهمة جداً للقوى الدولية والإقليمية؛ لاحتوائها على معظم مصادر الطاقة النفطية في العالم، حيث تعد الطاقة في القرن الواحد والعشرين سر التفوق والتطور ومفتاح السيطرة على العالم، ومن هنا جاءت أهمية صراع الكثير من الدول العالمية والإقليمية على ثروات هذه المنطقة؛ مما جعل دول العالم تسارع في تقوية علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، الأمر الذي أدى إلى تلاقي وتصادم مصالح هذه الدول في المنطقة.

من خلال هذا الفصل سيتم تناول مبحثين رئيسيين، هما: المبحث الأول: أثر التغير في النظام الدولي على العلاقات الصينية السعودية، والمبحث الثاني: أثر التغير في النظام الإقليمي على العلاقات الصينية السعودية. وفحص مدى تأثير هذا التحول في النظام الدولي والإقليمي على العلاقات الصينية السعودية.

المبحث الأول: أثر التغير في النظام الدولي على العلاقات الصينية السعودية

تؤدي التطورات الدولية التي تؤثر في بنية النظام الدولي إلى تداعيات وانعكاسات وآثار تفرزها التفاعلات بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ مما يؤدي إلى إعادة هيكلة للتكتلات والأحلاف والعلاقات الدولية. وفي هذا المبحث سوف يتم تناول مطلبين هما: الأول: تحولات القطبية في النظام الدولي، والثاني: التحولات في العلاقات الصينية السعودية في ظل تحولات نمط القطبية.

المطلب الأول: تحولات القطبية في النظام الدولي

احتلت الصين المرتبة الثالثة عالمياً كأكبر قوة عسكرية بعد الولايات المتحدة وروسيا، حيث ترافق هذا الصعود العسكري مع الصعود الهائل للاقتصاد الصيني، فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين عام 2017 حوالي 12.24 ترليون دولار أمريكي في المرتبة الثانية بعد الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة، والذي بلغ حوالي 19.39 ترليون دولار أمريكي في نفس العام. وعلى جانب آخر، تساهم الصين بأكثر من ثلث نفقات الدفاع في القارة الآسيوية، حيث بلغت ميزانية الدفاع للصين عام 2016 حوالي 145 مليار دولار وهذا الرقم يفوق ميزانية الدفاع الروسية (60 مليار دولار) وبريطانيا (56.9 مليار دولار)، ولكنه أقل بكثير من ميزانية الدفاع الأمريكية (604.5 مليار دولار) لنفس العام (عطوي، 2017).

قبل العام 1990 كان النظام الدولي يأخذ شكل الثنائي القطبية؛ حيث كان يسيطر عليه معسكران اثنان، الأول: شرقي (الاشتراكي) بقيادة الاتحاد السوفيتي، وكان يضم الكتلة الشرقية وحلفاء من أنحاء العالم، والثاني: المعسكر الغربي (الرأس مالي) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن في بداية التسعينيات وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي دخل النظام الدولي في مرحلة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة مع وجود قوى اقتصادية وعسكرية كبيرة، مثل: الصين واوروبا واليابان والمانيا، لكنها لم تستطع مجاراة الانتشار الأمريكي في العالم، والذي تفرد

بالنظام الدولي ودخلت تحت مظلته العديد من دول العالم بما فيها الدول العربية، الأمر الذي ساعد الولايات المتحدة على ضرب جذورها في منطقة الشرق الأوسط. أما في هذه المرحلة والتي تحول فيها هذا النظام إلى متعدد الأقطاب، حيث ظهرت الصين كقطب في هذا النظام بعد تطورات تكنولوجية واقتصادية هائلة خلال العقود الثلاث الماضية، كان ولا زال تعاطيها في العلاقات الدولية المختلفة إيجابياً عبر عضويتها في مجلس الأمن، ويتصف بالاتزان رغم الاضطرابات والأزمات على الساحة الدولية (ملكاوي، 2018).

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي نتج شكل النظام الدولي أحادي القطبية، منهياً بذلك النظام ثنائي القطبية والذي ساد ما يقارب نصف قرن من الزمان، ومع مرور الوقت ظهرت وبشكل غير مسبوق قوى صاعدة تتمثل في الدول والمنظمات الرسمية والغير رسمية، مما أدى الى تراجع القوة الأمريكية دون وجود ند لها، الأمر الذي أوصل شكل النظام الدولي الجديد إلى نظام متعدد الأقطاب (ابو الخير، 2014).

يرى الباحث أن انتشار عدد كبير من الفاعلين الدوليين في أنحاء العالم ووجود عدة أطراف رسمية وغير رسمية فاعلة في النظام الدولي سيجعل من الصعب على الولايات المتحدة قيادة هذا النظام؛ نظراً للتهديدات الإقليمية والدولية، كما أن وجود عدة أطراف فاعلة في النظام الدولي يجعل من الصعب التنبؤ بالعلاقات الدولية. ويجادل الباحث في تأثر العلاقات الصينية السعودية بتحولات نمط القطبية، وهذا ما سيتم بحثه في المطلب التالي.

المطلب الثاني : التحولات في العلاقات الصينية السعودية في ظل تحولات نمط القطبية

سيتم في هذا المطلب فحص العلاقات الصينية السعودية في المجالات التجارية، والسياسية والعسكرية خلال فترتين، الأولى (1990-2011) وهي الفترة التي كانت فيها الصين دولة كبرى، والثانية (2012-2017)

وهي الفترة التي أصبحت فيها الصين دولة عظمى. وسيتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع هي، الفرع الأول العلاقات الصينية السعودية في الفترة (1990-2011)، والفرع الثاني العلاقات الصينية السعودية في الفترة (2012-2017)، والفرع الثالث نتائج مقارنة العلاقات الصينية السعودية خلال فترتي الدراسة

الفرع الأول: العلاقات الصينية السعودية في الفترة (1990-2011)

سيتناول الباحث هنا العلاقات الصينية السعودية في الفترة الممتدة من العام 1990 الى العام 2011 وهي الفترة التي كانت فيها الصين دولة كبرى، حيث سيتم فحص التبادل التجاري والمجال السياسي والعسكري بين الجانبين.

اولاً: التبادل التجاري

كانت الصين في تلك الفترة من أهم القوى الدولية الكبرى والمهمة على الساحة الدولية، وقد تمكنت في فترة ليست بطويلة من تحقيق خططها الاستراتيجية إلى أن أصبحت ثالث الدول عالميا في غزو الفضاء، وعلى رأس الهرم الاقتصادي العالمي، حيث اعتبرت الصين أكبر اقتصاد نامي في هذه الفترة بمعدل نمو سنوي تخطى 10%. لذلك فقد أصبحت من أهم المحاور التي ترتكز عليها دول جنوب شرق آسيا، وقد نتج عن نموها الاقتصادي الكبير نمو في العلاقات التجارية مع السعودية (اسماعيل، 2000، ص 28)، وفيما يلي رسم بياني يوضح معدل نمو الاقتصاد الصيني في الفترة (1990-2011)

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

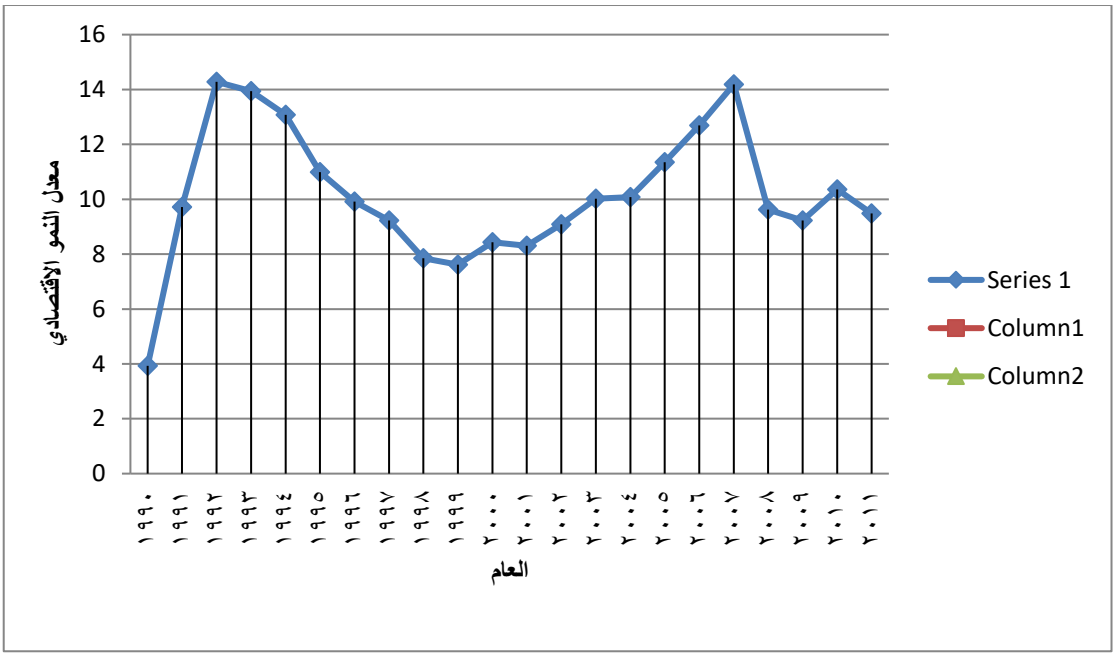

الشكل 1.4 : معدل النمو الاقتصادي للصين (1990-2011)

تعتبر الصين أكبر دولة حققت نمو اقتصادي على مستوى العالم، وهي تنتج حوالي 150 مليون طن من البترول سنوياً ولكن هذه الكمية لا تكفي احتياجات النمو المتواصل فيها. وفي عام 1993، انتقلت الصين من بلد مكتفي ذاتياً من البترول إلى بلد مستورد له. وخلال هذه الفترة أصبحت الصين ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة (شيانغ، 2003). ولذلك يرى الباحث أن السعودية كانت في تلك الفترة الدولة القادرة على تزويد الصين باحتياجاتها النفطية لاحتوائها على احتياطات نفطية كبيرة وأن الجانبين على يقين تام بوجوب بناء علاقة تعاون استراتيجية تحقق مصالح الجانبين المتمثلة في التنمية المشتركة والتكامل الاقتصادي.

وقد طور الجانبين العلاقات التجارية مع بعضهما البعض، مما ميز الفترة (1990-2011) بنمو ورواج حركة التجارة بين المملكة العربية السعودية والصين. ويوضح الجدول التالي التطور في العلاقات التجارية بين الجانبين:

جدول 1.4 : حجم التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية في الفترة (1990–2011)

السنة	حجم التبادل التجاري (مليار دولار أمريكي)	معدل النمو السنوي[1]	السنة	حجم التبادل التجاري (مليار دولار أمريكي)	معدل النمو السنوي
1992	0.29		2002	4.6	%27.7
1993	0.7	%141	2003	6.3	%36.9
1994	0.65	%7.1 –	2004	10.3	%63.5
1995	1	%53.8	2005	16	%55.3
1996	1.08	%8	2006	19	%18.7
1997	1.32	%22.2	2007	25	%31.6
1998	1.48	%12.12	2008	41.8	%67.2
1999	1.6	%8.1	2009	32	%23.44-
2000	2.7	%68.75	2010	40	%25
2001	3.6	%33.33	2011	64.39	%61

المصدر: قاعدة بيانات وكالة المخابرات المركزية الامريكية (CIA)

نلاحظ من الجدول السابق أن العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والصين شهدت اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة (1990–2011)، وأن هذه العلاقات في تزايد مستمر حيث تضاعف التبادل التجاري بين الجانبين حوالي 222 مرة خلال هذه الفترة، كما بلغ معدل نمو التبادل التجاري السنوي بين البلدين في الفترة

(1) معدل النمو السنوي = (القيمة الحالية – القيمة السابقة / القيمة السابقة) × 100

(1992–1999) حوالي 425%[1] ، وما يقارب 2285%[2] في الفترة (2000–2011). وقد تم حساب متوسط قيمة التبادل التجاري للفترة (2006–2011)[3] حيث بلغت حوالي 37[4] مليار دولار أمريكي. يرى الباحث أنه خلال هذه المرحلة وكمؤشر واضح على اهتمام الدولتين على تطوير علاقاتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية، تبادل الجانبين الزيارات والوفود السياسية والاقتصادية على مستويات عليا كما سيوضح في المجال السياسي.

ثانياً: المجال السياسي

شهدت الفترة من عام 1990 الى العام 2011 تطورا ملحوظا في العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية والصين تلخصت في عدد من الزيارات على مختلف المستويات نتج عنها عدة اتفاقيات تعاون بين البلدين(عبد الله، 2018). ، وفيما يلي أهم الزيارات المتبادلة خلال هذه الفترة: (Ismail, 2011, P191)

- عام 1990، عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني تشيان تشيتشن يزور المملكة العربية السعودية لتوثيق العلاقات السياسية بين الجانبين.
- عام 1990، وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل يزور الصين لتوثيق العلاقات السياسية.
- عام 1991، رئيس مجلس الدولة الصيني لى بنغ يوليو يزور المملكة العربية السعودية لتطوير التعاون السياسي بين الجانبين.
- عام 1992، وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي أبا الخيل يزور الصين لتطوير التعاون الاقتصادي بين الجانبين.

---

(1) نسبة نمو التبادل التجاري = مؤشر السنة النهائية - مؤشر سنة الانطلاق / مؤشر سنة الانطلاق × 100 = 1.6-0.29 / 0.29 ×100

(2) نسبة نمو التبادل التجاري = مؤشر السنة النهائية – مؤشر سنة الانطلاق / مؤشر سنة الانطلاق × 100 = 64.39-2.7 / 2.7 ×100

(3) **تم اعتماد هذه المرحلة كون الكم الأكبر من التبادلات تم فيها وبغرض المقارنة مع متوسط التبادل التجاري للفترة (2012-2017)**

(4) متوسط قيمة التبادل التجاري = مجموع التبادلات التجارية للفترة (2006-2011) / عدد سنين الفترة = 222.19 / 6 = 37

- عام 1992، رئيس رابطة الشعب الصيني للصداقة مع الدول الأجنبية هان شو يزور المملكة العربية السعودية لتوثيق روابط الصداقة بين الجانبين.
- عام 1994، وزير التجارة السعودي سليمان سليم يزور الصين لتطوير العلاقات التجارية بين الجانبين.
- عام 1994، وزير النفط السعودي هشام نذير يزور الصين لبحث تزويد الصين بالبترول السعودي.
- عام 1994، نائب وزير الخارجية الصيني تيان زنجبي يزور المملكة العربية السعودية لتطوير التعاون السياسي بين الجانبين.
- عام 1995، مستشار الدولة والأمين العام لمجلس الدولة الصيني لوه غان يزور المملكة العربية السعودية لمناقشة القضايا السياسية المشتركة.
- عام 1995، وزير النفط السعودي النعيمي يزور الصين لتوقيع اتفاقيات نفطية بين البلدين.
- عام 1996، وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي عساف يزور الصين لبحث مسائل الاستثمار بين البلدين.
- عام 1996، نائب رئيس مجلس الشعب الصيني يزور السعودية لبحث التعاون البرلماني بين البلدين.
- عام 1997، وزير التعليم العالي السعودي أنقاري يزور الصين لبحث التطوير الثقافي بين البلدين.
- عام 1998، ولي العهد ونائب رئيس الوزراء السعودي ، قائد الحرس الوطني عبد الله بن عبد العزيز يزور الصين لمناقشة القضايا المشتركة المختلفة بين الجانبين.
- عام 1999، نائب وزير الخارجية الصيني جي بيدينج يزور المملكة العربية السعودية؛ لتطوير التعاون السياسي بين البلدين.
- عام 1999، الرئيس الصيني جيانغ زيمين يزور المملكة العربية السعودية؛ لتطوير التعاون بين البلدين.
- عام 2000، وزير الزراعة وصيانة المياه السعودي يزور الصين.
- عام 2006، قام الملك عبد الله بن عبد العزيز بزيارة الصين؛ لتطوير التعاون بين البلدين.

- عام 2006، زار الرئيس الصيني هو جينتاو المملكة العربية السعودية؛ لبحث التعاون المشترك بين الجانبين.
- عام 2009، زار الأمير سلمان بن عبد العزيز الصين، وتم خلال الزيارة توقيع العديد من مذكرات التفاهم في الاستثمار والتعاون في العلوم وتقنية الفضاء.

في هذه المرحلة، تشير الزيارات المتبادلة ورفيعة المستوى الى رغبة الجانبين في تطوير العلاقات الثنائية في ظل بيئة دولية توحي إلى اقتراب الصين من نادي الدول العظمى.

كما يوضح الجدول التالي أهم الاتفاقيات التي وقعت بين الجانبين خلال الفترة (1990-2011)

جدول 2.4 : الاتفاقيات الثنائية بين الصين والمملكة العربية السعودية في الفترة (1990-2011)

السنة	الاتفاقيات ومذكرات التفاهم	السنة	الاتفاقيات ومذكرات التفاهم
1990	توقيع مذكرات تفاهم لتوثيق العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين الجانبين	1997	توقيع مذكرات تفاهم لتطوير التعاون الثقافي بين الجانبين
1991	توقيع اتفاقيات سياسية لتطوير التعاون السياسي بين الجانبين	1999	توقيع اتفاقيات سياسية لتطوير التعاون السياسي بين البلدين
1992	توقيع مذكرات تفاهم اقتصادية لتطوير التعاون الاقتصادي بين الجانبين	2000	توقيع اتفاقيات في مجال التعاون الزراعي

1994	توقيع اتفاقيات تجارية لرفع مستوى التبادل التجاري بين الجانبين	2006	توقيع اتفاقيات أمنية شملت عقد أنظمة دفاعية بين الجانبين
1994	توقيع مذكرات تفاهم سياسية لتطوير التعاون السياسي بين الجانبين	2009	توقيع العديد من مذكرات التفاهم في الاستثمار والتعاون في العلوم وتقنية الفضاء
1995	توقيع اتفاقيات نفطية بين الجانبين	2010	توقيع اتفاقية نيات للتدريبات الأمنية

المصدر : (Ismail, 2011)

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن الاتفاقيات المبرمة بين الصين والمملكة العربية السعودية في الفترة (1990-2011) تشير الى رغبة الطرفين في تعزيز التعاون السياسي بين البلدين، كما يشير الجدول إلى أن الاتفاقيات في بداية الفترة كانت ترمي إلى التأسيس لعلاقات سياسية متينة، كما أنها خلت من اتفاقيات استراتيجية كون العلاقات بين الجانبين كانت في بدايتها، كما نلاحظ من الجدول عقد اتفاقيات أمنية عام 2006 ، وهو العام الذي زار فيه أول ملك سعودي (عبد الله بن عبد العزيز) الصين منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1990.

ثالثاً: التعاون العسكري

تعتبر العلاقات العسكرية بين المملكة العربية السعودية والصين في الفترة (1990-2011) محدودة، بالرغم من أن الصين تعتبر من القوة العالمية المؤثرة سياساً وعسكرياً، ويرجع ذلك إلى سيطرة الدول الغربية

وخاصة الولايات المتحدة خلال هذه الفترة على سوق السلاح في العالم، واستخدامها لنفوذها لتسويق السلاح خاصة بعد حرب الخليج الثانية، كما أن السلاح الصيني خلال هذه الفترة كان متخلفاً نسبياً إذا ما قورن بالتفوق التقني للأسلحة الغربية. وقد دخلت العلاقات الصينية السعودية العسكرية مرحلة جديدة عام 1988 عندما اشترت السعودية ما يقارب ال 50 صاروخ أرض من طراز (دي أف-3) من الصين، وفي عام 2007 اشترت السعودية صواريخ بالستية متوسطة المدى من نوع (دي أف-21) (فؤاد، 2000، ص 213-215). كما وقعت الصين والمملكة العربية السعودية عام 2011 عقداً لتزويد المملكة بمدافع هاوتزر ذاتية الدفع (PLZ-45) (صفقة مدافع صينية للسعودية، 2011).

من التحليل أعلاه، يجادل الباحث بأن الفترة الممتدة من عام 1990 إلى عام 2011 والتي كانت الصين فيها دولة كبرى شهدت نمواً تصاعدياً وملحوظاً في العلاقات بين الصين والمملكة العربية السعودية، ويجادل الباحث ايضاً في سير هذه العلاقات ووتيرتها في الفترة التي أصبحت الصين فيها دولة عظمى، وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي

الفرع الثاني: العلاقات الصينية السعودية في الفترة (2012-2017)

سيتناول الباحث هنا العلاقات الصينية السعودية في الفترة الممتدة من العام 2012 الى العام 2017 وهي الفترة التي اصبحت فيها الصين دولة عظمى، حيث سيتم فحص التبادل التجاري والمجال السياسي والعسكري بين الجانبين.

في عام 2012، دعا الرئيس الصيني (شي جين بينغ) الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) إلى التعاون معه في تطوير "نوع جديد من علاقة القوة العظمى" ودعاه للحوار معه حول أفضل السبل لإدارة نظام عالمي متعدد المراكز؛ حيث كانت مبادرة الرئيس الصيني هذه بمثابة إعلان بأن الصين أصبحت قوة عظمى وتتوقع معاملتها على هذا النحو، وأن الهيمنة الأمريكية انتهت بدخول النظام الدولي مرحلة التعددية القطبية. وقد صاحب هذا

التغيير في إدراك الصين لذاتها تراجعاً ملحوظاً عن تواضع الصين السابق حول وضعها في الشؤون الدولية والإقليمية. (Freeman, 2012)

تفوقت الصين على الولايات المتحدة في بدايات العام 2012 لتصبح الشريك التجاري الأول للمملكة العربية السعودية، وقد أجمع معظم الخبراء والباحثين على أن هذه الفترة هي الفترة التي أصبحت فيها الصين أحد أعضاء نادي الدول العظمى، وأننا نعيش في نظام متعدد الأقطاب، وأن الولايات المتحدة فقدت هيمنتها على هذا النظام مع احتفاظها بقيادته (Tamimi, 2012, P18).

اولاً: التبادل التجاري

زاد التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية بشكل ملحوظ عام 2012؛ حيث بلغ حوالي 74 مليار دولار، وهو الرقم الذي وضع الصين في مقدمة الدول العالمية تعاملاً مع السعودية، كما وضع السعودية في مقدمة الدول العربية بالنسبة للصين (الشائب، 2014). وفيما يلي حجم التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2012-2017)

جدول 3.4 : حجم التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية في الفترة (2012-2017)

السنة	حجم التبادل التجاري (مليار دولار امريكي)	معدل النمو السنوي[11]
2012	74	%14.92

(1)معدل النمو السنوي = القيمة الحالية – القيمة السابقة × 100
القيمة السابقة

2013	74.28	%0.37
2014	68.83	%7.33-
2015	51.2	%25.61-
2016	42.3	%17.38-
2017	53.61	%26.7

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (CIA)

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن متوسط قيمة التبادل التجاري للفترة (2012-2017) بلغت حوالي 60.7[1] مليار دولار أمريكي، وهي أكبر من القيمة التي تم احتسابها في الفترة الأولى (37 مليار دولار)، بمعنى أن التبادل التجاري في الفترة الثانية بين الصين والمملكة العربية السعودية أكبر منه في الفترة الأولى. ويرى الباحث أن من أسباب زيادة التبادل هو تحول نمط القطبية؛ فعندما أصبحت الصين دولة عظمى وزادت حاجتها للتعامل أكثر مع المجتمع الدولي وخاصة لتنفيذ مشروعها العملاق "طريق الحرير" وتأمين حاجتها المتزايدة من النفط، كان لا بد من زيادة التعاون مع المملكة العربية السعودية؛ لتتمكن الصين من تنفيذ خططها هذه حيث أن مشروع "طريق الحرير" يمر بالعديد من دول الشرق الأوسط الأمر الذي يستدعي زيادة التعاون والتنسيق مع دول المنطقة (الردادي، 2019).

(1) متوسط التبادل التجاري = مجموع التبادلات التجارية للفترة / عدد سنين الفترة = 364.22 / 6 = 60.7

ثانياً: المجال السياسي

امتازت الفترة من عام 2012 الى عام 2017 بتعزيز العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية والصين، حيث كان هنالك توافق كبير في رؤى ومواقف الدولتين السياسية؛ فقد دعمت الصين الدور الإقليمي الرئيسي الذي تلعبه السعودية في المنطقة، كما دعمت الموقف السعودي من القضية الفلسطينية في إقامة دولة مستقلة للفلسطينيين وعاصمتها القدس الشرقية (عبد الله، 2018).

وقد عززت الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى بين الدولتين خلال الفترة 2012- 2017 العلاقات السياسية بين الجانبين، ومن أهم هذه الزيارات: (عبد الله، 2018)

- زيارة ولي العهد السعودي سلمان بن عبد العزيز للصين عام 2014، حيث شملت هذه الزيارة اتفاقيات تعاون سياسية واقتصادية وعسكرية بين الجانبين.
- عام 2016 زار ولي العهد السعودي محمد بن سلمان الصين، حيث التقى بالرئيس الصيني شي جين بينغ وحضر خلال الزيارة قمة العشرين المنعقدة في بكين.
- عام 2016، زار الرئيس الصيني شي جين بينغ المملكة العربية السعودية وتم خلال الزيارة توقيع 14 اتفاقية في مجالات عدة، منها: الطاقة والفضاء والعلوم، مما دفع العلاقات السياسية بين البلدين للأمام، وأعلن خلال الزيارة عن رفع مستوى العلاقات بين البلدين الى الشراكة الاستراتيجية الشاملة.
- عام 2017، زار العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز الصين، حيث جرى خلال هذه الزيارة توقيع اتفاقيات بقيمة تجاوزت 65 مليار دولار أمريكي.

يتضح مما سبق أن الزيارات المتبادلة بين الصين والمملكة العربية السعودية في الفترة (2012-2017) كانت على أعلى مستويات الهرم السياسي؛ مما يشير إلى المضي في تمتين العلاقات السياسية بين البلدين، كما

يتضح لنا من خلال تناول العلاقات السياسية بين الصين والمملكة العربية السعودية في الفترتين (1990-2011) و (2012-2017) أنها بدأت في الفترة الأولى بتبادل الزيارات على مستوى الوزراء، وكان هنالك زيارة واحدة للعاهل السعودي للصين عام 2006 خلال هذه الفترة، وتطورت تدريجياً حتى وصلت إلى مستوى الملوك والرؤساء لمعظم الزيارات في الفترة الثانية، وهذا يشير إلى أن العلاقات السياسية بين البلدين في الفترة الثانية كانت أمتن منها في الفترة الأولى.

من جانب آخر، شهدت الفترة الثانية (2012-2017) توقيع عدة اتفاقيات مهمة بين الصين والمملكة العربية السعودية، كان أولها توقيع اتفاقية بين الجانبين لزيادة التعاون النووي عام 2012، حيث كان الهدف من هذا الاتفاق تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال تطوير الطاقة الذرية للأغراض السلمية (Said, 2012). وفي عام 2014 تم توقيع عشرات الاتفاقيات خلال زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان للصين في مجالات عدة، من أبرزها: اتفاقية الطاقة وتخزين الزيوت، واتفاقية بين مجلس الغرف التجارية والصناعية ومركز تنمية التجارة الدولية الصينية، واتفاقية مع وزارة الاسكان السعودي لإنشاء مدينة جديدة في ضاحية الأصفر، واتفاقية لتنمية طريق الحرير، واتفاقية في المجال العلمي وغيرها من الاتفاقيات. كما تم توقيع 14 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين حكومتي الصين والمملكة العربية السعودية عام 2016 وذلك خلال زيارة الرئيس الصيني شين جين بينغ للمملكة العربية السعودية، وقد شملت على اتفاقيات استراتيجية مهمة للجانبين، مثل: اتفاقية تعزيز التعاون المشترك في شأن الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، واتفاقية لزيادة التعاون السياسي، واتفاقية التعاون في الطاقة الانتاجية واتفاقية عقد أنظمة دفاعية. وفي عام 2017 تم توقيع 21 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين المملكة العربية السعودية والصين بقيمة 65 مليار دولار، حيث شملت على اتفاقية تعاون استراتيجي في مجال البتروكيماويات واتفاقية لبناء مشروعات عملاقة للتكرير والكيماويات في الصين، بالإضافة الى اتفاقيات في مجال التقنية، المياه، الطاقة المتجددة والهندسة الآلية، حيث كان ذلك خلال زيارة قام بها العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز للصين؛ لتعزيز التعاون معها في مجالات التنمية خارج إطار قطاع النفط، كما شملت هذه الاتفاقيات على

قطاعات لم تكن موجودة بين الجانبين في الفترة الأولى (1990–2011)، مثل: التعاون في مجال الفضاء، ونقل التقنية الحديثة ومشاريع البنية التحتية، وقد التزمت المملكة العربية السعودية في هذه الاتفاقيات بتوفير كافة السبل لجذب الاستثمارات الصينية داخل المملكة وهذا ما لم يكن متاح في الفترة الأولى (القيسي، 2018).

ثالثاً: التعاون العسكري

سجلت نهاية الفترة (1990–2011) المملكة العربية السعودية كخامس مستورد عالمي للتجهيزات العسكرية في سوق عالمي نشط فيه تجارة الأسلحة بفعل الأزمات المتلاحقة في الدول العربية والإقليمية، وفي بداية الفترة (2012–2017) زاد حجم الاستيراد السعودي للأسلحة بشكل كبير حتى وصلت المملكة للمرتبة الأولى عالمياً في استيراد التجهيزات العسكرية عام 2014 بواقع 64.4 مليار دولار وبمقابل 56 مليار دولار عام 2013 (اشتيوي، 2015).

شكل سباق التسلح الجديد في الشرق الأوسط خاصة بعد الأزمات التي تعرضت لها المنطقة العربية والإقليمية عاملاً مهماً في زيادة استيراد المملكة العربية السعودية للأسلحة الصينية، حيث أشارت تقارير لأجهزة الاستخبارات الامريكية (CIA) أن الفترة التي تبعت العام 2011 شهدت مبيعات سلاح صينية للسعودية؛ فقد اشترت السعودية صواريخ "سي أس أس– 5" الصينية الصنع، وهي صواريخ باليستيه قصيرة المدى تتميز بدقتها في اصابة الهدف، وبينت التقارير إبرام السعودية اتفاقاً مع الصين عام 2012 ؛لشراء منظومة صواريخ حديثة لم تفصح عن تفاصيلها (CIA, 2017). كما قامت السعودية عام 2016 بشراء طائرات (الزاحف المجنح) من الصين، وهي طائرات بدون طيار لها قدرة عالية على المراقبة، وتتحمل اثنين من مطابقة صواريخ جو–أرض، وتطير هذه الطائرات لأكثر من 4000 كلم في 20 ساعة وتحمل حوالي 200 كجم، كما وتمتلك أجهزة استشعار متطورة وموجهة بالليزر (شي، 2017)

الفرع الثالث: نتائج مقارنة العلاقات الصينية السعودية خلال فترتي الدراسة

يقدم هذا الفرع نتائج مقارنة التعاون الصيني السعودي في المجالات التجارية والسياسية والعسكرية في الفترتين (1990-2011) و (2012-2017) والتي كانت على النحو التالي

اولاً : التبادل التجاري بين الصين والسعودية خلال فترتي الدراسة...دراسة مقارنة

تشير البيانات السابقة بأن متوسط قيمة التبادل التجاري بين الصين والسعودية في فترة الدراسة الأولى بلغت حوالي 37 مليار دولار أمريكي، حيث أن هذه القيمة أقل بكثير من متوسط قيمة التبادل التجاري للفترة الثانية (2012-2017) والتي بلغت حوالي 60.7 مليار دولار أمريكي. وقد بين العديد من الباحثين الزيادة في نمو العلاقات التجارية بين الصين والمملكة العربية السعودية؛ فقد تناولت الباحثة زينب عبد الله (2018) السياسية الخارجية الصينية تجاه المملكة العربية السعودية، وبينت أن العلاقات التجارية بين الصين والمملكة العربية السعودية نمت بوتيرة متسارعة خاصة في العقد الأخير؛ حيث بينت أن الصين في نهاية العام 2014 أصبحت الشريك التجاري الأول للمملكة العربية السعودية بواقع تبادل تجاري 74 مليار دولار، كما وتصدرت قائمة الدول المزودة للصين بالطاقة، وقد بينت الدراسة ازدياد حجم التعاون بين الشركات السعودية منها "سابك"، والشركات الصينية في مجال التجارة والبتروكيماويات. وأوضحت دراسة أجريت في مركز البحوث بكلية العلوم الادارية بجامعة الملك سعود تحت عنوان "العلاقات السعودية الصينية: الواقع والمستقبل" أن النمو الاقتصادي السريع للصين وحاجتها المتزايدة لبناء قدراتها الصناعية تحتاج للمزيد من النفط؛ مما جعل الوصول إلى مصادر الطاقة هدفاً استراتيجياً بالنسبة للصين، حتم عليها زيادة العلاقات الاقتصادية والسياسية مع المملكة العربية السعودية أكبر مزودي الطاقة في المنطقة ورفع التعاون الاقتصادي معها الى مستوى تعاون استراتيجي. وهذا يقودنا الى نتيجة مفادها أن العلاقات التجارية بين الصين والمملكة العربية السعودية تعززت عندما دخلت الصين مصافي الدول العظمى. وهذا ما تم توضيحه في الشكل (2.4)

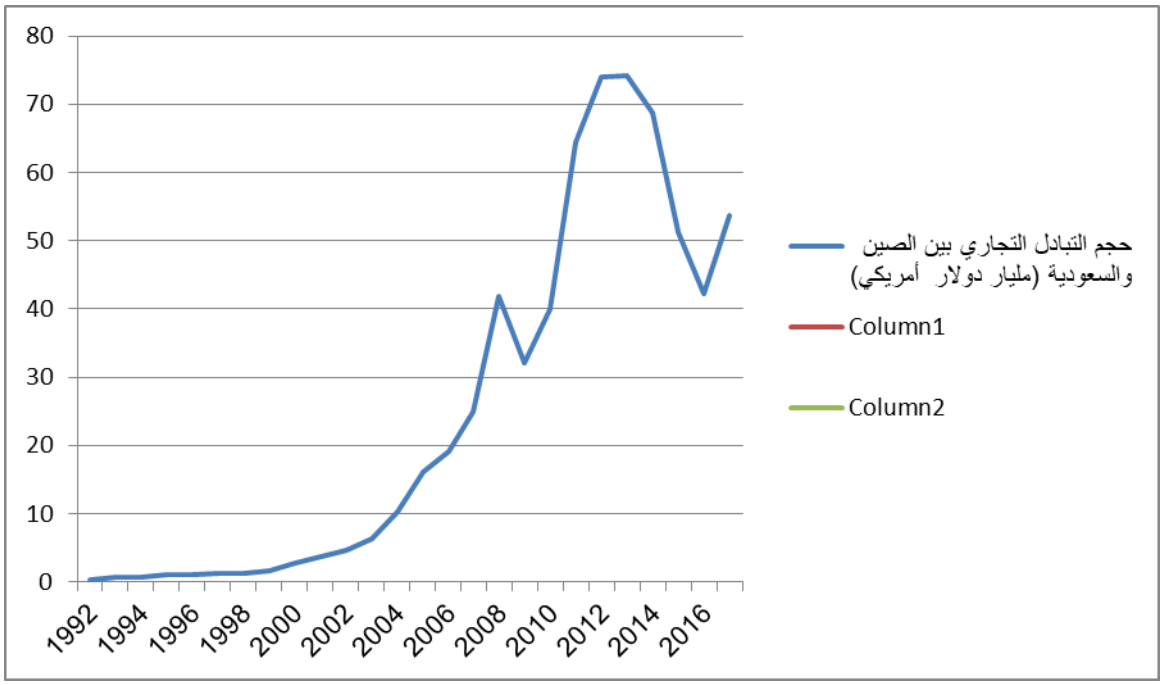

الشكل 2.4 : حجم التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية في الفترة (1992-2017)

ويجادل الباحث في عدة أسباب لزيادة حجم التبادل، منها: تأثر العلاقات السعودية الصينية بنمط القطبية؛ فعندما ازدادت احتياجات السعودية الأمنية وخاصة بعد الأزمات التي حلت بالمنطقة العربية، وازدياد التهديد الإيراني لها، توجهت السعودية للصين التي أصبحت في نادي الدول العظمى وذلك بعد استجابة الولايات المتحدة الضعيفة لاحتياجاتها الأمنية. كما أن تنامي العلاقات الصينية الإيرانية في العقد الأخير حفز السعودية على رفع التبادل والتعاون مع الصين حتى تبقي لها حليف مشترك مع عدوها ايران؛ لتستفيد منه في حال المفاوضات والوساطة ولكي لا تستحوذ ايران على السوق الصيني لتصدير النفط على حساب النفط السعودي. وقد أشار ويرف (Werff, 2018) إلى أن المملكة العربية السعودية عززت من علاقاتها التجارية والسياسية مع الصين، خاصة بعد أن أصبحت دولة عظمى لكي تحافظ على سوق يستوعب سلعتها النفطية، بالإضافة للخوف من أن تستولي ايران على هذا السوق على حساب النفط السعودي. وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن التغير في نمط القطبية وتحول الصين من دولة كبرى إلى عظمى أثر إيجابياً على العلاقات التجارية الصينية السعودية. كما

يرى الباحث أن التغيرات الطارئة على النظام الإقليمي لها أثر واضح على العلاقات الصينية السعودية، وهذا ما سيتم بحثه في المبحث التالي.

ثانياً : التعاون السياسي بين الصين والسعودية خلال فترتي الدراسة...دراسة مقارنة

من خلال بحث العلاقات السياسية بين الجانبين في الفترتين تبين أن العلاقات السياسية بين الصين والمملكة العربية السعودية في الفترة الثانية (2012–2017) كانت أمتن منها في الفترة الأولى (1990–2011). كما تبين من خلال تناول الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين أن الاتفاقيات المبرمة في الفترة الثانية (2012–2017) كانت اتفاقيات استراتيجية، وقد خرجت في مجالاتها عن إطار الاتفاقيات النفطية ومذكرات التفاهم السياسية العادية كما حدث في الفترة الأولى (1990–2011)؛ فقد تم في الفترة الثانية توقيع اتفاقية بين الجانبين في مجال التعاون النووي وتطوير الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وتوقيع اتفاقيات بمليارات الدولارات؛ لتعزيز التعاون المشترك في مشروعات الحزام والطريق، كما تم في الفترة الثانية توقيع اتفاقيات لعقد أنظمة دفاعية متطورة وتوقيع اتفاقيات شراكة وتعاون استراتيجي في مجال الفضاء، ونقل التقنية الحديثة ومشاريع البنية التحتية؛ لذلك يرى الباحث أن مستوى الاتفاقيات في الفترة الثانية زاد نوعياً وكمياً مقارنة باتفاقيات الفترة الأولى المتمثلة بالاتفاقيات النفطية والتقليدية. وقد أشار عابد (2019) أنه بالرغم من حالة الحلف الاستراتيجي وتطور العلاقات الأمريكية السعودية الكبير، إلا أن السعودية تقدمت خطوات غير مسبوقة نحو التعاون السياسي والإقتصادي والعسكري مع الصين في العقد الأخير (الفترة التي دخلت الصين فيها نادي الدول العظمى)؛ حيث قدمت الصين الدعم للسعودية في البنى التحتية والقدرات التكنولوجية مما أدى الى تطور كبير في العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة أن السعودية أصبحت زبوناً للصواريخ الباليستية الصينية، فيما أوضح الهلالي (2016) أن العلاقات السياسية بين الصين والمملكة العربية السعودية سجلت نمواً وتطوراً ملحوظاً في الفترة التي أصبحت فيها الصين قطب للنظام الدولي؛ حيث صدر بياناً مشتركا بين الجانبين وذلك لإقامة علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة

بينهما تماشياً مع رغبتهما في تعميق التعاون في كافة المجالات، وبين أن الطرفان متفقان على أن التعددية القطبية والعولمة الاقتصادية تزيد من الطابع الاستراتيجي والعالمي للعلاقات الصينية السعودية يوماً بعد يوم. يقودنا ما سبق إلى نتيجة مفادها أن تحول القطبية وانتقال الصين إلى دولة عظمى أثر ايجابياً على العلاقات السياسية بين الصين والمملكة العربية السعودية.

ثالثاً: التعاون العسكري بين الصين والسعودية خلال فترتي الدراسة.... دراسة مقارنة

بالرجوع للمعلومات السابقة وبالاستناد على تقارير وكالة الاستخبارات الامريكية (CIA) تبين أن التعاون العسكري بين المملكة العربية السعودية والصين لم يتأثر بفعل التحولات القطبية، وأن صفقات السلاح بقيت ضبابية بين الصين والمملكة العربية السعودية، ويرى الباحث أن من أهم الأسباب وراء ذلك هو مراعاة حالة الحلف الاستراتيجي بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي من الممكن أن تتأثر بهذه الصفقات كفرض عقوبات أمريكية على السعودية حال شرائها اسلحة صينية، وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة عبد الحي (2016) من أن حجم مبيعات السلاح للسعودية مازال محدودا ودون المستوى الذي تهدف اليه الصين؛ وذلك لعدة أسباب منها: ضعف تقنية نظم الأسلحة الصينية مقارنة بالأسلحة الغربية، والنفوذ الغربي في المنطقة العربية وما تشكله من ضغوط لتسويق نظم تسليحها.

ملخص نتائج المقارنة

تشير النتائج أعلاه إلى ارتفاع نمو التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية في الفترة الثانية (2012–2017) وبنفس السياق جاءت نتائج التعاون السياسي، أما بالنسبة للتعاون العسكري فقد بينت النتائج السابقة عدم تأثرها بين الفترتين. وبالضرورة تشير هذه المعطيات الى أن التغير في نمط القطبية أدى الى تطور ايجابي في اتجاه العلاقات بين الصين والمملكة العربية السعودية ونموها وتعزيزها.

المبحث الثاني: أثر التغير في النظام الإقليمي على العلاقات الصينية السعودية

إن الاحداث الإقليمية التي شهدتها المنطقة العربية مؤخراً، وما نتج عنها من تغيرات وتفاعلات استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وسقوط أنظمة عربية واندلاع حروب أهلية، أدى إلى حدوث موجة تغيرات في هيكل التحالفات الإقليمية والعلاقات بين الدول العربية والعالم الخارجي.

في هذا المبحث سيتم بحث موجات الربيع العربي التي حدثت مؤخراً في عدة دول عربية، وتأثيرها على العلاقات الصينية السعودية من خلال مطلبين، الأول: ثورات الربيع العربي والموقف الصيني منها، والثاني: أثر الثورات العربية على العلاقات الصينية السعودية

المطلب الأول: الثورات العربية وموقف الصين منها.

في أواخر عام 2010، شهدت عدة دول عربية حركات احتجاج شعبية عارمة نتيجة الفساد والترهل المستشري في بنية هذه الدول؛ وذلك بسبب أنظمتها السلطوية التي حكمت لعقود طويلة، حيث وصلت شعوب هذه الدول إلى درجة عالية من الفقر والجهل والخوف؛ مما جعلها تثور على هذه الأنظمة مطالبةً بالتغيير نحو الأفضل.

في هذا المطلب سوف تتناول الدراسة ثلاثة فروع رئيسية وهي: الفرع الأول: الثورة المصرية وموقف الصين منها، الفرع الثاني: الثورة اليمنية وموقف الصين منها، والفرع الثالث: الثورة السورية وموقف الصين منها.

الفرع الأول: الثورة المصرية وموقف الصين منها

أُطلقت شرارة الثورة المصرية في 25 كانون الثاني/ يناير لعام 2011؛ حيث تم التحشيد لهذه الثورة من قبل نشطاء معارضين عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ودون انتمائهم لأي فصيل سياسي، وقد كان الهدف هو النزول إلى الشارع للمشاركة بالاحتجاجات وتغير الأنظمة الحاكمة وإصلاحها، الأمر الذي لقي تفاعلاً وتجاوباً من آلاف المصرين في معظم المدن المصرية (صالح، 2012، ص:17).

كانت مطالب المتظاهرين في البداية تدعو إلى إجراءات إصلاحية للحد من الفقر والبطالة والفساد، ولكن سرعان ما استخدمت أجهزة الأمن المصرية القوة والعنف ضد المتظاهرين والمعتصمين، الأمر الذي زاد من إصرارهم على مطالبهم وتغيير مسار الاحتجاجات من المطالبة بالإصلاحات الى المطالبة برحيل نظام الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك (ابراهيم، 2012، ص:18).

كان الجيش المصري على وشك الدخول في المواجهات بفعل الضغط الذي كان يمارسه رموز النظام السابق عليه، غير أن المؤسسة العسكرية المصرية رفضت الوقوف إلى جانب الشرطة في مواجهة المتظاهرين. وفي تاريخ 28 كانون الثاني/ يناير لعام 2011 نزل الجيش إلى الشارع وأعلن أنه مع المتظاهرين ومهمته الحفاظ عليهم (ابراهيم، 2012، ص: 19)، وبتاريخ 10 شباط / فبراير علم 2011، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بيان قرر فيه انعقاد المجلس بشكل مستمر لمتابعة تطورات الثورة، وضمن خلاله إنهاء حالة الطوارئ في البلاد فور انتهاء الأحداث، وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، ودعا إلى عدم المساس بأمن المواطنين (البشري، 2012، ص:36).

عمت الاحتجاجات في كافة المدن المصرية وازدادت حدتها، الأمر الذي أدى إلى تحقيق مطالب المتظاهرين والإطاحة بالرئيس (محمد حسني مبارك)؛ حيث ظهر نائب الرئيس المصري (عمر سليمان) وتلا على شاشات التلفاز بيانه الشهير وهو تخلي لرئيس (مبارك) عن منصب رئيس الجمهورية، وتكليف المجلس

الأعلى للقوات المسلحة المصرية بإدارة شؤون البلاد،وقد تعهد بعدها المجلس الأعلى للقوات المسلحة من خلال بيان له صدر 12 شباط / فبراير لعام 2011 على التزامه بكافة البيانات التي أصدرها سابقاً، واعتبر حكومة احمد شفيق التي عينها مبارك قبيل تنحيه بحكومة تسيير أعمال لحين تشكيل حكومة جديدة، كما تعهد المجلس بانتقال السلطة لنظام حكم مدني من خلال انتخابات حرة ونزيهة (البشري، 2012، ص:36-37).

في عام 2012، أُجريت أول انتخابات رئاسية وبرلمانية، حيث فاز فيها حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين بأغلبية مقاعد مجلسي الشعب والشورى، وفاز محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة بانتخابات الرئاسة وأصبح أول رئيس مدني منتخب منذ العام 1952، وبعد مرور عام على توليه رئاسة الجمهورية، عزله الجيش المصري عن الحكم وقام باعتقاله مع عدد من معاونيه، بالإضافة إلى قيادات جماعة الإخوان المسلمين (صالح، 2012، ص:21).

وصف الموقف الصيني من الثورة المصرية بأنه موقف حذر ومترقب حتى تتضح الصورة النهائية لهذه الثورة (البرصان، 2011، ص:52)، ونظراً للرصيد الجيد من العلاقات التاريخية التي كانت تربط جمهورية الصين مع الأنظمة المصرية، بقيت الصين تراقب التطورات في الشارع المصري بخوف وذهول، وخشية على سقوط نظام مبارك الذي حافظ على إرث العلاقات الصينية المصرية، وبقيت الصين طوال فترت الاحتجاجات ملتزمة بالصمت تطبيقاً لمبدأ السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، كما ورفضت الصين التدخلات الخارجية في الشأن المصري الداخلي. وكانت الصين تتخوف من انتقال عدوى الثورة المصرية إليها، حيث قامت بحجب كلمة "مصر" عن محركات البحث وموقع التواصل الاجتماعي، وعدم بحث أحداث الثورة المصرية في الأخبار الصينية (حجازي، 2013، ص:264).

قامت الصين بعد ثورة 25 يناير وما تبعها من انتخاب لمحمد مرسي وعملية عزله، بإيفاد عدد من مسؤوليها إلى مصر بعد انتهاء كل مرحلة لبيان قوة العلاقات المصرية الصينية، واحترام الصين لرأي الشعب

المصري وبقاء التنسيق الثنائي بين الجانبين كون مصر دولة مهمة في الإقليم العربي بالنسبة للصين، بغض النظر عن الجهة الحاكمة (سفارة جمهورية الصين لدى سلطنة عمان، 2014).

يرى الباحث أنه بالإضافة إلى التزام الصين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ظلت طول فترة الاحتجاجات قلقة من أن تخسر رصيد علاقاتها مع مصر أهم الدول العربية وأولها في إقامة علاقات معها، كما أنها كانت حذرة من رسم موقف واضح لها من أطراف الصراع؛ لكي تستطيع التعامل مع أي سيناريو محتمل فيما بعد الثورة.

ومن جانب آخر، فإن العلاقات التجارية بين الصين والمملكة العربية السعودية لم تتأثر بفعل الثورة المصرية، حيث يبين الجدول التالي حجم التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية قبل وبعد الثورة المصرية.

جدول 4.4 : حجم التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية قبل وبعد الثورة المصرية

السنة	حجم التبادل التجاري (مليار دولار أمريكي)	معدل النمو السنوي [1]	السنة	حجم التبادل التجاري (مليار دولار أمريكي)	معدل النمو السنوي
2009	32	%23.44-	2012	74	%14.92

([1]) معدل النمو السنوي = القيمة الحالية – القيمة السابقة / القيمة السابقة x 100

%0.37	74.28	2013	%25	40	2010
7.33-	68.83	2014	%61	64.39	2011

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التبادلات التجارية بين الصين والمملكة العربية السعودية نمت بشكل طبيعي وعادي، حيث أن هنالك ارتفاع في التبادل التجاري بين الصين والسعودية بعد الثورة المصرية مباشرة، إلا أن هذا الارتفاع طفيف وهو يتأثر أكثر بانتقال الصين إلى مصاف الدول العظمى أكثر من كونه مرتبط بالثورة المصرية، ويرى الباحث أن من أهم أسباب عدم التأثير هذه هو وجود رصيد جيد من العلاقات التاريخية بين مصر والصين، وكذلك رضى المملكة العربية السعودية عن الموقف الصيني شبه المحايد من الثورة المصرية وتعاملها مع جميع أطراف النزاع بحذر وترقب.

وفيما يتعلق بالجانب السياسي فقد زادت الاتفاقيات الموقعة بين الصين والمملكة العربية السعودية بعد اندلاع الثورة المصرية، حيث تم توقيع اتفاقيات لزيادة التعاون النووي عام 2012، وتوقيع عشرات الاتفاقيات في مجال التعاون السياسي والعلمي وغيرها من الاتفاقيات عام 2014، كما تم توقيع 14 اتفاقية في مجال التعاون السياسي والأنظمة الدفاعية وغيرها من الاتفاقيات عام 2016 ، بالإضافة الى توقيع 21 اتفاقية بقيمة 65 مليار دولار عام 2017 شملت مجال البتروكيماويات وبناء المشاريع العملاقة ومجال التقنية والطاقة المتجددة والفضاء (القيسي، 2018). ويرى الباحث أن الصين أدركت بانتقال قيادة المنطقة العربية من جمهورية مصر العربية إلى المملكة العربية السعودية، وخاصة بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، لذلك كان على الصين رفع مستوى التعاون السياسي مع المملكة العربية السعودية.

الفرع الثاني: الثورة اليمنية وموقف الصين منها

اشتعلت شرارة الثورة اليمنية في بدايات شهر شباط / فبراير لعام 2011، حيث خرج مئات الآلاف من اليمنيين إلى الشوارع والميادين العامة في معظم المدن اليمنية، حتى وصل عدد المتظاهرين إلى عشرات الآلاف في هذه الاحتجاجات، وكان المطلب الأساسي للمتظاهرين: إسقاط نظام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح (الربيعي، 2012، ص:152-153)، وقد شهدت الثورة انشقاق في صفوف الجيش اليمني، ومنهم قائد الفرقة الأولى / مدرع بالجيش اليمني علي محسن الأحمر، وانشقاق عدد من وزراء الحكومة، والسلك الدبلوماسي في الخارج وأعضاء من قيادات المؤتمر الشعبي اليمني (الربيعي، 2012، ص:182).

ومع تطور الأحداث في المدن اليمنية وسقوط عدد من الضحايا المدنيين، قدمت دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية بتاريخ 23 تشرين الثاني / نوفمبر عام 2011 "المبادرة الخليجية" والتي لقيت دعماً من مجلس الأمن الدولي وتضمنت هذه المبادرة تنحي الرئيس علي عبد الله صالح مع توفير حصانة له، وتفويض كامل صلاحياته لنائبه عبد ربه منصور هادي لحين إجراء انتخابات خلال 60 يوم، كما نصت المبادرة على أن يقوم الرئيس الجديد بتشكيل لجنة لإعداد الدستور الجديد لليمن وعرضه للاستفتاء الشعبي (جريدة الرياض، 2014).

انخرطت جماعة الحوثي اليمنة بالاحتجاجات وكان لها تأثير كبير على المشهد اليمني، حيث تمكنت بتاريخ 21 سبتمبر لعام 2014 الاستيلاء على السلطة في العاصمة صنعاء، الأمر الذي قلب الموازين وغير مسار الثورة الى الاتجاه العسكري، وأصبح الموقف عبارة عن حرب تدار بالوكالة بين إيران والسعودية؛ مما أوجب على السعودية التدخل العسكري في اليمن في عملية "عاصفة الحزم" بتاريخ 26 مارس 2016 (عردوم، 2017، ص:1).

اتسم موقف الصين تجاه الثورة والصراع في اليمن بالغموض والحذر من اتخاذ موقف لصالح طرف على الطرف الآخر، كما طالبت الصين أطراف الصراع في اليمين إلى وقف إطلاق النار وعمل مفاوضات سياسية لحل الصراع، ورفضت الصين أن تنحاز إلى أي جانب ودعمت أي حل سلمي يستند الى قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي؛ وذلك حفاظاً على مصالحها في اليمن والمتمثلة في الاستثمارات وتأمين طريق إمداداتها النفطية من المنطقة (لي، 2015).

يرى الباحث أن مصالح الصين المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط جعلتها حيادية تجاه الثورة اليمنية وأطراف الصراع فيها، حيث تعتمد الصين بشكل أساسي في وارداتها النفطية على إيران والمملكة العربية السعودية، وهما طرفا الصراع في اليمن، فانحياز الصين لأي طرف في اليمن يقودها إلى خلاف مع شركاء استراتيجيين في المنطقة (إيران والسعودية)؛ فإيران استثمرت في الحرب اليمينة وذلك بهدف إحراز مزيد من النفوذ كون اليمن يحظى بموقع استراتيجي متميز ووزن جيوسياسي مؤثر في المنطقة؛ حيث ترى إيران من خلال دعمها للحوثيين لتموضعهم في السلطة اليمنية عاملاً مساعداً لها لزيادة نفوذها في المنطقة، مما يمكنها من التحكم في حركة العبور في مضيق باب المندب ومضيق عدن حيث الممر المائي الرئيسي للنفط العالمي (القاضي، 2017، ص36) لهذا، يرى الباحث أن الصين تراقب بقلق شديد الوضع المتفجر هناك، وتقف على جنب من هذه الأحداث، فهي قلقة من الفراغ الأمني الذي يشكل بيئة حاضنة للإرهاب وتخشى الخطر على استثماراتها.

وبالرجوع الى الجدولين (1.4) و (2.4) نلاحظ أن حجم التبادلات التجارية بين المملكة العربية السعودية والصين تراجعت في عامي 2015 و 2016، حيث يرى الباحث أن هذا التراجع من أحد اسبابه الحرب اليمنية؛ فالصين بالرغم من أنها صوتت لصالح قرار الأمم المتحدة رقم (2216) بحظر بيع الأسلحة للحوثيين، إلا أنها عارضت التدخل العسكري للتحالف بقيادة السعودية لليمن على لسان الناطق باسم وزارة خارجيتها الذي صرح للصحفيين أن الصين ضد أي تدخل عسكري في اليمن وانها تدعم الحل السلمي وتدعو الأمم المتحدة

لاتخاذ موقفها للمساعدة في الحل السلمي (عوف، 2018)؛ محافظة بذلك على حالة اتزان في علاقاتها مع شريكين استراتيجيين (إيران والسعودية)، الأمر الذي انعكس على مبيعات السلاح الصينية للسعودية؛ فالصين لا تريد أن تخسر علاقتها الاستراتيجية مع ايران بسبب بيع اسلحة للسعودية تستخدمها ضد جماعة الحوثي المدعومة مالياً وعسكرياً من إيران؛ فالعلاقات الصينية الايرانية تعتبر من القواعد الأساسية في سياسة الصين الخارجية، وتتمحور هذه العلاقات في تصدير الغاز والنفط الإيراني للصين، وبالمقابل مساعدة الصين لإيران بتطوير برنامجها النووي وتوفير السلع الاستهلاكية لأسواقها. كما أن الصين تريد إنهاء القتال في اليمن وعودة الاستقرار إليه لضمان سلامة مصالحها في المنطقة. وقد بين راماني (2017) أن الصين تسعى إلى وقف القتال في اليمن وعودة الاستقرار إليه لتحقيق مصالحها الاستراتيجية؛ فالصين ترى في عودة الاستقرار لليمن فرصة كبيرة للوصول إلى مضيق باب المندب اليمني الذي يربط القرن الإفريقي بالشرق الأوسط، الأمر الذي سيسهل على الصين توسيع مشروع الحزام والطريق إلى المملكة العربية السعودية وبالتالي توسيع نفوذها في الشرق الأوسط. ومن هنا يرى الباحث عدم وجود انسجام في الموقف السعودي والصيني من الثورة اليمنية؛ فالسعودية أعلنت بدء العملية العسكرية في اليمن على لسان الناطق باسم وزارة دفاعها أحمد العسيري، وهذا قوبل برفض صيني أقرب إلى الموقف الايراني والروسي، وقد طالب الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية جميع الاطراف الى وقف إطلاق النار، وأن تتخذ الأمم المتحدة دور قيادي لحل الصراع سياسياً؛ لذلك يرى الباحث أن الثورة اليمنية وخاصة التدخل العسكري للسعودية في اليمن عام 2016 أثر سلباً على التعاون التجاري والعسكري بين الصين والمملكة العربية السعودية. وفيما يتعلق بالتعاون السياسي بين الصين والمملكة العربية السعودية، وبالرجوع للنتائج السابقة لهذه الدراسة، يرى الباحث أن التعاون السياسي بين الجانبين تأثر بشكل كبير بنمط القطبية وانتقال الصين الى مصافي الدول العظمى ولم يكن للثورة اليمنية تأثير على التعاون السياسي بين الجانبين، حيث إن الزيارات المتبادلة بين الجانبين كما بينا سابقاً في المبحث الأول من هذا الفصل تركزت مواضيعها واتفاقياتها على تعزيز التعاون السياسي بين الجانبين بدوافع اقتصادية ولم يكن في هذه الاتفاقيات ما يشير إلى تأثير الثورة اليمنية على

سير العلاقات السياسية، بل اكتفت الصين من خلال بيانات وزارة خارجيتها على حث اطراف النزاع على وقف إطلاق النار وسلك السبل السلمية لحل الخلاف. وعليه، يرى الباحث أن الثورة اليمنية لم يكن لها أي تأثير على التعاون السياسي بين الصين والمملكة العربية السعودية.

جدول 5.4: حجم التبادل التجاري والاتفاقيات الموقعة بين الصين والمملكة العربية السعودية قبل وبعد الثورة اليمينة.

السنة	حجم التبادل التجاري (مليار دولار أمريكي)	الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين	السنة	حجم التبادل التجاري (مليار دولار أمريكي)	الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين
2009	32	توقيع مذكرات تفاهم في الاستثمار والعلوم وتقنية الفضاء	2014	68.83	عشرات الاتفاقيات في مجالات التعاون السياسي والطاقوي
2010	40	اتفاقية نيات للتدريبات الأمنية	2015	51.2	لا اتفاقيات
2011	64.39	اتفاقية لشراء السعودية "مدافع هاوتزر و صواريخ سي اس اس-5" صينية الصنع	2016	42.3	توقيع 14 اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجال التعاون السياسي والطاقوي ومشروع الحزام

					والطريق. توقيع اتفاقية لشراء السعودية طائرات بدون طيار صينية الصنع
2012	74	اتفاقية التعاون النووي	2017	53.61	توقيع 21 اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجال البتروكيماويات ومشاريع عملاقة للتكرير ومجال التقنية
2013	74.28	لا اتفاقيات			

المصدر : الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التبادلات التجارية بين المملكة العربية السعودية والصين تراجعت بشكل ملحوظ عام 2016، وهو العام الذي تدخلت فيه السعودية عسكرياً في اليمن، وهذا يوحي للباحث بأن أحد أسباب تراجع التبادلات التجارية هذه هو الحرب التي اندلعت عام 2016 بين المملكة العربية السعودية وقوات التحالف من جهة، و جماعة الحوثي والرئيس المخلوع علي عبد الله صالح من جهة أخرى، بالإضافة إلى عدم انسجام موقف الطرفين من هذه الثورة، وقد شكلت هذه الحرب البيئة المناسبة لنمو الجماعات الإرهابية والقراصنة في المنطقة؛ مما زاد مخاوف الصين من عرقلة حركة الملاحة والتجارة (لي، 2015). كما نلاحظ من خلال

الجدول السابق نُدرة الاتفاقيات العسكرية بين السعودية والصين بعد اندلاع الثورة اليمنية وانحصارها في المجلات الأخرى.

الفرع الثالث: الثورة السورية وموقف الصين منها

انطلقت شرارة الثورة السورية بتاريخ 15 آذار / مارس عام 2011 للمطالبة برحيل نظام الرئيس السوري بشار الأسد الذي وصف بالسلطوي وممارسة الفساد وقمع الحريات، وقد كان من أهم الدوافع التي أدت الى نشوب الثورة حصر السلطة في يد الرئيس الذي منع تداولها سلمياً، وغياب التوازن بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وهيمنة السلطة التنفيذية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية واستشراء الفساد؛ مما أدى الى بدء الاحتجاجات عن طريق قيام بعض الطلاب في محافظة درعا بالكتابة على حائط مدرستهم " الشعب يريد إسقاط النظام" مما جعل قوات الأمن السوري تعتقلهم وتعذبهم وترفض الأفراج عنهم، الأمر الذي أثار سكان المحافظة في وجه قوات الأمن، وقامت الأخيرة باستخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين مما أدى الى سقوط جرحى وقتلى في صفوف المتظاهرين، وامتدت الثورة بعدها الى باقي المحافظات السورية (اسماعيل، 2013، ص: 106).

انحرف مسار الاحتجاجات حيث تحولت من احتجاجات سلمية الى مواجهات مسلحة بين قوات النظام السوري من جانب والشبان المسلحون وأفراد منشقين عن الجيش السوري من جانب آخر (كساب، 2014، ص76). وما لبث إلا أن اشتعلت الثورة في معظم المدن السورية، الأمر الذي جعل النظام يطلق العنان لقواته لقمع المتظاهرين في ظل تعتيم إعلامي. ومع تطور الأحداث بصورة سريعة، أدرك النظام خطورة الموقف وحاول توظيف القوة الناعمة من خلال إصدار مرسوم رئاسي يتضمن بعض الإصلاحات، وهو ما أعلنت عنه مستشارة الرئيس السوري بشار الأسد "بثينة شعبان" بتاريخ 24 مارس لعام 2011، والذي يتضمن إصلاحات سياسية تشمل إنهاء حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ عام 1963، وإصدار قانون جديد يسمح بتعدد الأحزاب

السياسية، ومحاربة الفساد، وإعطاء حرية أكبر للإعلام، وتقديم حزمة إصلاحات اجتماعية وزيادة رواتب موظفي القطاع العام، بالإضافة الى الإفراج عن المعتقلين السياسيين (عبد القادر، 2013، ص67)

لم يكن للإصلاحات التي وعد بها الرئيس أي تغيير حقيقي، الأمر الذي زاد من وتيرة المواجهات المسلحة بين النظام والمعارضة، واستمر النظام بقمع المتظاهرين وزج الآلاف منهم في السجون ورفض عمل أي إصلاحات جذرية، مما أدى الى ظهور جماعات مقاومة مسلحة وغير منتظمة خاصة في المناطق الحدودية وحدوث انشقاقات داخل المؤسسة العسكرية السورية (عبد الشافي، 2011، ص99).

بدأت هياكل وأحزاب سياسية جديدة بالتشكل أسهمت بشكل كبير في الالتحاق بالحراك الشبابي، والعمل على تمثيل المعارضة، ونقل الأزمة من الريف الى المركز، كما بدأت خارطة التشكلات العسكرية والسياسية للمعارضة والقوى الفاعلة في سوريا بالتشكل واتفقت جميعها على خلع نظام الرئيس السوري بشار الأسد، ولم تتفق على أي شيء آخر (إسكندر، 2013، ص88). في 11 تشرين الثاني عام 2012، تشكل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في دولة قطر، حيث جمع هذا الجسم أطياف المعارضة والثورة جميعها وانتخب معاذ الخطيب رئيساً له، وكان الهدف منه بناء بديل سياسي وديمقراطي يتولى المرحلة الانتقالية وإدارة الأزمة الحالية (احمد، 2012، ص125).

نجح النظام السوري في بناء تحالف يتشكل من عناصر داخلية وإقليمية ودولية داعمة له، حيث كان من أهمها المؤسسة العسكرة (الجيش) والمجالس الشعبية (الشبيحة)، وفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني والذي تدخل عسكريا بإرسال أسلحة وآلاف المقاتلين والخبراء العسكرين، وحزب الله اللبناني الذي أرسل مقاتليه الى سوريا، بالإضافة إلى التدخل العسكري والدعم الكبير من الجانب الروسي (ابو مصطفى، 2015، ص49-50).

جاء التدخل العسكري الروسي في سوريا بناء على طلب من الرئيس السوري بشار الأسد، وجاء هذا التدخل بعد اتخاذ الروس قرارهم الاستراتيجي نتيجة استقراء الوضع السياسي والعسكري في سوريا من جهة،

والموقف الدولي من هذه الأحداث من جهة أخرى. دخلت الأزمة السورية منعطفاً جديداً بعد التدخل العسكري الروسي، وبدأت العمليات الجوية الروسية بتاريخ 30 سبتمبر 2015، بعد موافقة الكرملين لاستخدام القوة العسكرية خارج الحدود. وتكمن أهداف روسيا من التدخل العسكري في سوريا بأهداف معلنة تتمثل في تلبية طلب النظام السوري لروسيا بالتدخل عسكرياً والقضاء على إسلاميين روس متشددين مع تنظيم الدولة الإسلامية قبل عودتهم الى روسيا. أما الأهداف غير المعلنة فتكمن في بحث روسيا عن دور مهم في النظام الدولي الجديد والحفاظ على هيبتها، والمحافظة على قاعدة التموين العسكري الروسية في ميناء طرطوس السوري، ومنافسة النفوذ الأمريكي في المنطقة ورغبتها في أن تكون عنصر مهم على طاولة مفاوضات حل الأزمة (ابو دراز، 2016، ص44-45)

لقد اتسم الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية في بدايتها بالموقف المحايد الحذر، حيث كانت تراقب الأحداث دون إبداء موقف معين، وقد دعت النظام والمعارضة الى حوار وطني تشارك فيه جميع القوى السياسية للتوصل الى حل سلمي، وطالبت النظام لتلبية مطالب الشعب السوري وعمل إصلاحات، وأكدت على ضرورة وقف أعمال العنف. عارضت الصين بشدة أي تدخل خارجي يهدف إلى إسقاط النظام السوري، واعتبرت أن مستقبل سوريا يجب أن يحدده السوريون أنفسهم؛ حيث صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية أن الصين تعارض بشدة أي تدخل عسكري في سوريا وتدعم الحل السياسي والسلمي لحل الأزمة السورية (أيوب، 2012، ص26). كما استخدمت الصين حق النقض (الفيتو) ضد القرارات التي استصدرتها الدول الغربية في مجلس الأمن الدولي بهدف إسقاط النظام السوري وفرض عقوبات عليه (عبد الحي، 2012)

يعتقد الباحث أن الأزمة السورية من أهم قضايا المنطقة الاستراتيجية بالنسبة للصين؛ فسوريا تقع في قلب المنطقة العربية وهي قريبة من إيران والتي تعتبر من المزودين الرئيسيين للصين بالنفط؛ لذلك يرى الباحث أن الأزمة السورية من المحتمل أن تؤثر على الأمن القومي الصيني؛ حيث أن سقوط النظام السوري سيؤدي إلى

إضعاف النظام الإيراني، وبالتالي تهديد طرق تدفق النفط الإيراني الى الصين. كما يرى الباحث أنه بالرغم من الموقف الصيني المحايد والمعلن تجاه الأزمة السورية، إلا أن الموقف الصيني منحاز بطريقة أو بأخرى إلى النظام السوري. وبالرجوع إلى الجدول (5.4) يجادل الباحث في سبب آخر لتراجع التبادلات التجارية، وهو الأزمة السورية التي أثرت على العلاقات الدولية وأدت الى زعزعة المنطقة وتهيئة بيئة اقليمية حاضنة للإرهاب والقرصنة، الأمر الذي عرقل عملية التبادل التجاري والنفطي بين السعودية والصين. كما يرى الباحث أن موقف الصين من النظام السوري باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد القرارات التي استصدرتها الدول الغربية في مجلس الأمن الدولي بهدف اسقاط النظام السوري وفرض عقوبات عليه، لم ينسجم مع الموقف السعودي الداعي لإسقاط نظام الاسد كما جاء في تصريح لوزير الخارجية السعودي عادل الجبير خلال أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة قال فيه: "إن على الرئيس السوري بشار الأسد التنحي أو مواجهة الخيار العسكري" (الجزيرة، 2015)، كما أنه كان من أهم الأسباب التي أدت الى ضعف التعاون التجاري والعسكري بين الصين والمملكة العربية السعودية، ويرى الباحث ايضاً أن السعودية تنظر إلى ضعف التعاون العسكري مع الصين كنوع من العقوبات تجاه موقفها من الأزمة السورية.

ومن جانب آخر، يرى الباحث بالرجوع إلى النتائج السابقة لهذه الدراسة أن التعاون السياسي بين الصين والمملكة العربية السعودية تأثر بالمقام الأول بدخول الصين مصافي الدول العظمى كما وضحنا في الثورة اليمنية ولم يكن هنالك ما يشير خلال اللقاءات الرسمية والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين بتأثر العلاقات السياسية بين الصين والسعودية بالثورة السورية؛ لذلك يرى الباحث أن الثورة السورية كما هي الثورة اليمنية لم تؤثر على التعاون السياسي بين الصين والمملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: أثر الثورات العربية على العلاقات الصينية السعودية

منذ اندلاع الثورات العربية أواخر عام 2010 والصين تراقب الأحداث بحذر، حيث اهتمت الصين بشكل واضح بهذه الثورات وتأثرت العلاقات بينها وبين الدول العربية بفعلها، وكان لموقف الصين من هذه الثورات أثر على طيبة العلاقات الصينية العربية.

تأثرت سياسة الصين وسلوكها بفعل الثورات العربية في عدة اتجاهات: (فرحات، 2013، ص41)

1. أهمية الانتقال من نظام دولي أحادي القطبية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب.
2. الاهتمام بمبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية كمبدأين رئيسين تأسس عليهما النظام الدولي.
3. نظر الصين للثورات العربية بأنها تمثل تهديداً لأمنها واستقرارها الداخلي.

وصفت الحكومة الصينية الثورات العربية بأنها عبارة عن اضطرابات داخل المنطقة العربية، وأن مسبباتها عبارة عن عوامل داخلية اجتماعية واقتصادية أكثر منها سياسية، وانتقد بعض السياسيين الصينين الحكومات العربية بأنهم قد أدخلوا شعوبهم في دوامة من الفوضى والعنف بدلاً من مواجهة البطالة والفساد المستشري ببلادهم (شقير، 2013).

يعتقد الباحث أن هنالك مجموعة من المحددات التي جعلت الصين تعيد النظر في علاقاتها مع الدول العربية؛ لما أحدثته ثورات هذه الدول من أثر على العلاقات العربية الصينية، ومن بين هذه المحددات:

اولاً: المصالح الصينية في المنطقة العربية

أثرت الثورات العربية في سياسة الصين الخارجية تجاه المنطقة العربية؛ لما للمنطقة العربية من أهمية استراتيجية بالنسبة للصين، فهي تشكل سوق اقتصادي هام للمنتوجات الصينية، وتشكل أحد المصادر المهمة لتزويد الصين بالنفط، كما تعتبر الصين الرابعة عالمياً في مبيعات السلاح للدول العربية، لذلك ترى الصين أن أي تغيير في الأنظمة السياسية العربية الحالية قد يؤثر على تجارتها ويفقدها السيطرة على النفط (عبد الحي، 2012).

ثانياً: خوف الصين من انتقال عدوى الثورات العربية داخل أراضيها

زادت مخاوف الحكومة الصينية من أن ينتج عن الثورات العربية تنامي لظهور الحركات المتطرفة والتي قد تتيح لها الثورات من تولي سدة الحكم؛ مما قد يشجع على انتشار مثل هذا التحول داخل الأراضي الصينية وخاصة ذات الأغلبية المسلمة؛ وذلك لوجود أفراد داخل هذه الأغلبية تلقت تعليمها في الجامعات الموجودة في الدول العربية مما يجعلها أكثر ميلاً لمحاكاة ثورات الربيع العربي ونقل تجربتها الى داخل الصين، كما قامت الحكومة الصينية بعمل إجراءات لمنع انتقال عدوى الثورات العربية لداخل الصين، منها: حظرها على الإنترنت عبارات تستعمل في الثورات العربية، مثل: الربيع العربي، ومصر، وميدان التحرير وغيرها (حسيب، 2012، ص152).

ثالثاً : القلق الصيني من زيادة النفوذ الأمريكي على المنطقة العربية

تدرك الصين الخطر الصادر عن زيادة النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية، وهو السيطرة على النفط وطرق نقله؛ فالصين تعي أن الولايات المتحدة تريد التغيير في الأنظمة العربية لأنظمة أكثر تماشياً مع سياساتها وهذا ما لا تريده الصين خوفاً على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، ففي نظر الصين سيطرة الولايات المتحدة على النفط العربي يعني سيطرته على طرق نقله والتحكم بها؛ لذلك اتخذت الصين بعد الثورات العربية عدة آليات للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية وعلاقاتها مع الدول العربية تمثلت في تشكيل دور سياسي ودبلوماسي مؤثر

في واقع المنطقة العربية، واستخدامها للقوة الناعمة وخاصة الناحية الثقافية؛ لتساعد الشعوب العربية في التعرف على تجربة التنمية في الصين، كما قامت الصين بتنقيح سياساتها وتكييفها لكي تتلاءم مع سياسة وظروف كل دولة عربية (حلمي، 2013).

رابعاً: القلق الصيني من تنامي الدور الروسي في المنطقة لاسيما سوريا

ازدادت المصالح الروسية بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وخاصة بعد ثورات الربيع العربي، حيث إن لروسيا مصالح استراتيجية في المنطقة العربية تتمثل في الوصول إلى المياه الدافئة المتمثلة في البحار والمحيطات والممرات المائية المطلة عليها المنطقة العربية، باعتبار روسيا محاطة بالمياه المتجمدة وكل ممراتها المائية متجمدة، كما أن روسيا من خلال تواجدها في المنطقة العربية وتدخلها في الأزمة السورية تسعى للعودة الى الساحة الدولية كقوة دولية فاعلة، بالإضافة الى حماية حدودها الجنوبية من التهديدات المحتملة (محمود، 2016).

بالرغم من انسجام الموقف الصيني والروسي من الأزمة السورية، إلا أن الصين قلقة من زيادة النفوذ الروسي في المنطقة العربية لاسيما سوريا، حيث أن توسع النفوذ الروسي في سوريا يتعارض مع رغبة الصين في الهيمنة آسيوياً، وهذا من شأنه أن يضاف على رصيد الخلافات بين البلدين والمتمثلة في الخلافات الحدودية بينهما (البحيري، 2017)

خامساً: أثر الثورات العربية على مبادرة الصين "الحزام والطريق"

أثرت الاضطرابات والأزمات التي تعيشها المنطقة العربية منذ اندلاع الثورات فيها على خطة الصين في اتمام مبادرتها "الحزام والطريق" في الدول العربية وخاصة التي شهدت الثورات، إذ لا تزال هذه الدول مثل سوريا واليمن وليبيا تعاني من صراعات عسكرية تعيق من الانخراط في هذه المبادرة (شقير، 2017).

توصل الباحث الى أن العلاقات الصينية السعودية تأثرت بشكل مباشر بثورات الربيع العربي في بعض المجالات وهي على النحو التالي:

- الثورة المصرية: لم يكن هنالك تأثير للثورة المصرية على العلاقات التجارية والعسكرية بين الصين والمملكة العربية السعودية، بينما تأثر التعاون السياسي إيجابياً بين الجانبين بعد الثورة المصرية وذلك لانتقال قيادة المنطقة العربية من مصر الى السعودية.
- الثورة اليمنية: تأثرت العلاقات التجارية والعسكرية سلباً بين الصين والمملكة العربية السعودية بفعل الثورة اليمنية وخاصة التدخل العسكري السعودي في اليمن، بينما لم يكن هنالك تأثير على الجانب السياسي.
- الثورة السورية: تأثرت العلاقات التجارية والعسكرية سلباً بين الصين والمملكة العربية السعودية بفعل الثورة السورية، بينما لم يكن هنالك تأثير على الجانب السياسي.

يجادل الباحث بأن السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية تأثرت بثورات الربيع العربي، ولكن سيحاول الجانبين وبالأخص الصين ألا تخسر علاقاتها مع الدول العربية لوجود مصالح استراتيجية لها في المنطقة العربية.

الفصل الخامس: ملخص النتائج، النقاش والتوصيات

المقدمة

إن الرصيد الكبير المتراكم للعلاقات الصينية العربية يشكل قاعدة مهمة وواسعة لعلاقات أكثر قوة وتنوع في المستقبل بين الجانبين. كما أن التجارة الخارجية للصين جعلت اقتصادها ينمو بشكل متسارع وكبير، حيث غزت البضائع الصينية معظم أسواق العالم، وخاصة الأسواق العربية. كما طورت الصين قوتها العسكرية بشكل كبير وأصبح لها وضعها على المستوى العالمي، الأمر الذي جعلها تسوق أسلحتها في كثير من دول العالم ومنها الدول العربية.

من جانب آخر، تطورت العلاقات الصينية السعودية بشكل كبير منذ العام 1990، وتميزت هذه العلاقات بأنها كانت وثيقة وفي تقدم مستمر ومتجهة في كل مراحلها نحو التعاون والتفاهم المشترك في كافة المجالات. كما طورت الصين سياستها الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية تماشياً مع التطورات الدولية والإقليمية وذلك حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة العربية والمتمثلة في الاستثمارات، وطرق إمداد النفط، وحفاظاً على الأسواق العربية التي تستوعب جزءا لا بأس به من البضائع الصينية.

ملخص النتائج ونقاشها

توصلت هذه الدراسة الى النتائج الرئيسية التالية:

اولاً: طبيعة العلاقات العربية الصينية

في الوقت الذي تتصدع فيه العلاقات العربية – الأمريكية وخاصة بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة إسرائيل، تتجه الصين الى تقوية علاقاتها مع العالم العربي لكسب ثقة شعوبه ودعم

قضاياه، ومحاولة منها لترسيخ التعاون التجاري والاقتصادي الذي كان تاريخياً بين الأُمتين، ولضمان استمرار إمدادها بالطاقة التي تعد عصب الحياة للمشروع التنموي الصيني.

وجدت الدراسة أن طبيعة العلاقات بين الدول العربية من جهة والصين من جهة أخرى توصف بأنها علاقات تعاون وليس صراع، وتقوم على أساس المبادئ الخمس للعلاقات الخارجية الصينية وهي: الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، المساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي (شحادة، 2017، ص58)، وتعد هذه العلاقات ناعمة خالية من التوتر وتتميز بالتفاهم والتعاون المتبادل. كما وجدت الدراسة أن التعاون السياسي والتجاري بين الدول العربية وخاصة السعودية من جهة والصين من جهة أخرى ينمو بشكل مضطرد ويتطور في إطار تمتين العلاقات التعاونية بين البلدين، بينما وجدت الدراسة أن حضور الصين في الثقافة العربية بقي ضبابياً بسبب ضعف القوة الناعمة الصينية. إضافة الى ذلك وجدت الدراسة أن حضور الصين في الثقافة العربية بقي ضبابياً بسبب ضعف القوة الناعمة الصينية ، وقد قامت هذه العلاقات على محددات كان لها الأثر الواضح في ترسيخ وتقوية العلاقات بين البلدين. وقد طورت الدول العربية علاقاتها مع الصين حيث كانت ترى فيها الدولة القوية التي لها وزنها العالمي لقدرتها على المساهمة في تغير هيكل النظام الدولي من أحادي القطبية الى متعدد الأقطاب، وبالتالي التخلص من الهيمنة الأمريكية. وهذا يتفق مع دراسة الحمد (2005)، ودراسة عبد الحي (2016)، ودراسة محمد (2013) ودراسة عبد الله (2018).

ثانياً: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه المملكة العربية السعودية

سعت الصين منذ إقامة العلاقات الرسمية مع المملكة العربية السعودية أن تبقى دائماً على تواصل معها لتلبية أهدافها الخارجية. وقد اتسمت السياسة الخارجية الصينية تجاه المملكة العربية السعودية بأنها متغيرة؛ لتتماشى مع تغيرات النظام الدولي والإقليمي لتحقيق مصالحها، حيث أنها كانت قبل إقامة العلاقات الرسمية عام

1990 متأثرة بالأيديولوجيا، ولكنها تغيرت بعد ذلك لتعبر عن المصالح الاقتصادية. وقد تأثرت السياسة الخارجية الصينية تجاه المملكة العربية السعودية بعدة محددات داخلية وخارجية منها: محدد النفط لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الصينية، النفوذ الأمريكي على المنطقة العربية والذي أثر سلباً على تنامي الدور الصيني في المنطقة والقرصنة، وقد طورت الصين سياستها الخارجية للتعامل مع هذه التهديدات لحماية طرق نقل النفط حيث بنت قواعد عسكرية في المنطقة ونشرت سفنها الحربية في محيط المنطقة، وهذا يتفق مع دراسة Summers (2014)، ودراسة شحاته (2007) ودراسة عبد الله (2018).

ثالثاً: تأثير النظام الدولي على العلاقات الصينية السعودية

أدت التطورات الدولية التي شهدها العالم بعد عام 1990 إلى تغيير في هيكل النظام الدولي والإقليمي، فبعد تفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء النظام ثنائي القطبية، تشكل نظام دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة إلى جانب قوى دولية أُخرى أبرزها الصين التي سعت لفرض وجود لها في النظام الدولي الجديد اقتصادياً وسياسياً، وبالتالي احتلت المملكة العربية السعودية مكانة استراتيجية مهمة جداً للصين، ومن هنا جاءت أهمية صراع الكثير من الدول العالمية والإقليمية على ثروات هذه المنطقة، مما جعل دول العالم تسارع في تقوية علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، الأمر الذي أدى إلى تلاقي وتصادم مصالح هذه الدول في المنطقة.

أثر التحول في نمط القطبية ايجابياً على العلاقات التجارية والسياسية بين الصين والمملكة العربية السعودية، حيث تناولت الدراسة العلاقات الصينية السعودية في فترتين، الأولى (1990–2011) وهي الفترة التي كانت الصين فيها دولة كبرى، والثانية (2012–2017) وهي الفترة التي أصبحت الصين فيها دولة عظمى، وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم العلاقات التجارية والسياسية بين البلدين في الفترة الثانية كان أكبر منها في الفترة الأولى لعدة أسباب، منها: تأثر العلاقات السعودية الصينية بنمط القطبية، فعندما أصبحت الصين دولة عظمى وتوترت العلاقات الأمريكية الصينية ازداد اتجاه السعودية للصين وخاصة بعد ضعف استجابة الولايات المتحدة

للاحتياجات الأمنية السعودية لمواجهة الأزمات الإقليمية والتهديد الإيراني. كما أن تنامي العلاقات الصينية الإيرانية في العقد الأخير حفز السعودية على زيادة التبادل والتعاون مع الصين، للحفاظ على شريك استراتيجي تستفيد منه في حال المفاوضات والوساطة مع عدوها الأول إيران. وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن التغير في نمط القطبية وتحول الصين من دولة كبرى إلى عظمى أثر ايجابياً على العلاقات التجارية والسياسية الصينية السعودية ولم يكن له تأثير على العلاقات العسكرية بين الجانبين. وهذا يتفق مع دراسة عمر (2014) ودراسة بلعور (2010).

رابعاً: ملخص المقارنة حول أثر الثورات العربية على العلاقات الصينية السعودية

أثرت الاحداث الإقليمية المتمثلة في ثورات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية مؤخراً وما نتج عنها من تغيرات وتفاعلات استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وسقوط أنظمة عربية واندلاع حروب أهلية، على هيكل التحالفات الإقليمية والعلاقات بين الدول العربية والعالم الخارجي من بينها: العلاقات الصينية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أن الموقف الصيني من ثورات الربيع العربي كان حذر ومترقب حتى تتضح الصورة النهائية لهذه الثورات، وبقيت الصين تراقب التطورات بخوف وذهول، وقد بقيت ملتزمة للصمت تطبيقاً لمبدأ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن تأثير التغير في النظام الدولي على العلاقات الصينية السعودية كان أكبر بكثير من تأثير التغيرات الاقليمية، وهذا شيء متوقع؛ لأن الأنظمة الهامشية تتأثر أكثر بالمركز من تأثيرها في العلاقات المتبادلة فيما بينها. وبسبب تزامن ثورات الربيع العربي مع تغيرات النظام الدولي كان من الصعب رصد أثر هذه الثورات على العلاقات الصينية العربية، ولكن بشكل عام، فإن نتائج المقارنة تشير الى أن السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية تأثرت بثورات الربيع العربي، ولكن سيحاول الجانبين وبالأخص الصين ألا تخسر علاقاتها مع الدول

العربية؛ لوجود مصالح استراتيجية لها في المنطقة العربية، وهذا اتفق مع نتائج دراسة البرصان (2012).

2. هنالك اختلاف واضح في الموقف الصيني تجاه الثورة اليمنية والثورة السورية عن مثيله الموقف السعودي، وبالضرورة هناك عدم انسجام بين الموقفين، وقد أشار ذلك إلى بعض الهزات والتوترات في حجم التبادل التجاري والعسكري بين الصين والسعودية في بعض السنوات كما أشار التحليل السابق، إلا أنه وبسبب انضمام الصين إلى مصاف الدول العظمى فإن السعودية لا تستطيع أن تغير الموقف الصيني أو تؤثر عليه، فهي الطرف الأضعف في العلاقة ولا تستطيع سوى متابعة نمو علاقاتها مع الصين باعتبار الصين دولة عظمى لها علاقات ومصالح واسعة داخل الإقليم وهذا يفسر وجود علاقات بين السعودية والصين قوية وفي نفس الوقت مع ايران واسرائيل.
3. من الواضح أن ثورات الربيع العربي أعطت الدور القيادي في المنطقة إلى المملكة العربية السعودية وبما أن المنطقة العربية مهمة للنفوذ الصيني فإن هذه الثورات أدت إلى ترسيخ مفهوم التعاون بين الصين والسعودية؛ فالصين بحاجة لتمرير مصالحها في المنطقة عبر السعودية التي تعتبر قائدة النظام الإقليمي، ولكن، وبالمقابل فإن الصين ما زالت تعتمد أكثر على إيران وتركيا وليس على السعودية، والسبب الرئيس لذلك هو أن السعودية أصبحت لها مصالح كبيرة في المنطقة، وبدأت تلعب دور مهم في المنطقة العربية على اتساعه، بما أدى إلى ازدياد مساحة التعارض مع مصالح الصين واقترابها من التحالف مع الولايات المتحدة، ويبرز هذا الدور جلياً في الملف اليمني والملف السوري.
4. توصلت الدراسة إلى أن العلاقات التجارية والعسكرية بين الصين والسعودية تأثرت سلباً بفعل الثورة اليمنية والثورة السورية، ولم تتأثر بفعل الثورة المصرية، بينما تأثرت العلاقات السياسية إيجاباً بين الصين والسعودية بفعل الثورة المصرية ولم تتأثر بفعل الثورة السورية والثورة اليمنية.

وبالإضافة إلى النتائج الرئيسية توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- إن التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية ينمو بشكل مضطرد ويتطور في إطار تمتين العلاقات التعاونية بين البلدين، مما يؤشر على أن محور التبادل التجاري بين السعودية والصين يشير إلى متانة العلاقات بين البلدين في إطار تعاوني مشترك.
- بقيت الصين حيادية تجاه الثورة اليمينة ولم تنحاز لأي طرف؛ لأن هذا يقودها الى خلاف مع شركاء استراتيجيين في المنطقة (السعودية و ايران).
- تعتبر الأزمة السورية من أهم القضايا الاستراتيجية بالنسبة للصين؛ فسوريا تقع في قلب المنطقة العربية وهي قريبة من إيران التي تعتبر من مزودي النفط الرئيسيين للصين، لذلك ترى الصين أن سقوط نظام الأسد يضعف إيران وهذا بدوره يهدد أمن الطاقة؛ فيرى الباحث أنه وبالرغم من الموقف المحايد والمعلن للصين تجاه الأزمة السورية، ؟إلا أن الموقف الصيني منحاز بطريقة أو بأخرى إلى النظام السوري.
- إن ثورات الربيع العربي وما ترتب عليها من ضعف في استقرار المنطقة دفع الصين إلى هجمة دبلوماسية ذكية لتعزيز تواجدها في الشرق الاوسط.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

1. أمام مستقبل العلاقات الصينية السعودية مجموعة كبيرة من الفرص لضمان استمرار تنمية العلاقات الثنائية بين البلدين، وذلك من خلال زيادة الاتفاقيات والبيانات المشتركة لتعزيز التعاون الاستراتيجي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات المتعددة. كما يوصي الباحث بضرورة انفتاح المملكة العربية السعودية على العالم الخارجي من خلال وضع قوانين تشجع قدوم المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى تكثيف التبادل الثقافي بين المملكة العربية السعودية والصين من خلال فتح معاهد وكليات لتعليم اللغة الصينية، حيث أن حضور الصين في الثقافة العربية

وخاصة المملكة العربية السعودية ضبابي ويحتاج الى تطوير، ويعزي الباحث هذا إلى ضعف القوة الناعمة الصينية والبيئة المغلقة للمملكة العربية السعودية التي لا تسمح بدخول ثقافات أخرى.

2. بما أن الصين تحولت الى مصاف الدول العظمى وبسبب السياسات الأمريكية المنحازة إلى إسرائيل فإن على الأنظمة العربية أن تعزز علاقات التحالف مع الصين لتكون حليفا استراتيجيا لها يقيها من تنامي النفوذ الأمريكي والإسرائيلي في بلدانها، وهذا يقتضي تعزيز صفقات شراء السلاح منها وحماية الممرات الملاحية وزيادة التبادل التجاري والانضمام لطريق الحرير وهو الأمر الذي سيغري الصين لكي تكون حليفا وداعما مهما للقضايا العربية.

بالإضافة للتوصيات السابقة، يوصي الباحث للدراسات المستقبلية بما يلي :

1. من التوصيات النظرية المهمة للدراسات المستقبلية التي لاحظتها الدراسة هي أهمية دراسة اتجاهات العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية في شتى المجالات ومقارنتها بنتائج هذه الدراسة، وهو الأمر الذي سيقرب المحصلة النهائية المتمثلة في السؤال التالي: إلى أين تتأثر علاقات السعودية الخارجية بنمط القطبية الجديد؟ هل بالولايات المتحدة أكثر أم الصين؟ بمعنى الدراسة على مستوى دولي أوسع من أجل توضيح الصورة أكثر.
2. دعوة الباحثين الى تفسير، لماذا كان أثر التغير في النظام الدولي على العلاقات الصينية – السعودية أكثر بكثير من التغير في النظام الإقليمي.
3. دعوة الباحثين الى تفسير لماذا لم تتأثر العلاقات التجارية والعسكرية بين الصين والسعودية بفعل الثورة المصرية، ولم تتأثر العلاقات السياسية بين الجانبين بفعل الثورتين، السورية واليمنية.

قائمة المصادر والمراجع

أ. الكتب العربية

1. أبرش، ابراهيم. (2011). الثورة العربية والقضية الفلسطينية. قراءات استراتيجية: العدد 7. ص:12
2. إسكندر، عمر. (2013). سوريا ازمة نظام وثورة شعب. مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية . ص:88
3. إسماعيل، مصطفى. (2013). الربيع العربي ثورات لم تكتمل بعد. ط1.مكتبة مدبولي. القاهرة. ص:106
4. الزيدي، مفيد. (2003). العرب والقوى الدولية. دار اسامة للنشر. عمان. ص:114+119
5. أنجرس، موريس. (2004). منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية (تدريبات عملية)، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص:178+279
6. البشري، طارق. (2012). من اوراق ثورة 25 يناير. ط1. دار الشروق للنشر / القاهرة. ص:36-37
7. توفيق، حقي. (2000). مبادئ العلاقات الدولية. دار وائل للطباعة والنشر. عمان. ص:55
8. جبر، نهلة (2016). طريق الحرير .... استراتيجية القوة الناعمة. الامانة العامة لجامعة الدول العربية- القاهرة. ص: 161 + 162
9. حجازي، ناصر وآخرون. (2013). 25 يناير مباحث وشهادات. ط1.المركز العربي للأبحاث. بيروت. ص:264
10. حسن، عبد الباسط. (1998). اصول البحث الاجتماعي. ط1. مكتبة وهبة. بغداد، ص: 10
11. حسين، عدنان. (2010). نظرية العلاقات الدولية. ط3. دار المجد للنشر. بيروت. ص:40+41+95+96
12. الخزرجي، ثامر. (2005) . العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات. ط1. المجدلاوي للنشر. عمان. ص: 79+325+326
13. دندن، عبد القادر. (2015). الادوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية. ط1. مركز الكتاب الاكاديمي. عمان. ص 16- 20
14. الربيعي، فضل. (2012). الثورة اليمنية الخلفية والآفاق. ط1. المركز العربي للأبحاث والدراسات. بيروت. ص: 152+153+182

15.ريتشارد، ليتل. (2007). توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والاساطير والنماذج. ترجمة هاني تابري. دار الكتاب العربي. بيروت
16.ريتشارد، ليتل. (2009). توازن القوى في العلاقات الدولية. دار الكتاب العربي. بيروت
17.زايد، عبيد الله. (1999). السياسة الخارجية. ط2. دار التالة. طرابلس
18.الزبيدي، خالد. (2015). الاقتصاد محرك الحروب والثورات. صحيفة الدستور. عمان
19.سليم، محمد السيد. (2007). بحث الاشكال التاريخية والدلالات السياسية للقطبية الأحادية. مؤتمر القدس الخامس (القدس وهيمنة الاحادية القطبية). الكويت.
20.سليم، محمد. (1998). تحليل السياسة الخارجية. ط 2. جامعة القاهرة. الناشر : مكتبة النهضة المصرية. ص: 9
21.شرعان، عمار. (2017). السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. المانيا.
22.شيهان، مايكل. (2015). توازن القوى التاريخ والنظرية. المركز القومي للترجمة. القاهرة
23.عبد الشافي، عصام. (2011). الثورات العربية.. الأسباب والمسارات والمألات. ص:73+79+80.
24.عبد الفضيل، محمود. (2000). العرب والتجربة الاسيوية الدروس المستفادة. (ط1). بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية
25.عبد الكريم، ابراهيم وآخرون. (2012). ثورة 25 يناير المصرية. ط1. مركز دراسات الشرق الاوسط. عمان. ص:18-19
26.عطية، أبو الخير. (2009). الجوانب القانونية لمكافحة القرصنة البحرية. دار النهضة العربية. القاهرة. ص: 80
27.غيلبين، روبرت. (2009). الحرب والتغيير في السياسة العالمية. ط1. ترجمة عمر سعيد الايوبي. دار الكتاب العربي. بيروت. ص: 94
28.فهمي، عبد القادر. (2010). النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية. ط1. دار الشروق. عمان. ص: 90+91+113.
29.كحيلة، عبادة.(2005). الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور. ط1. الجمعية المصرية للدراسات التاريخية. القاهرة. ص:14
30.لينغ، جانغ. (2017). الحزام والطريق. ط1. ترجمة آية محمد الغازي. الناشر محمد البعلي. ص 440.

31.مصباح، زايد. (2002). السياسة الدولية بين النظرية والممارسة. ط1. دار الرواد للنشر. طرابلس. ليبيا.
32.مقلد، اسماعيل. (1971). العلاقات السياسية الدولية الاصول والنظريات. المطبعة العصرية. الكويت. ص:16
33.الهاشمي، اياد. (2013). العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر. ط1. دار الفكر للنشر. عمان. ص:29-33
34.الوادي، محمد خير. (2005). اضاءات على السياسة الصينية الخارجية. (ط1). الاهالي للتوزيع والنشر. دمشق.
35.ويلكينسون، بول. (2013). العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا. ط1. ترجمة لبنى عماد تركي. ص:1.

ب. الدوريات

1. ابراهيم، حسنين. (2000). "التطور الديمقراطي في الوطن العربي (قضايا واشكاليات)". السياسة الدولية: العدد 142، ص ص5-8
2. ابو طالب، حسن. (2008). "الصين والشرق الاوسط بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد". السياسة الدولية: العدد (173). ص ص142-144
3. احمد، صافينار. (2012). "المعارضة السورية". السياسة الدولية. القاهرة: العدد 189. ص ص75-80
4. اسماعيل، حسين. (2000). "الصين في 100 عام" الصين اليوم. ص ص17-30
5. اشتيوي، بثينة. (2015). " السعودية المستورد الأول للأسلحة عالميًّا: من أين تحصل على ترسانتها من السلاح؟". ساسة. ص1
6. أوتاواي، مارينا. (2006). "من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟ أوراق كارنيجي". سلسلة الشرق الاوسط. ص ص1-15
7. البحيري، باسم. (2017). " صعوبات التحالف الروسي – الصيني والسناريوهات المستقبلية". المركز الديمقراطي العربي
8. البرصان، أحمد. (2012). "السياسة الخارجية الصينية والشرق الاوسط". مجلة دراسات شرق اوسطية: العدد 57. ص ص46-60
9. البرصان، احمد. (2011). "الاستراتيجية الصينية الجديدة". اراء حول الخليج: العدد (80). ص ص43-52

10. حسنين، توفيق. (2000). "التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا واشكاليات". السياسة الدولية. العدد 142. ص ص27-38
11. حسيب، خير الدين. (2012). "الربيع العربي آلية تحليله لأسباب النجاح والفشل". المستقبل العربي: العدد (398). ص ص152-170
12. حمادة، أمل وآخرون. (2011). "الثورات المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية". مجلة السياسة الدولية، العدد (184)، ص ص10-28
13. حمدي، عبد الرحمن. (2002). "قضايا واشكاليات التحول الديمقراطي في افريقيا". ندوة مستقبل الديمقراطية في افريقيا. مركز البحوث والدراسات الافريقية. جامعة القاهرة. ص ص 11-22
14. راضي وهاشم، سمير. (2016). "الهيكلية القطبية والاستقرار في النظام الدولي". مجلة العلوم السياسة. جامعة بغداد. ص ص47-65
15. الردادي، عبد الله. (2019). "التحول المشترك بين السعودية والصين". مجلة الشرق الأوسط. العدد (1406).
16. الساكت، محمد. (1997). "تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول العربية". شؤون عربية: العدد (92). ص ص42-60
17. سكوبيل، اندرو. (2016). "الصين في الشرق الاوسط : التنين الحذر". مؤسسة راندا للأبحاث. كاليفورنيا. ص ص1-20
18. سلامة، حسن. (2001). "أثر العولمة على تطور النظام السياسي". مجلة الديمقراطية: العدد02 . ص ص20-31
19. شقير، شفيق. (2017). "طريق الحرير الجديد في سياق العلاقات العربية الصينية". مركز الجزيرة للدراسات.
20. دوزي، وليد. (2017). "التنافس السعودي – الإيراني في الشرق الأوسط". المركز الديمقراطي العربي.
21. صالح، محسن وآخرون. (2012). "الموقف الاسرائيلي من الثورة المصرية". مركز الزيتونة للدراسات. بيروت. ص ص17-21
22. طوطاو، الشريف. (2012). "روح الثورات العربية". اوراق فلسفية. العدد 31. ص ص250-298
23. عبد الله، زينب. (2018). "السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (السعودية نموذجاً)". المركز الديمقراطي العربي.

24.عبد الحي، جهاد. (2016). "العلاقات العربية – الصينية في الفترة من "2001 – 2015 م" دراسة حالة مصر" . المركز الديمقراطي العربي. ص: 10-37

25.عبد الحي، وليد. (2005). "العلاقات العربية الصينية، المستقبل العربي". العدد (322)، ص ص11-19

26.عبد الشافي، عصام. (2011). "عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا". السياسة الدولية: العدد 184. المجلد 46. القاهرة. ص ص47-60

27.عبد القادر، اسامة. (2013). "مقاربة الثورات العربية والمصالح الاجنبية نموذج سوريا والبحرين". بحث لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع. الجامعة اللبنانية. لبنان. ص ص50-67

28.العتيبي، سرحان دبيل. (2005). "العولمة الشرعية ودولة الرفاه: دول مجلس التعاون الخليجي". مجلة النهضة/ جامعة القاهرة، المجلد 6، العدد 2.

29.عردوم، أحمد. (2017). "الصراع السعودي-الايراني وأثره على اليمين". المركز الديمقراطي العربي: العدد 2. ص ص1-8

30.فرحات، محمد فايز. (2013). "السلوك الصيني الروسي في مواجهة الربيع العربي". سياسات عربية: العدد (1). ص ص41-50

31.فضة، محمد ابراهيم. (1980). "سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث". عمان، الجامعة الاردنية. ص ص12-18

32.فؤاد، محمد. (2000). "الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط". السياسة الدولية: العدد 140. ص113-115

33.القاضي، محمد. (2017). "الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي". مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية. ص36

34.محمد، علاء. (2013). "السياسة الصينية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي الثوابت والتغيرات". العدد 418. ص ص7-10

35.محمود، دلال. (2016). "أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي "2011 – 2016"". المركز الديمقراطي العربية.

36.ميتكيس، عابدين. (2005). "العلاقات العربية الاسيوية". جامعة القاهرة. مركز الدراسات الاسيوية. ص ص140-144

37.ناي، جوزيف. (2012). "مستقبل القوة الامريكية". مجلة دراسات عالمية: العدد 105. ص:7-24

38. الهلالي، أحمد. (2016). "السعودية والصين من التجارة واستقبال الحجاج الى العلاقات الاستراتيجية الفعالة". صحيفة الرياض
39. هونغ، تشانغ. (1999). "سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية". مجلة الفكر السياسي: العدد 7. ص ص11-16
40. هويدن، محمد. (2007). "محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي". المجلة العربية للعوم السياسية: العدد 13. دراسة الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية. ص ص40-46

ت. الرسائل الجامعية

1. ابو دراز، أسامة. (2016). "الاستراتيجية الروسية في منطقة المتوسط : دراسة حالة التدخل الروسي في سوريا"، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، ألجزائر.
2. ابو مصطفى، سهام. (2015). "الازمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية"، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة. ص49-50.
3. اوجانة، عبد الرحمن . (2016). "الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال اهم المؤشرات والتقارير الدولية 1991-2016". رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ص:41+42
4. بلعور، مصطفى .(2010). "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)". اطروحة دكتوراه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر
5. سامية، ربيعي. (2008). "آليات التحول في النظام الاقليمي –النظام الاقليمي لشرق اسياً-"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر. ص: 21.
6. شحادة، مها. (2017). "السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي "البعد الثقافي نموذجاً" (1991-2015)"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر-غزة. ص: 58
7. عبد الرؤوف، حسن. (2011). "أثر التغير في البنيان الدولي على السياسية الخارجية الصينية تجاه السودان في الفترة 1989-2008". رسالة ماجستير، قسم العلوم الجامعية، جامعة القاهرة.
8. العبد القادر، علي عبد العزيز. (2000). "بين جامعات الصين واثارها". صحيفة اليوم السعودية

9. القحطاني، ناصر. (2015). "القرصنة البحرية في بحر العرب وتأثيراتها الأمنية على منطقة الخليج العربي". اطروحة دكتوراه. جامعة نايف العربية للعوم الأمنية.
10. القطراوي، خالد. (2014). "التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على السياسية الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (1985-2010)". رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، ص: 1
11. كساب، أكرم. (2014). "الابعاد الاقليمية والدولية للعلاقات السورية-الروسية (2000-2012)". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الازهر، فلسطين. ص76
12. المري، علي. (2006). "التحول الديمقراطي في دولة قطر (1995-2004)". رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر، ص: 27-29
13. النقر، علي. (2004). "اثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الامريكية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر". رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر

ث. المواقع الالكترونية

1. أبو الحسن، عمر. (2014). "الثورات والانتفاضات الجماهيرية" تم الاسترجاع بتاريخ 2019/50/30 على الرابط
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=431302&r=0
2. "الصين الأولى في التبادل التجاري مع المملكة استيراداً وتصديراً". (2017). وكالة الانباء السعودية
3. "المملكة في المركز الأول لتصدير النفط إلى اليابان"، (2017). ماب نيوز. تم استرجاعه بتاريخ 2018/1/20 على الرابط http://www.mapnews.com/2124794/
4. "سفارة جمهورية الصين الشعبية لدى سلطنة عمان". (2014). نائب وزير خارجية الصين تشاي جيون يزور مصر. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/2/20 على الرابط http://om.china-embassy.org/ara/xsdt/t805326.htm
5. "صفقة مدافع صينية للصين". (2011). الجيش العربي. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/6/5 على الرابط https://www.arab-army.com/t31847-topic
6. ابو عامود، محمد سعد. (2012). الديمقراطية واشكالية التحول الديمقراطي العربي، موقع مجلة الاهرام. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/2/15 على الرابط http://www.digigtal.aharam/
7. احمد، سامر . (2018). "القوة الناعمة للصين. صحيفة العربي الجديد" . تم استرجاعه بتاريخ 21019/1/22 على الرابط https://bit.ly/2XbaT3H

8. أحمد، فاطمة. (2016). "أثر انتهاء الحرب الباردة في نظرية العلاقات الدولية". المركز الديمقراطي العربي. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/6/1 على الرابط https://democraticac.de/?p=34754
9. أيوب، خليل. (2012). موقف الاتحاد الاوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن. العدد 3564. تم استرجاعه بتاريخ 2019/3/1 على الرابط
10. باكير، علي حسين .(2011). "مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية". مركز الجزيرة للدراسات. تم استرجاعه بتاريخ 2018/11/30 على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.html
11. بنافي، ريناس. (2016). "المفهوم المعاصر للأمن القومي وإشكاليات المعضلة الأمنية". المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية. ص5. تم استرجاعه بتاريخ 2019/3/15 على الرابط https://www.democraticac.de/?p=41634
تم الاسترجاع بتاريخ 2019/5/20 على الرابط https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=1602363
12. ثجيل، عادل. (2016). الامن القومي والامن الانساني دراسة في المفاهيم. مجلة العلوم السياسية. ص: 329. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/2/10 على الرابط https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=120552
13. جريدة الرياض. (2014). "نص المبادرة الخليجية". العدد 15858. تم استرجاعه بتاريخ 2019/2/25 على الرابط http://www.alriyadh.com/685755
14. جواد، شيماء(2016). "الخصائص الطبيعية للصين". الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الاساسية. تم استرجاعه في 2018/8/20 على الرابط
15. حسين، وفاء. (2019). "كيف تمكنت الصين من الصعود كقوة عظمى اقتصادية عالمية؟" تم الاسترجاع بتاريخ 2020/1/22 على الرابط https://cutit.org/8kwmi
16. حلمي، نادية. (2013). "التوجهات الصينية تجاه الشرق الاوسط بعد الثورات". السياسة الدولية. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/4/30 على الرابط www.siyassa.org.eg/newscontent/2/104/2701
17. حلمي، نادية. (2016). " دراسة: كيف ساهم طلاب العرب بالصين في نشر مبادرة الحزام والطريق". مصر العربية. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/6/1 على الرابط https://bit.ly/2LufJ9Y

18. الحماصي، محمد. (2017). "الطلاب العرب يطلبون العلم ولو في الصين". تم استرجاعه بتاريخ 2019/3/3 على الرابط
19. الحمد، جواد. (2005). "اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية-العربية 2005-2010". مركز دراسات الشرق الاوسط / عمان. تم استرجاعه في 2019/1/20 على الرابط http://www.mesc.com.jo/ourvision/2005/6.html
20. الحمداني، م. واخرون (2006). "مناهج البحث العلمي". (ط1). عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. تم استرجاعه في 2018/7/10 على الرابط
21. الحمداني، نسرين. (2012). "الثورة ما بين المصطلح والمفهوم". تم استرجاعه بتاريخ 2019/2/1 على الرابط التالي http://alrai.com/article/17623.html
22. الخريف، بدر. (2016). "السعودية والصين.. علاقة استراتيجية من طريق الحرير إلى الحزام الاقتصادي الكبير". مجلة الشرق الأوسط. تم الاسترجاع بتاريخ 2020/1/19 على الرابط https://cutit.org/5mbS4
23. خضير، محمد. (2016). "مستقبل الدور الصيني في النظام الدولي". مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية. تم الاسترجاع في 2020/1/18 على الرابط http://mcsr.net/news215
24. رياض، حمدوش. (2019). "محاضرات في نظرية التكامل والاندماج". تم الاسترجاع بتاريخ 2019/10/20 على الرابط https://www.politics-dz.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%88-%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81%D9%87/
25. السياسة الصينية والعالم العربي...توجهات ومصالح (2014). جريدة الشرق الاوسط . تم استرجاعه بتاريخ 2018/10/1 على الرابط https://aawsat.com/home/article/56181
26. الشائب، عبد الله. (2014). "العلاقات السعودية الصينية .. الواقع والمستقبل". صحيفة الجزيرة. العد 15150. تم استرجاعه بتاريخ 2019/5/1 على الرابط التالي http://www.al-jazirah.com/2014/20140322/fe3.htm
27. شحاته، شريف. (2007). "الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الاوسط". رسالة ماجستير. جامعة القاهرة. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/6/5 على الرابط www.muqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec10.doc_cvt.htm
28. شحادة، مها. (2017). "السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي "البعد الثقافي نموذجاً" (1991-2015)". جامعة الازهر/ غزة . ص:58. رسالة ماجستير. تم استرجاعه بتاريخ

2019/2/10 على الرابط التالي:
www.alazhar.edu.ps/arabic/He/files/20140072.pdf
29.شحرور، عزت (2012). "الصين والشرق الاوسط: ملامح مقاربة جديدة". مركز الجزيرة للدراسات. تم استرجاعه في 2018/9/25 على الرابط
30.الشرعة، علي. (2005). "أثر التغير في النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول العربية". تم الاسترجاع بتاريخ 2019/4/1 على الرابط https://bit.ly/2YnDqEH
31.شقير. شفيق. (2013). "بعد الفيتو القيادة الصينية الجديدة ودبلوماسية التفسير". تم الاسترجاع بتاريخ 2019/2/5 على الرابط www.studies.aljazeera.net
32.شيانغ، تشي. (2003). "التعاون الاقتصادي الصيني العربي في القرن الجديد". الصين اليوم. العدد 2. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/3/10 على الرابط http://www.chinatoday.net.cn/
33.شي. (2017). "السعودية والصين توقعان اتفاقيات بـ65 مليار دولار". الجزيرة. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/9/20 على الرابط https://bit.ly/2Ml4rov
34.صندوق النقد الدولي (2016). "انتاج النفط الخام عربيا وعالميا". تم استرجاعه في 2018/9/20 على الرابط https://bit.ly/2OS08mj
35.عابد، محمد. (2019). تطور علاقات السعودية مع الصين وروسيا..استراتيجية أم تكتيك؟. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/10/29 على الرابط التالي https://bit.ly/32YlZg8
36.عبد الحي، وليد. (2012). "محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية". تم استرجاعه بتاريخ 2109/2/29 على الرابط www.studies.aljazeera.net
37.عربي بوست. (2018). "كيف تمكَّنت الصين من إقامة علاقات جيدة مع الأعداء الثلاثة إيران وإسرائيل والسعودية في وقت واحد؟". تم الاسترجاع بتاريخ 2019/2/15 على الرابط https://bit.ly/2xlfWns
38.عطوي، حسين. (2017). "بعد الصعود الاقتصادي.. الصين قوة عسكرية كبرى". الوطن. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/6/5 على الرابط http://www.al-watan.com/Writer/id/7075
39.عوف، ميرفت. (2018). "هل تسحب الصين «بساط» النفوذ الإماراتي في اليمن؟". ساسة. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/10/1 على الرابط https://www.sasapost.com/the-conflict-between-china-and-the-uae-in-yemen/
40.فورين بوليسي: "سلاح صيني وطائرة إماراتية و "مخبر يمني" وراء اغتيال الصماد". (2018). صحيفة راي اليوم. تم الاسترجاع بتاريخ 2018/12/1 على الرابط https://bit.ly/2RKlNMv

41.القيسي، أحمد. (2018). "التقارب الصيني . السعودي ومحدودية تأثيره على العلاقات السعودية . الأميركية". الحرة. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/9/5 على الرباط https://www.alhurra.com/a/ksa-china/416907.html

42.كشك، أشرف. (2016). الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ. العدد 106. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/3/5 على الرابط

43.لمحرحر، فاطمة (2017). "السياسة الخارجية المغربية اتجاه الصين". تم استرجاعه في 2018/2/21 على الرابط http://democraticac.de/?p=46826#_ftn17

44.لي، رايموند. (2015). "الصين والحرب في اليمن: عدم الانحياز والحل السلمي". مركز الجزيرة للدراسات. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/2/25 على الرابط http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/201553941141039 97.html

45.لينج، تشوا. (2016). "الصعود السلمي للصين كقوة عظمى". ديلي تشاينا. تم الاسترجاع بتاريخ 2020/1/24 على الرابط http://www.al-jazirah.com/2016/20160510/wp1.htm

46.محمد موسى، ريم. (2013). "ثورات الربيع العربي ومستقبل التغيير السياسي". تم الاسترجاع بتاريخ 2019/2/5 على الرابط التالي https://www.sudaress.com/sudanile/48885

47.محمد، عربي. (2016). "السياسية الخارجية :دراسة في المفاهيم ،التوجهات والمحددات". المركز الديمقراطي العربي. تم استرجاعه بتاريخ 2019/2/10 على الرابط https://democraticac.de/?p=41719

48.ملكاوي، فيصل. (2018). "الصين.. والنظام العالمي الجديد..". صحيفة الرأي. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/2/2 على الرابط https://bit.ly/31XUxil

49.المرهون، عبد الجليل. (2015). "الإنفاق العسكري العالمي". الجزيرة نت. تم الاسترجاع بتاريخ 2019/5/20 على الرابط https://bit.ly/2J4tfzs

50.همام، يمنى. (2014). "السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الاوسط – دراسة حالة سوريا-". المركز الديمقراطي العربي. ص:9. تم استرجاعه بتاريخ 2019/2/1 على الرابط https://democraticac.de/?p=2434

References

1. Al-Tamimi, N (2012). "China-Saudi Arabia Relations: Economic Partnership or Strategic Alliance?" . United Kingdom, Durham University. Retrieved on 20/7/2018 from : www.dor.dur.ac.uk/9683/1/9683.pdf
2. Al-Rawashdeh, M. (2017). "China's strategy in the Middle East (The Silk Road Project)". Retrieved on 19/1/2020 from www.iosrjournals.org
3. Blanchard, C. (2018). Saudi Arabia: Background and U.S. Relations. Congressional Research Service. P 1-4
4. Buzan, B. (1991). New Patterns Of Global Security in the Twenty-First Century. Vol 67. N 3. Retrieved on 20/11/2019 from http//:www.jstor.org/stable/2621945
5. CIA(2017). "THE WORLD FACT BOOK". Retrieved on 20/10/2018 from

   https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/is.html

6. Danish Institute for International Studies(2016). China and the challenges in greater middle east
7. Duplaix, A. (2016). "Beyond the China Seas". P46. Retrieved on 18/1/2020 from https://journals.openedition.org/chinaperspectives/7041
8. El-Sayed, M (2013). "China's Emerging Role in the New Arab World". Retrieved on 25/7/2018 from

   http://www.worldometers.info/world-population/china-population/

9. Freeman, C. (2014). "China as a Great Power. Middle East Policy Council". Retrieved on 15/3/2019 from https://www.mepc.org/speeches/china-great-power
10. Ismail, N. (2011). "The Political and Economic Relations of the Peopl"e's Republic of China (PRC) and the Kingdom of Saudi Arabia (KSA), 1949-2010". PhD thesis. the University of Exeter. P191

11. Keohane, Robert & Joseph Nay. (1977): Power and Interdependence: World Politics Transition. P7
12. KPMG Economics. (2018). "Trade War There Are No Winners". P6
13. Malhotra, V. (1998). "International relations. J. L. kumar for Anmol Publications Pvt". Ltd. New Delhi
14. Nye, Joseph. (2003). "Limits of American Power, Political Science Quarterly". Vol. 117, No. 4
15. Samuel, H. (1993). The Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century. London University. P 13
16. Signoret, J. (2016). Trans-Pacific Partnership Agreement : Likely Impact On the U.S. Economy and on Specific Industry Sector. United States International Trade Commission / Washington . p 47
17. Said, S. (2012). Saudi Arabia, China Sign Nuclear Cooperation Pact. Retrieved on 5/7/2019 from https://www.wsj.com/articles/SB10001424052970204468004577164742025285500
18. Summers, T. (2014). Changes in China's Foreign Policy Match Shifting Global Scene. Retrieved on 30/4/2019 from https://www.chathamhouse.org/expert/comment/changes-china-s-foreign-policy-match-shifting-global-scene
19. Tamimi, N.(2012). China-Saudi Arabia Relations: Economic Partnership or Strategic Alliance?.Durham University. P18
20. Werff, B (2018). Finding Balance in an Imbalanced System: The Case of the Triangular Relation Between China, Saudi Arabia, and Iran/ Leiden university. P58. Retrieved on 1/8/2018 from https://openaccess.leidenuniv.nl/handle/1887/58292
21. worldometers (2018). China population. Retrieved on 25/10/2018 from http://www.worldometers.info/world-population/china-population/

22. Viotti, P., & Kauppi, M. (1993). International relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. (2nd Ed). Allyan and Bacon A Viacom Company, London
23. Yetiv, S. (2001) China, Saudi Arabia Broaden Ties Under U.S. Security Umbrella. World Politics Review, Retrieved on 8/8/2018 from https://bit.ly/2LBCDMT
24. Zambelis, C. (2010) Shifting Sands in the Gulf: The Iran Calculus in China-Saudi Arabia Relations. Retrieved on 6/8/2018 from https://bit.ly/2FJvmGL
25. Wang, Y. (2019). "China's New Concept of Global Governance and Action Plan for International Cooperation". Retrieved on 20/1/2020 from https://www.cigionline.org/publications/chinas-new-concept-global-governance-and-action-plan-international-cooperation